الجمهـــورية الجـزائرية الديمقراطيـة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركـــــز الجامعـــي بغـــــــرداية
معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في تخصص التجارة الدولية

إعداد الطالب
عادل شنيني

بإشراف
الدكتور: معراج هواري

لجنة المناقشة

د/ عبد اللطيف مصيطفى ..... رئيسا
أ.د/ معراج هواري ..... مشرف مقرر
د/ ابراهيم بورنان .....عضوا مناقشا
د/ ميلود زيد الخير ..... عضوا مناقشا
د/ سليمان بلعور ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2011/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

«قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِين»

الأنعام : 162–163.

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل

إلى روح جدي رحمه الله

إلى التي شجعتني طوال حياتي على النجاح وألهمتني كل ما تملك حتى تراني من الناجحين "أمي العزيزة"

إلى الذي كان عرقه حبر قلمي "أبي الكريم"

إلى كل أفراد عائلتي الصغير والكبير

إلى كل الأهل والأقارب، وبالأخص إلى محمد زرباني، وخالتي جميلة وابنهما يوسف.

إلى عمي الفاضل الحكيم عبد القادر شنيني

إلى خالي الغالي الحكيم أبوحفص الأبقع

إلى كل الزملاء والأصدقاء من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى كل من يفعل الخير للأمة ولا ينتظر الجزاء

كلمة شكر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل عبارات الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور هواري معراج الذي كانت توجيهاته ونصائحه سند لي طوال فترة هذا البحث ومنحني من وقته الكثير ومن خلاله أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة عملي هذا ومناقشته

فهرس المحتويات

الإهداء III

الشكر IV

الملخص باللغة العربية..... V

الملخص باللغة الفرنسية..... VI

فهرس المحتويات..... VII

فهرس الجداول IX

فهرس الأشكال IIX

مقدمة ..... [أ- ز]

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي ..... [8-38]

تمهيد 9

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي 09

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي 10

المطلب الثاني: دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي 11

المطلب الثالث: النظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي 13

المبحث الثاني: مراحل ومقومات وأهداف التكامل الاقتصادي 16

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي 16

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي 18

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي 19

المبحث الثالث : الآثار و الانعكاسات المصاحبة للتكامل الاقتصادي 23

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية 23

المطلب الثاني: الآثار الغير اقتصادية 27

المطلب الثالث: الانعكاسات المصاحبة للتكامل الاقتصادي 28

المبحث الرابع: متطلبات ومزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي 30

المطلب الأول: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي 30
المطلب الثاني : مزايا التكامل الاقتصادي 32
المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي 34
خلاصة..... 38
الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية ..... [39-80]
تمهيد 40
المبحث الأول: أساسات حول التجارة البينية 41
المطلب الأول: أهمية ودور التجارة الخارجية 41
المطلب الثاني: تعريف التجارة البينية 44
المطلب الثالث: قياس التجارة البينية 46
المبحث الثاني: التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل 47
المطلب الأول: القوى المؤثرة في التجارة الدولية 47
المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الدولية في ظل التقسيم الدولي للعمل 48
المطلب الثالث: انعكاسات التقسيم الدولي للعمل على الدول النامية 50
المبحث الثالث: تسهيلات التجارة كمفعل أساسي للتجارة الدولية ولدعم التكامل الاقتصادي 55
المطلب الأول: مفهوم وأبعاد تسهيلات التجارة 55
المطلب الثاني: أهداف ومحتويات تسهيلات التجارة 58
المطلب الثالث: القواعد والنظم التي تحكم تسهيلات التجارة 59
المبحث الرابع: التكتلات الاقتصادية وتحديات العولمة الاقتصادية 66
المطلب الأول: مفهوم العولمة وخصائصها ودوافعها 66
المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة 71
المطلب الثالث: الآراء المؤيدة والمعارضة للتكتلات الاقتصادية 78
خلاصة 80
الفصل الثالث: بعض التجارب الدولية في التكامل الاقتصادي بالإشارة إلى التجربة العربية [81-140]

تمهيد 82
المبحث الأول: أبرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم 83
المطلب الأول: التجربة الأوروبية 83
المطلب الثاني: تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **NAFTA** 90
المطلب الثالث: تجربة دول جنوب شرق آسيا **ASEAN** 92
المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل التجارة البينية 95
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التكامل الاقتصادي العربي 96
المطلب الثاني: مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي 103
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التكامل الاقتصادي العربي 114
المبحث الثالث: مجلس التعاون الخليجي كنموذج للتكامل الاقتصادي المدعم للتجارة البينية 118
المطلب الأول: مسيرة مجلس التعاون الخليجي 118
المطلب الثاني: تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس ونتائجها 123
المطلب الثالث: السياسات المثلى لزيادة مساهمة التجارة البينية 127
المبحث الرابع: مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل التحديات الراهنة..... 132
المطلب الأول: مجلس التعاون والتحديات الداخلية 132
المطلب الثاني: مجلس التعاون والتحديات الخارجية 135
المطلب الثالث: المقترحات والخلاصة 139
خلاصة 140
خاتمة 141
قائمة المراجع 144

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التجارة الخارجية وتطورها مقارنة بين الدول الصناعية والدول النامية.	43
02	قضايا تسهيلات التجارة	63
03	الترتيبات الإقليمية في العالم حسب الأقاليم المختلفة	70
04	-الفترة الزمنية لجولات المفاوضات التجارية للجات	75
05	حصة السلع والخدمات ومساهمتها في الناتج المحلي الخام (PIB) لسنة 2006	87
06	تطور التجارة البينية لتجمع النافتا (1986 – 2001)	91
07	نسب التجارة البينية لدول الرابطة الجنوبية الشرقية الآسيوية (ASEAN)	93
08	تطور التجارة الخارجية العربية والتجارة البينية العربية.	104
09	تطور التجارة العربية البينية ومساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية (2003-2008)	105
10	الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2006	109
11	الدول العربية المستضيفة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة .2006	109
12	الاستثمارات العربية البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف (1995- 2009)	110
13	بيان أعداد المشروعات العربية المشتركة العربية الدولية المشتركة ورؤوس الأموال (لعام 2000)	113
14	حجم التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة (1993-2003)	124
15	يوضح حصة كل دولة من دول المجلس من التجارة البينية (1993-2003)	125
16	قيمة رأس المال المستثمر في السعودية في مختلف الصناعات	128
17	مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي وإيرادات الموازنة العامة وعائدات التصدير للفترة (1996-2005)	133

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل التكامل الاقتصادي.	17
02	القطاعات المؤثرة على كفاءة التجارة.	57
03	تطور عدد ترتيبات التجارة الإقليمية في العالم.	70
04	يوضح نسبة مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الخام (PIB) للإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002 – 2006).	86
05	نسبة التجارة السلعية البينية والخارجية للإتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة لسنة 2006.	88
06	الشركاء التجاريون الرئيسيون المصدرة إليهم السلع من إجمالي التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي سنة (2006).	89
07	السلع المستوردة للإتحاد الأوروبي من الشركاء التجاريون الرئيسيون من إجمالي التجارة الخارجية للإتحاد سنة (2006).	89
08	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للتكتلات الثلاثة السابقة (2003- 2005- 2007)..	94

مقـــدمة

إن ما ميز العالم في العقود الأخيرة من القرن الفائت ظهور أشكال جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، تقوم على تحرير المعاملات الاقتصادية من كافة القيود والعوائق التي تعترض سبيلها مع سعيها المشترك لإيجاد صيغة تعاونية اقتصادية في شتى القطاعات بكل الوسائل المتاحة وكافة الطرق الممكنة.

لدى شهدت الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية تطورات إقليمية ودولية وجدت من يناصرها في مختلف دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية منها، والتي أعطت معالم وركائز للنظام الاقتصادي الدولي، وفي الحقيقة وبالرغم من اختلاف المذاهب والأيدلوجيات بين مختلف دول العالم، إلا أن المسعى كان واحد لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية وذلك من خلال تنمية التجارة الدولية وتحريرها، إما في شكل تكتلات أو تجمعات إقليمية اقتصادية، أو في إطار منظومة دولية تعمل على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل، وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي، وأمام ازدياد الانفتاح التجاري وزيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية لم يعد للكيانات القطرية القدرة وحدها على مواجهة هاته الرهانات الناتجة عن العولمة، مما جعلها تنتهج وتتبنى العمل التكاملي، مما له من حقائق ونتائج على التجارة العالمية اليوم، والتي تتأكد من خلال النمو الكبير في حجم التجارة البينية، بحيث تحتل الجزء الأكبر من التجارة للدول الكبرى، فقد بلغت الصادرات البينية لدول الاتحاد الأوروبي أكثر من 60 % في السنوات الأخير من مجمل صادراتها الخارجية، وأكثر من 50 % بين مجموعة تكتل النافتا، وحوالي 25 % لتكتل الآسيان، وهذا ما يعكس الأهمية البالغة والمعاصرة لفكرة السوق الواحدة والواسعة التي تتحرك فيها السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بحرية كاملة، إضافة إلى الاستثمارات والمعارض الفنية والتكنولوجيا للاستفادة من مزايا السوق الكبيرة، والتي تتجاوز الحدود التقليدية للدول.

ففي المحيط العربي فقد أدركت جل الدول العربية أهمية هذا التوجه نحو بناء اقتصادياتها وتحقيق تنمية شاملة تؤهلها لرقي بمجتمعاتها إلى مصاف الدول المتقدمة والمتطورة، لدى انخرطت في العديد من الاتفاقيات سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو دولية، لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من المزايا المتاحة منها، ولعل أهمها تشجيع التجارة الخارجية بشكل عام، والتجارة البينية العربية بشكل خاص، وفي هذا الظرف بالذات برزت أهمية وحتمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية كآلية لتفعيل التجارة البينية، وبعث وإحياء مسار التكامل وتعزيزه، ليكون لها واق من الاختلالات والمظاهر السلبية الناجمة عن مواجهة التحرير التجاري العالمية، بل يسمح لها من الاستفادة

من الفرص التي يتيحها هذا التحرير، لذلك نجد مجلس التعاون الخليجي كأحد أهم محاولات تفعيل التبادل البيني العربي المدعمة للتكامل الاقتصادي.

وإلى هنا يمكننا صياغة **الإشكالية الرئيسية** كما يلي:

كيف ينعكس التكامل الاقتصادي على تطور التجارة البينية؟

ويمكن تفكيك الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة و**إشكاليات فرعية** الآتية:

1 ما هو مفهوم التكامل الاقتصادي، وما الاعتبارات والمراحل التي يمر بها والآثار الناتجة عنه؟

2 فيما تكمن علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الدولية وتحديات العولمة الاقتصادية؟

3 ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التبادل البيني من خلال التجارب الدولية، وما واقع تطور التجارة العربية البينية بشكل عام، وتجربة مجلس الخليج بشكل خاص؟

فرضيات البحث:

1 يعتبر الانضمام والمشاركة في عملية التكامل الاقتصادي حقيقة مفادها تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية أكثر مما هو الحال لو سعت كل دولة بمفردها، كما تأخذ ترتيبات التكامل مراحل وأشكال مختلفة وذلك سعياً لإزالة التمييز بين السلع والخدمات المنتجة من قبل دول الأعضاء، وكذلك الحال مع حرية انتقال عوامل الإنتاج.

2 إن التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الدولية تظهر في مدى تطور التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيه من خلال الإجراءات المتخذة في إزالة كافة القيود والعوائق على التجارة، كما يعتبر تعميق للمبادلات التجارية في ظل نظام عالمي جديد.

3 إن تحرير التجارة البينية في إطار مستويات التكامل الاقتصادي تعمل على تنشيط التبادل البيني ضمن مختلف التجارب الدولية، كما تتميز التجارة العربية البينية بالتركيز السلعي والجغرافي.

دوافع اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت بي إلى اختيار هذا الموضوع هي:

-وجود رغبة في إنجازه.

-توافر المعلومات والمصادر عنه بشكل لا بأس به.

-إبراز أهمية وحتمية التكامل الاقتصادي في ظل الأوضاع الدولية الراهنة من خلال إحداثه لطفرة في التجارة الخارجية عن طريق نمو كبير في حجم التجارة البينية.

-تقويم التجارب الدولية في هذا الموضوع وبالأخص التجربة العربية من خلال تحليل التبادل البيني.

أهمية الموضوع:

تنبع الأهمية المتوخاة في هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- إيجاد حيز للتعاون الاقتصادي المشترك وفق المصالح المتبادلة لكل دولة.
- الأهمية النسبية للتبادل التجاري البيني، وما يعمل على تحقيقه من إقامة سوق كبيرة وواسعة، وكذلك تنويع في المنتجات.
- الاستفادة من التخصص الإقليمي وما ينتج عنه من تحقيق في الكفاءة الإنتاجية واكتساب قدرة تنافسية.
- سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال السير في مراحل أكثر عمق في التكامل الاقتصادي.
- تنشيط التجارة البينية يؤدي إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية وبالتالي يساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي.
- النجاحات المحققة في المسيرة التكاملية لبعض التجارب الدولية، وبالأخص في إعطاءها قوة تفاوضية، وثقل على المستوى العالمي.
- إبراز أهمية التجارب العربية البينية لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي فيما بينها.

- تحليل مسيرة مجلس التعاون الخليجي وحجم التجارة البينية، للوقوف على أهم ما أنجز وتحقق، وما ينتظر منه مستقبلاً.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة بما يلي:

- التعرف على المفاهيم الأساسية والخاصة بالتكامل الاقتصادي، وذلك بمسح الأدبيات المتعلقة به.
- إظهار العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.
- دور تسهيلات التجارة في إزالة العوائق الغير جمروكية التي تعترض عملية التكامل الاقتصادي.
- تقييم التجارة البينية لبعض التكتلات الاقتصادية بهدف الوصول إلى أنسب السياسات الملائمة لتطويرها وتنميتها.
- أهمية التجارة البينية كأفضل مؤشر لقياس ومعرفة درجة ومستوى التكامل الاقتصادي.
- إبراز واقع التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية بشكل عام ومجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

المناهج المستخدمة:

يجمع منهج الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، أما المنهج الوصفي استعملناه في عرض الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية واستعملنا المنهج التحليلي في تحليل حجم التجارة البينية لإبراز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم والتجربة العربية على وجه الخصوص واستعملنا المنهج التاريخي في عرض المسيرات التكاملية لأهم التجمعات الدولية والعربية.

حدود الدراسة:

اقتصرت على دراسة المحطات المهمة في العملية التكاملية لأهم التجمعات الدولية والتجربة العربية ومجلس التعاون بشكل خاص ودوره في تطور التجارة البينية وذلك منذ إنشاءه عام 1981 حتى 2008، كما ركزنا على المرحلة التي سبقت إنشاء لاتحاد الجمروكي لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2003 وذلك باعتبارها فترة تخللت فيها ظهور المنظمة العالمية التجارية، وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك المرحلة التي تلت إنشاء الاتحاد

الجمروكي والمتمثلة في الانتقال إلى مرحلة السوق الخليجية المشتركة، أما بالنسبة للدول العربية فأبرزنا جهود التكامل الاقتصادي العربي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، وكذلك من خلال ميثاق جامعة الدول العربية سنة 1945 إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تشملها الفترة 1988- 2007، والشروع في تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بنسبة 10 %.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت دراسات عدة من جوانب هذا الموضوع، ومن تلك الدراسات:

-بحث بعنوان "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، من إعداد حشماوي محمد: وقد تطرق فيها إلى النظام الاقتصادي الدولي وعلاقته بالعولمة ليخيم هذا البحث بالاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية وعلاقة النظام التجاري الجديد بالدول النامية.

-بحث بعنوان "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، من إعداد مقدم عبيرات، حيث بدأ بتناول الإطار العام والنظري للتكامل الاقتصادي ثم استعرض بعض التجارب الدولية في مجالات التكامل الاقتصادي الزراعي معرجاً على أثر المنظمة العالمية للتجارة على التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وكيفية الاستفادة من اتفاقيات المنظمة.

-بحث بعنوان "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، من إعداد بلعور سليمان: وقد تناول التكامل الاقتصادي العربي بعرضه للمقومات وتقييم التجارب والمحاولات بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية مركزاً على دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة هذه التحديات.

-بحث بعنوان "التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، من إعداد حنيش الحاج: وقد تطرق للتعاون الاقتصادي العربي من خلال مؤسسات الجامعة العربية وإلى التطورات الإقليمية

والدولية خلال القرن العشرين وبداية القرن الحالي وآثار المتغيرات سواء المحلية أو الدولية على آليات التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

-بحث بعنوان "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، من إعداد رميدى عبد الوهاب: وذلك بتطرقه للإطار النظري للتكامل وبعض التجارب للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الرائدة ثم تطرق لإبراز العلاقة بينها وبين التحولات الراهنة ثم إلى الواقع التنموي للدول النامية مبرزاً لأهم تجارب التكامل فيها.

-بحث بعنوان "تطور سياسة التعريفة الجمروكية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، من إعداد مداني لخضر: بحيث تناول الأسس النظرية لسياسة التعريفة الجمروكية وكذلك لتطور هاته الأخيرة في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف بالإضافة إلى السياسات الجمروكية في ظل التكتلات الإقليمية معرجاً على تطور التعريفة الجمروكية الجزائرية في ظل الالتزامات الدولية والإقليمية.

صعوبات الدراسة:

اعترضتنا بعض الصعوبات نحصرها فيما يلي:

-اتساع وتشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره.

-نقص البيانات الخاصة ببعض المؤشرات في السنوات الأخيرة.

-صعوبة في التنقل لجمع المراجع الخاصة بهذا الموضوع.

محتويات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول، الفصل الأول يتناول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وبدوره قسمناه إلى أربع مباحث وهي:

المبحث الأول: تناولنا فيه نظرية عامة حول التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: فتناولنا فيه مراحل ومقومات وأهداف التكامل الاقتصادي.

المبحث الثالث: الآثار والانعكاسات المصاحبة للتكامل الاقتصادي.

المبحث الرابع: متطلبات ومزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي.

أما فيما يخص الفصل الثاني فتناولنا علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، وبدوره قسمناه إلى أربع مباحث، تناولنا فيها مايلي:

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة البينية.

المبحث الثاني: التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل.

المبحث الثالث: تسهيلات التجارة كمفعل أساسي للتجارة الدولية ولدعم التكامل الاقتصادي.

المبحث الرابع: التكتلات الاقتصادية وتحديات العولمة الاقتصادية.

أما فيما يخص الفصل الثالث، فهو عرض لبعض التجارب الدولية في التكامل الاقتصادي بالإشارة إلى التجربة العربية، والذي بدوره قسمناه إلى أربع مباحث وهي:

المبحث الأول: أبرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل التجارة البينية.

المبحث الثالث: مجلس التعاون الخليجي كنموذج للتكامل الاقتصادي المدعم للتجارة البينية.

المبحث الرابع: حاولنا فيه استشراف آفاق ومستقبل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل التحديات الراهنة.

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي

تمهيد :

إن موضوع التكامل الاقتصادي من المواضيع الهامة والمتجددة حديثا في الأدبيات الاقتصادية وخاصة في العشريتين الأخيرتين فهو موضوع متعدد الأبعاد ومثير للجد والنقاش إذ أخد حيزاً فكرياً وأكاديمياً كبيراً بل وأضحى محط اهتمام الحكومات والمجتمعات والجماهير على السواء.

ونحن في هذا السياق نحاول تسليط الضوء عليه من خلال المفاهيم والأسس النظرية التي يقوم عليها بعرض مختلف المراحل والمقومات والآثار المصاحبة للتكامل الاقتصادي وذلك بغرض تقييم قيام هذا التكامل على الدول الأعضاء.

ويتضمن التكامل الاقتصادي ثلاث أوجه رئيسية تشمل التكامل التجاري في السلع والخدمات وتكامل أسواق النقد ورأس المال وتكامل أسواق العمل وهي الركائز المهمة لعملية التكامل الاقتصادي.

لدى نقف في هذا الفصل حول تقديم الأهمية الاقتصادية المحققة من جراء تطبيق بعض الإجراءات بين الدول الأخذة في تشكيله.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

هناك تنويع كبير على مستوى الأدبيات الاقتصادية في تعريف مفهوم التكامل الاقتصادي لدى سوف نتطرق لأبرز وأهم التعريفات حول التكامل الاقتصادي وهي كالأتي:

"إذ يعرفه بعضهم بأنه الحالة التي تنطوي على تجميع الاقتصاديات المستقلة في أقاليم اقتصادية أكبر"[1]

أصل كلمة تكامل (Intégration) إبتدى باستعمالها عام 1620 في قاموس أوكسفود الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تولف كلا واحدا.

حيث بيلا بلاسا عرف التكامل وميز بين نوعين منه وهما:

- التكامل الاقتصادي كعملية: بحيث يشمل الإجراءات كافة التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة.
- أما التكامل الاقتصادي كواقع: فهو تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات الدول المختلفة.[2]

كما يعتبر التكامل الاقتصادي كافة «الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع»(3)

كما يعرف بعض الآخر التكامل الاقتصادي على أنه «تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد»(4)

ويرى الاقتصادي Gunnar Myrdal ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز متزامنة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج بما فيها الانتقال الاجتماعي على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.

أما الاقتصادي Halerler فيعرف التكامل الاقتصادي على أنه "علاقات اقتصادية واسعة بين المجالات الاقتصادية المختلفة وفي إطار التحليل النيو كلاسيكي واعتمادا على فرضية إنعدام تكاليف النقل يمكن لمجالين

---

(1) حربي عريقات ، "**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين**" في قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين،نص محمود حسين الوادي وآخرون،مكتبة المجتمع العربي،ج1،ط1،عمان،2009،ص49.

(2) زايري بلقاسم ، "**تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي**"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد6،العدد1،فيفري 2009،ص57.

(3) السيد محمد أحمد السريتي ، "**التجارة الخارجية**"، الإسكندرية الدار الجامعية ،2009،ص199.

(4) علي توفيق الصادق ، "التكامل **الاقتصادي العربية** "،**القاهرة** "الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،ط1،القاهرة،مصر،2010،ص4.

وطنيين وفي حالة منافسة كاملة وبدون حقوق جمركية وبتكاليف جبائية متشابهة على النشاطات الإنتاجية أن تمثل سوقا واحد".

أما الاقتصادي الهولندي Jan Tinbergen فيميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي:

- التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء كل صور التميز التجاري وكل القيود والعراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية.
- أما التكامل الإيجابي الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق.[1]

ومما سبق يلاحظ أن أغلب هذه التعاريف تعتمد أساسا على المبادئ التي قدمها فاينر (Viner،1950) والتي يميز فيها بين حالة خلق التجارة وتحويل التجارة ثم تطور هذا التحليل من خلال الأعمال التي قام بها Johnson من خلال إدخال عنصر جديد وهو المتعلق «بآثار الاتحاد الجمركي على الاستهلاك»

إلا أن مفهوم التكامل الاقتصادي قد تطور في ظل تزايد العولمة التي شهدها عقد الثمانينات والتسعينات إذ أصبح أيضا يشمل التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل رأس المال .

ومع تزايد أهمية اتفاقيات التكامل الإقليمية ودور المؤسسات الاقتصادية , أصبح التكامل الاقتصادي يشير بالإضافة إلى تخفيض الحواجز الفاصلة بين الدول المعيقة لحركة السلع و رأس المال والعمالة كذلك إلى تنسيق القوانين والتنظيمات وتجانسها وتبني المقاييس والمعايير المشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية.

المطلب الثاني: دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي

هناك مجموعة أساسية من العوامل التي تدفع إلى تشغيل تجمعات إقليمية وهي:

- تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كالاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية وتأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات التصديرية....الخ;
- الزيادة في القدرة التفاوضية للدول الأعضاء في المحافل الدولية وكذلك على مستوى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ;

[1] زايري بلقا سم ، **مرجع سبق ذكره**،ص58.

- الدخول إلى الأسواق الأجنبية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال اللجوء إلى إنشاء تجمعات مع دول كبرى كما حدث للمكسيك على مستوى النافتا (NAFTA)؛
- لتنمية بعض الصناعات التي لا يمكن ترقيتها دون وجود سوق إقليمي محمي (الصناعات الإقليمية الناشئة)حتى تصبح ذات قدرات تنافسية دولية إذا ما أعطي لها الوقت الكافي للنمو؛ [1]
- التخفيف من حدة التوترات السياسية بين الدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي.

أما من ناحية تحرير التجارة العالمية وتحدياتها فإن دوافع اللجوء إلى التكامل الاقتصادي هي:

- تشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية وتنافسية في التعامل مع الدول الأعضاء بالاتفاقية؛
- الحصول على استثناءات من المبادئ الخاصة بالجات وعلى سبيل المثال أعضاء الدول المتكاملة إقليميا من شروط الدولة الأولى بالرعاية؛
- يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التي تتمتع بها الدول الأعضاء.[2]

وبصفة عامة ولابد من التأكيد على وجود دوافع مشتركة بين جميع الدول لعملية التكامل الاقتصادي وإنشاء التجمعات الاقتصادية وما يدعم هذا هو الطرح الذي مفاده أن التجمع الاقتصادي يزيد من نسب النمو في الدول الأعضاء بدليل أن إقامة المشروعات المشتركة الكبرى بين الدول وزيادة المنافسة بين هاته المشروعات القائمة من شأنه رفع قوة ونوعية الإنتاج كما أن التكامل يوسع في التخصص ويمكن من تطوير الفروع الاقتصادية وهذا ما يوفره من توسع لنطاق الإنتاج والسوق بالإضافة إلى تقليص للتبعية الخارجية وذلك بتحسين شروط التبادل بين أعضاء التجمع بالإضافة إلى هذا الطرح نشير إلى طرح أخر وهو سياسي مفاده أنه ما من شك للأهداف السياسية وأهمية كبيرة من دفع الدول إلى التكامل لتجنب الحروب وتدعيم الموقف السياسي وتخفيف التوترات.[3]

ومن هنا يتضح لنا أن كلا من الدوافع السياسية والاقتصادية تعتبر دوافع مشتركة للتكامل الاقتصادي.

---

[1] زايري بلقاسم ، **مرجع سبق ذكره**،ص60.

[2] إكرام عبد الرحيم ، "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**" ،القاهرة ،مكتبة مدبولي ،2002،ص. ص: 51-52.

[3] خليفة موراد ، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية" ،رسالة ماجيستير غير منشورة،كلية الحقوق، 2006،ص53.

المطلب الثالث: النظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي

اختلف الفقهاء في تعريف الإقليمية وهناك اتجاهان في هذا الإطار وهما:

الإتجاه الأول: يرى في الإقليم وحدة أرضية تضم في إطارها مصالح مترابطة بمعنى أنهم يتبنون معيارا جغرافيا في تعريف الإقليمية فنجدهم يستعملون مصطلحين "إقليمي" و"قاري" بحيث الأول متعلق بإقليم معين والثاني بقارة معينة.

أما **الإتجاه الثاني**:فيرى أن الظروف هي التي تحدد المقصود بالإقليم في كل حالة على حدى أي أنه لا يمكن وضع قواعد لتحديد الإقليم بل يرجع ذلك إلى الاتفاق الإقليمي هو الذي يحدد الإقليم في ما يرسمه من قواعد وما يتضمنه من نصوص.[1]

ولهذا نجدهم لا يتقيدون بالمعيار الجغرافي فنجدهم يعرفون التنظيم الإقليمي بأنه تنظيم يضم عدد من الدول تربطهم مصالح واتفاقيات مشتركة بغرض تحقيق أكبر نفع وعدد من هذه المصالح.

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى أهم الاتجاهات حول تحديد معنى الاتفاق الإقليمي حيث نميز ثلاث اتجاهات في هذا الصدد وهي:

1. يعطي تعريفا واسعا للاتفاق الإقليمي بحيث يضمنه جميع الاتفاقيات التي تبرم بين دول تقع ضمن منطقة معينة جغرافيا أو مصالح مشتركة وإن كانت غير متجاورة.
2. هو ذلك الاتفاق بين دول متجاورة يضمها إقليم واحد.
3. هو تضامن طبيعي بين الدول المعينة بالتكتل الإقليمي كالروابط التاريخية والحضارية والثقافية فهو مضمون فكري طبيعي ولا يشترط فيه الجوار الجغرافي.[2]

وخلاصة القول أن مصطلح "الإقليم" يعبر عن مفهوم الجزء من الكل أي بعض الدول فقط وليس كل دول العالم.

أما البعد الاقتصادي للإقليمية يقوم على أساس التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول لتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة ووفق هذا المفهوم للإقليمية الاقتصادية يمكن اعتبارها وسيلة مناسبة للتعاون الاقتصادي الدولي والذي من

---

[1] خليفة موراد، **مرجع سبق ذكره**،ص33.

[2] نفسه،ص34.

شأنه تطوير العلاقات الدولية وتوجيهها إلى الوجهة السليمة وذلك بمساهمتها في حل المشاكل الاقتصادية وما يدعم هذا الطرح هو تجسيده ميدانيا من طرف بعض الدول، بل أن الواقع يؤكد على أن الإقليمية الاقتصادية هي عبارة عن تطبيق عملي للأطر النظرية للتكامل الاقتصادي وهو يظهر في تجمعات إقليمية اقتصادية.[1]

ويرى الكثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم "فاينر" أن هناك أثرين متناقضين على النمو الاقتصادي بالنسبة للتكامل الاقتصادي هما: أثر توليدي (خلق التجارة) وأثر تحويل (تحويل التجارة)،حيث يرى هذا الأخير «أن قطرين اتفقا على إلغاء الرسوم الجمركية وهما في هذا الحالة سيكونان أسوء حالا من قبل كما سيضران بالدول الأخرى بعدة طرق منها فقد الرسوم الجمركية وكذلك فقد الفرص البديلة» [2]، بالإضافة إلى ذلك يرى فاينر أن هناك أثر على الرفاهية.[3]

بحيث أن الأثر التوليدي يتسم بطابع إيجابي كونه يسمح باستخدام أمثل للموارد المتاحة،أما الأثر التحويلي فإن له طابع سلبي للاتحادات الجمركية وبصفة عامة للتجارة الدولية ويفترض هذا الأخير وهو الأثر التحويلي ضمنيا وصول الدول المشاركة في الاتحاد الجمركي إلى مرحلة التوظيف الكامل قبل قيام الاتحاد بدليل أن الدول النامية تتميز بوجود عناصر إنتاجية إلا أنها معطلة تماما أو غير موظفة بصورة كاملة، والجدير بالذكر ومن خلال التعرض إلى بعض نظريات التكامل الإقليمي رغم الغموض هو أن مزايا الإقليمية تتمثل في خلقها للتجارة لا في تحويلها.[4]

أما نظرية "هكشرواولين" فترجع سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة منها وبالتالي اختلاف النفقات والأسعار النسبية للسلع المتاجر بها دوليا مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول.

ويمكن توضيح علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الدولية أكثر بواسطة المعاهدات والاتفاقات التجارية لأن المصلحة تقتضي تغيير وتنويع الشركاء إلا أن هناك من يرى أن تنامي الإقليمية يشكل خطر على التجارة متعددة الأطراف كون أن التخفيضات الجمركية الكبيرة لا تترك إلا مجالا محددا لتخفيضات أخرى في إطار

---

(1) خليفة موراد ، نفس المرجع ،ص38.

(2) مقدم عبيرات ، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2002.ص 18.

(3) F. Kahnert, P.Richards, E.Stoutjesdijk, P.Thomopoulos, Intégration économique entre pays en vire de développement, Etudes du centre de développement, Paris, 1969, P 15.

(4) نفسه، ص 19.

التخفيضات المتفق عليها داخل الاتفاقية الإقليمية كما يؤكد تقرير لدى OMC أن التكامل الإقليمي والمتعدد الأطراف مكملان لبعضهما.[1]

وكنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول تظم التكتلات الاقتصادية والتي تمر بمراحل للتكامل والذي سنتناوله في المبحث التالي من خلال إبراز أهم مراحل ومقومات وأهداف هذا التكامل.

وتعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري للنظرية التقليدية للتكامل ويرجع الفضل كما أشرنا سابقا إلى "فاينر" الذي وضع أسس هذه النظرية وأعماله الرائدة في 1850 ومنه أضفينا أعمال أخرى للنظرية أشياء كثيرة منها آراء "ميد"و"ليبسي"و"بلا بلاسا".

[1] مقدم عبيرات ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 20.

المبحث الثاني: مراحل ومقومات وأهداف التكامل الاقتصادي

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

تأخذ ترتيبات التكامل الاقتصادي مستويات مختلفة وذلك حسب درجة التكامل المطلوب والتي تسعى الدول إلى تحقيقه والأهداف والقطاعات التي تشملها وذلك سعيا لإزالة التمييز القائم بين الدول الأعضاء فيما يخص السلع والخدمات المنتجة بالإضافة إلى حرية تنقل عناصر الإنتاج.

وهناك خمسة أنواع رئيسية للتكامل الاقتصادي كما أشار إليها بلاسا (Balassa) 1976 وهي:

1. منطقة التجارة الحرة: هي اتفاقية تكامل إقليمية بين مجموعة دول تسعى لتقليص وتحديد غالبية العوائق التجارية وبما يسمح لتبادل السلع بين دول هذه الاتفاقية سواء كانت هذه الاتفاقية تغطي شكل أو نسبة الرسوم الجمركية أو العمل بنظام الحصة [1] أي أن التعاون والاتفاقيات تبقى محصورة داخل المنظومة المتكتلة،أما فيما يتعلق بالسياسات الخارجية والعلاقات الدولية فلكل دولة نهجها وسياستها التي تلائمها مع الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل.[2]
2. إتحاد جمركي: وفي هذه الصورة من صور التكامل تصبح السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية ولكن هذا الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي أو ما يسمى بـــ "الجدار الجمركي"[3].
3. السوق المشتركة: بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج – العمل ورأس المال – فيما بين دول السوق[4] ويمكن التعبير عن هذه الدرجة بالمعادلة التالية:

السوق المشتركة= الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج

ومن هذه المعادلة يتضح لنا أن السوق المشتركة تشتمل على شقين رئيسين هما :

الشق الأول: متعلق بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وهو ما يكفل به منطقة التجارة الحرة على حركة التبادل السلعي بالإضافة إلى الإتحاد الجمركي الذي من خلاله يتم إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية مع فرض تعريفة جمركية موحدة إتجاه العالم الخارجي.

---

(1) شوقي ناجي جواد ، "**إدارة الأعمال الدولية**"، عمان،2002، ط 1 ،ص101.

(2) علي عبد الله المناعي ، "**التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية**"، **البحرين** ، الاصدرات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث ، 2005،ص20.

(3) حسين عمر ، "**التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**"،دار الفكر العربي،1998، ص8.

(4) حسين عمر ،نفس المرجع ،ص8.

أما الشق الثاني: فيختص بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول الأعضاء ويؤدي هذا إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها[1].

4. الإتحاد الإقتصادي: وفي هذه المرحلة يتم الاتفاق بين الأعضاء لتبني سياسات اقتصادية مشتركة مثل تبني سياسة مالية ونقدية مشتركة وتحديد معدل الفائدة الذي يتوجب تطبيقه والفترة الزمنية المطلوبة وتطبيق السياسة المشتركة فيما يتعلق بأمور التضخم وسياسات الأسعار وأخيرا إصدار العملة الموحدة التي هي حصيلة الانسجام للسياسات السابقة كما هو الحال للإتحاد الأوروبي[2].

الشكل رقم (01) يوضح مراحل التكامل الاقتصادي

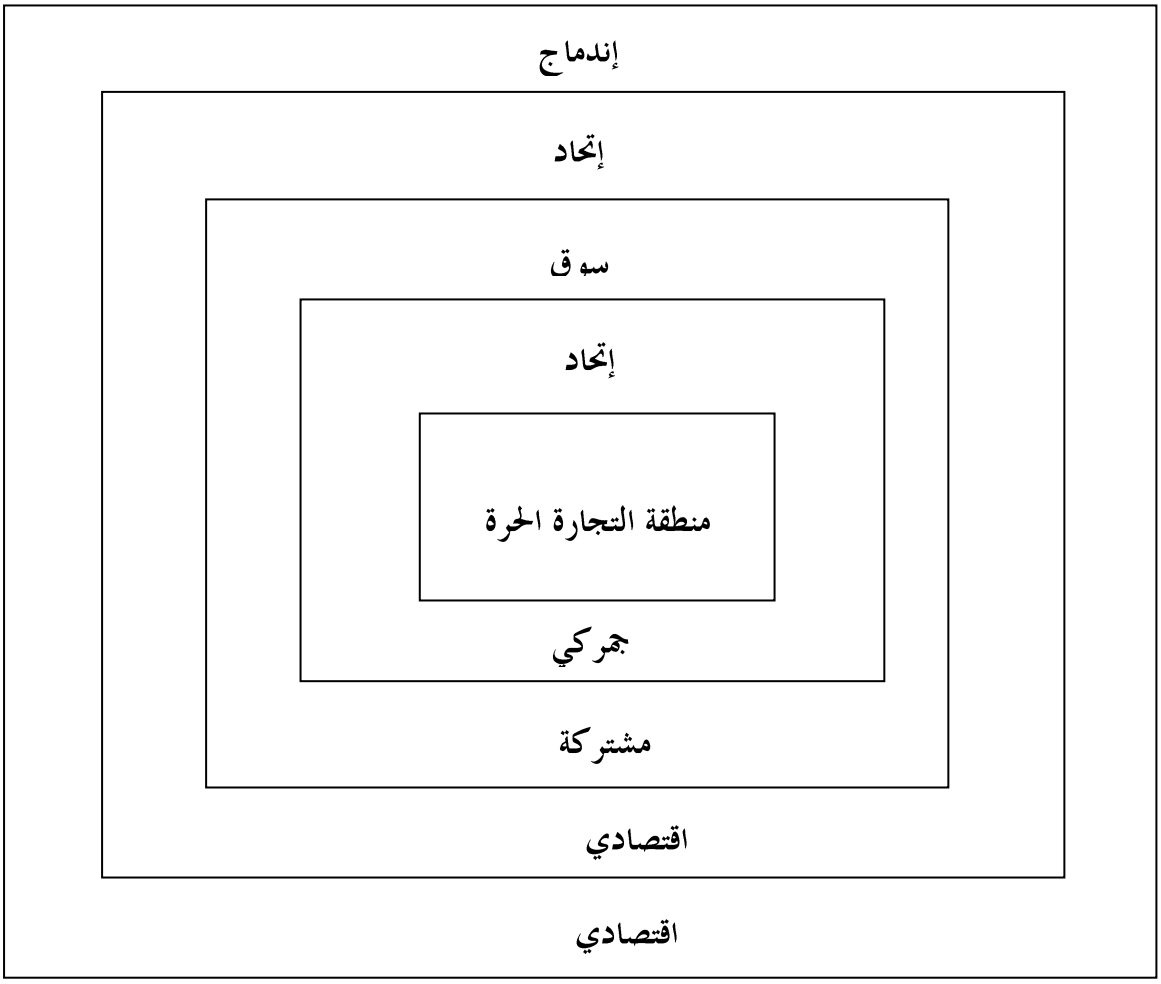

المصدر: من إعداد الطالب.

(1) سامي عفيفي حاتم ، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1994، الطبعة الثانية،ص294.
(2) علي عبد الله المناعي ، مرجع سبق ذكره،ص20.

5. اندماج اقتصادي: إذ يتضمن بالإضافة إلى ما قدمناه في المراحل الأربعة السابقة توحيد السياسات الإقتصادية كافة وإيجاد سلطة إقليمية عليا [1] وهو أعلى مراحل التكامل بحيث يتم اتفاق الدول الأعضاء على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا ويؤدي هذا إلى نمو التكامل السياسي بحيث تعمل حكومات الدول الأعضاء مع البعض بصورة أكثر التصاقا.

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي

هناك مجموعة من المقومات التي تجعل التكامل الاقتصادي ناجحا وهي تتمثل فيما يلي:

1 -**توفر موارد الثروة الطبيعي** : إذ من غير الممكن أآن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد ثروة الطبيعية حيث يقوم التكامل على إعادة توزيع تلك الموارد والتي توجد في هاته الدول بمعنى أخر يقوم التكامل على تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد كما أن تنوع الموارد الطبيعية يتيح فرص تخصص للدول مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة أي زيادة التجارية البينية بينهم.

2 -**توفير الأيدي العاملة:** ويقصد بالأيدي العاملة الماهرة بحث تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن تعمل ضمن مستويات التكامل يوجد السوق المشتركة والتي يكون فيها حرية انتقال لعناصر الإنتاج وبالأخص العمل ورأس المال بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة وبهذا يتم تحقيق استخدام كفأ لليد العاملة ممال يؤدي إلى تنمية الموارد وزيادة حجمها وبالتالي رفع مستوى المعيشة في دوال التكامل.

3 -**توفر وسائل النقل والمواصلات** : هي من ضمن الشروط والمقومات الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي وتحفزه بين الدول الأعضاء وتعتبر وسائل النقل والمواصلات أمر مهم لربط الدول بعضها البعض وتساعد في نقل السلع وتصديرها من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك وعن طريقها يمكن كذلك تجميع الأيدي العاملة ويجب توفرها وهذا لتعزيز التعاون الاقتصادي بين المناطق المتجاورة والمعزولة.

4 -**توفر المناخ السياسي الملائم** : هو من أهم العوامل بحيث أن توفر الإرادة السياسية يؤدي إلى إزالة الحواجز في وجه التكامل الاقتصادي، وأما ضعفها فيؤدي للعكس بحيث أن تقارب وجهات النظر بين القادة السياسيين يخلق جو من الثقة وتبادل الأفكار.

---

[1] حسين عمر ، **مرجع سبق ذكره**،ص9.

5 -**إعطاء الوقت للبحوث والدراسات على جميع المستويات:** بحيث أن البحوث تعمل على معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها تحديد المشكلة ومعالجتها بالطريقة الأنسب ثم تقييم تلك النتائج المتوصل إليها وبالتالي ضمان استمرار وعدم تفكك وفشل التكامل الاقتصادي بين هاته الدول.

كما نضيف إلى كل ما سبق من مقومات التكامل الاقتصادي أن تكون هناك خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة كاللغة والدين بالإضافة إلى وجود تقارب في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول التي ترغب في التكامل حيث لا تكون وجود تخوف بين الدول الأقل نمو من الدول الأكثر نمو عليها ويهمش دورها في التكامل الاقتصادي بل يجب تعميم فكرة أن كل الأطراف تستفيد من هذا التكامل.[1]

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

هناك العديد من الأهداف التي من وراء إقامة تكامل اقتصادي بين الدول وسنذكر أهم هذه الأهداف وأغلبها وهي كالآتي:

1. الرغبة في مساعدة دول الجوار للوصول إلى الاستقرار والرفاهية وذلك لعدة أسباب من بينها أسباب إنسانية(القضاء على فتيل الحروب قبل اشتعالها...).
2. تحسين القدرات التنافسية في الأسواق العالمية وهذا كما جاءت به أغلب الاتفاقيات الإقليمية بين الدول (مناطق التجارة الحرة) ومن بينها اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (1992) .
3. تحسين اقتصاد الدول بتشجيع الاستثمار وفرص الإنتاج وتوسيع التجارة العالمية ودعم التعاون الولي.
4. رغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى في تكتلات اقتصادية، حيث غالبية الدول الصغيرة ولا يمكنها الاكتفاء ذاتيا.
5. يعتبر تشجيع الاستثمار وتحفيزه من بين أهم الأهداف السائدة في اتفاقيات التكامل الاقتصادي بحيث من المعروف أن الأسواق الكبيرة والمنافسة الشديدة والسياسات المثلى سوف تزيد من حوافز الاستثمار وبالتالي زيادة العائدات وهذا الأمر ينطبق على كل أنواع الاستثمار وعلى الاستثمار الخارجي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر) بصورة أوضح بدليل أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تكسب الثقة في السياسات الحكومية عموما وهذا يساعد على زيادة الاستثمار وجدبه.

[1] مقدم عبيرات ، مرجع سبق ذكره،ص 31.

6. إذا كان التكامل الاقتصادي يدعم الاستثمار ويحفزه فلا بد أن يصاحب ذلك تأثير مفيد على النمو بحيث نظرية النمو الحديث (النمو من الداخل) ترتكز على دور المعرفة في تحسين الإنتاجية والنمو بنقلها من دولة إلى أخرى من خلال الاحتكاك الدولي والتجارة وهذا ما نراه متجليا من خلال اتفاقيات التكامل الاقتصادي بين الدول الفقيرة والدول الغنية،مثلا (اتفاقية التكامل الإقليمي بين الجنوب والشمال) يمكن أن يحسن النمو لدى الشريك الجنوبي.[1]

غنى عن القول أن الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي هو تعظيم الرفاهية ومن هنا فأنه لكي يمكن تقدير أفضلية التكامل الاقتصادي ينبغي البحث في مدى ما يسهم به هذا التكامل في تحقيق الرفاهية لدا سوف نتطرق قبل كل شيء إلى مفهوم الرفاهية وأسبابها وإمكانية تعظيمها في التكامل الاقتصادي.

1. تعريف وقياس الرفاهية:

أن فكرة الرفاهية تبدو غير واضحة المعالم بل ينتابها قدر كبير من الغموض لعدة أسباب هي كالآتي:

أولا: نوع من الغموض يتمثل في الجوانب الغير اقتصادية لرفاهية باعتبار أنها لا تخضع للقياس النقدي.

ثانيا: وحتى لو استبعدنا الجوانب الغير اقتصادية فاقتصرت الرفاهية على الجوانب الاقتصادية التي علق عليها بيجو بوصفها رفاهية مادية تنمو حقا عن سعادة الإنسان ورغد العيش فقد عرفها كما يلي: "ذلك الجزء من الرفاهية الكلية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريق مباشر أو غير مباشر".[2]

ثالثا: ومع اقتصار فكرة الرفاهية على الجوانب الاقتصادية يبدو منطقيا أن رفاهية المجتمع لا تعدو أن تكون رفاهية كلية لجميع أفراد المجتمع أو بالأحرى هي محصلة رفاهيات أفراد المجتمع قاطبة،بحيث أنه لا يوجد مقياس موضوعي مباشر يمثل تلك الحالات الداخلية من المشاعر والأحاسيس الناجمة عن مختلف الاشباعات.

رابعا: وفي عدم وجود مقياس موضوعي لرفاهية ظهر في الأدبيات الحديثة ما هو معروف باسم معيار "كالدور-هيكس" الهادف إلى التغلب على صعوبة قياس الرفاهية وذلك عن طريق إتباع "طريقة التعويض" [3] انطلاقا من "تعويض الخاسرين بعد حدوث تغير ما على الرغم من هذا التعويض قد يدفعه الأفراد الرابحون أحسن حالا،فإن الرفاهية تزداد دون ما يدعوا إلى الالتجاء إلى مقارنة إشباع فرد بإشباع فرد أخر للتعرف على هاته النتيجة".

---

(1) موريس شيف و ألن ونترز ، **"التكامل الإقليمي والتنمية"**،ترجمة مركز معلومات،قراء الشرق الأوسط،مصر،2003،ص17، بالتصرف.

(2) حسين عمر، مرجع سبق ذكره،ص20.

(3) نفسه ، ص20.

2. أسباب الرفاهية:

سوف تقدم أسباب الرفاهية حسب منا يعرضها فكر باريتو وفكر بيجو على نحو ما يلي:

1.2.أسباب الرفاهية في فكر باريتو: بحيث ركز اهتمامه على الرفاهية الكلية وعرف الوضع الأمثل بالنسبة للرفاهية بأنه:"ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل"[1].

ولكن إذا حدث انتقال في الوضع الأصلي إلى وضع آخر تتحقق معه زيادة في رفاهية بعض الأفراد، غير أن هذا الانتقال إلى الوضع الجديد يترتب عنه نقصا في رفاهية أفراد آخرين فليس من الممكن –حسب تعريف باريتو – تحديد ما إذا كانت الرفاهية الكلية تزداد أو تنقص بهذا التغيير، حيث أنه من غير الممكن مقارنة الوضع قبل حدوث التغيير بالوضع بعد حدوث التغير وهذا في ظل عدم وجود مقياس موضوعي للرفاهية كما ذكرنا سالفا.

2.2.أسباب الرفاهية في فكر بيجو:بحيث يرى بيجو بأن الدخل القومي يمثل حجم الرفاهية الكلية وإن كانت هذه الرفاهية تتأثر بدرجة توزيع هذا الدخل مع الأخذ بأن المقارنات ممكنة بين المنافع (الاشباعات) الشخصية لأفراد المجتمع بحيث استخدم فكرة صافي الناتج القومي (الدخل القومي) على أنها تجسيد لإمكانية تجميع منافع (اشباعات) أفراد المجتمع بعضها إلى بعض.

وتجدر الإشارة أن بيجو استخدم فكرتين في شان تمثيل الدخل القومي للرفاهية الكلية وهما:

– حجم الدخل القومي.

– توزيع الدخل القومي.

فكرة أولى: تنطوي على زيادة في حجم الدخل القومي تقضي إلى زيادة في الرفاهية الاقتصادية الكلية.

فكرة ثانية: تنطوي على أن التغيرات في توزيع الدخل القومي لصالح غير الأثرياء ورقيقي الحال ذوي الدخول المحدودة مدعاة كذلك إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

3. إمكانية تعظيم الرفاهية[2]: بوجه عام تتأثر الرفاهية الاقتصادية في وضع التكامل بما يلي:

– التغيير في حجم المنتجات النهائية وبالتالي حجم الدخل القومي في كل دولة من دول التكامل.

---

[1] حسين عمر ، نفس المرجع ، ص21.

[2] نفسه،ص 23 .

-التغيير في مدى التمييز بين السلع المنتجة محليا وبين مثيلاتها من السلع الأجنبية المنتجة في العالم الخارجي.

-إعادة توزيع الدخل داخل كل دولة من دول التكامل على حدة.

-إعادة توزيع الدخل بين المواطنين في الدول المختلفة.

بالنسبة إلى التغيير الأول وهو التغير في حجم المنتجات النهائية وبالتالي حجم الدخل القومي يمكن القول أنه ثمة زيادة أو نقص في الرفاهية إذا ترتب إعادة توزيع الموارد وهذا بعد تحقيق التكامل أي زيادة آو نقص في كمية السلع والخدمات المنتجة باستخدام استثمارات معلوم مقدارها.

أما بالنسبة إلى التغير الثاني (تغير في مدى التمييز بين السلع المحلية والسلع الأجنبية) فإن الرفاهية تتأثر بما للتكامل من اثر فيما يتصل بالخيارات المقترحة أمام المستهلكين من أجل إشباع حاجاتهم بحيث أن القيود المفروضة على حركات السلع بعد قيام التكامل وخاصة السلع الأجنبية من قيود جمركية...الخ فإن هذا يؤدي إلى ميل المستهلكين إلى شراء السلع المحلية الأقل قيمة مقارنة بشرائهم للسلع الأجنبية الأغلى قيمة.

وكذلك الحال بالنسبة للتغير الثالث فإنه يقتضي إجراء الموازنة بين الإفراد في المجتمع هذه الدولة بالنسبة للرفاهية وبناء عليه لاح ما يعرف بمعيار "كالدور- هيكس" في تحديد الرفاهية وذلك تأسيسا على أن إمكانية جعل كل فرد أحسن حالا أو على الأقل ليس أسوأ حالا وتعد معادلة للزيادة في الرفاهية.

أما للتغير الرابع لو أن التكامل الاقتصادي يعيد توزيع الدخل بين دول التكامل من جانب وبين ما عداها من الدول من جانب آخر لا يمكن الادعاء بحدوث زيادة في الرفاهية في كل حالة تربو بها زيادة في دخل الدول المتكاملة ولا يصدق هذا الادعاء إلا باستيفاء شرطين مثلا زمنين وهما:

شرط (1): إمكانية عقد المقارنات الدولية عن الرفاهية وهذا مستبعد لغياب معيار موضوعي موحد لقياس الرفاهية.

شرط (2): المساواة في المنافع الحدية للدخل فيما بين الدول المقارنة دوليا.

المبحث الثالث : الآثار و الانعكاسات المصاحبة للتكامل الاقتصادي

يمكن القول بوجه عام أن لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يترتب عنه آثار و انعكاسات معينة منها ما هو اقتصادي و آخر غير اقتصادي بالإضافة للانعكاسات الناجمة عنه و هو ما سنتطرق له بالتفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري للنظرية التقليدية للتكامل ويرجع الفضل في وضع هذه الأسس إلى "جاكوب فاينر" وأعماله الرائدة في عام 1950 ومن بعده أضافت كل من آراء "ميد" و "ليبسي"و "بلابلاسا" للنظرية.

كما يرى فاينر أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد بالإضافة إلى وضع تعريفة موحدة جمركية على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة.

ويعتبر "جاكوب فاينر" أول من وضع الأساس لتقيم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين وهما "خلق التجارة" لغرض تقييم أثار التكامل.[1]

- **أولا:** الأثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي: كما ذكرنا آنفا أن "فاينر" يفرق بين نوعين من أثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية وهما "خلق التجارة" والثاني " تحويل التجارة"، أما خلق التجارة فيحدث إذا إستطاع المستهلكون والمنتجون دخول أسواق أو سلع وتتوافر لهم أصناف أكثر تنوعا (أدوات جودة أفضل) من البضائع المنتجة وفق الميزة النسبية لكل دولة والمستفيدة من كلفة إنتاج أقل بمعنى أخر قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد وهو يؤدي إلى أثر إيجابي لأنها تعني استخدام أفضل لمجموع الموارد للأعضاء الاتحاد والاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة وبالتالي هو مكسب محقق من التجارة.

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم نتيجة اعتماد إتحاد جمركي التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء بمعنى تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدول

[1] أحمد الكواز ، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، دورية جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009، ص 07.

الأعضاء، أو هو الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في العالم الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى في الدولة العضو.

ويعتبر أثر سلبي بعكس أثر خلق التجارة لأنه يؤدي إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة.

وفي واقع الأمر فإن قيام الإتحاد يؤدي إلى حدوث الأثرين معا من أجل تحديد صافي أثار الرفاهية الناتجة عن قيام الإتحاد الجمركي يجب المقارنة بين الأثرين، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فهذا يؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من الشروط للاستفادة من اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي نذكر ما يلي:[1]

الاستعانة بمؤشر التكاملية لمعرفة مدى نجاح أو فشل الاتفاقيات الإقليمية ويعبر هذا المؤشر بين الدولتين (k وj) بالعلاقة التالية:

$$CJK = 1 - \frac{(\Sigma|Mik - Xij|)}{2}$$

حيث: Cjk هو مؤشر التكاملية.

Xij: حصة السلعة i من الصادرات الإجمالية للدولة j.

MiK: حصة السلعة i من الصادرات الإجمالية للدولة k.

-أن تكون الحواجز الجمركية و غير جمركية عالية قبل التكامل الاقتصادي و في هذه الحالة يكون أثر تحويل التجارة ضعيف و المكاسب معتبرة عن تحرير المبادلات.

-أن تكون الأنظمة الاقتصادية متشابهة من النمو الاقتصادي بين دول الأعضاء بحيث وجود فوارق في مستويات النمو الاقتصادي سيخلق تعديلات اقتصادية مكلفة.

-كذلك وجود هياكل إنتاجية متكاملة مع وجود إمكانيات متزايدة للتخصص بين الفروع بين دول أعضاء التكامل.

[1] زايري بلقاسم ، **مرجع سبق ذكره**،ص62.

-إن التقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء من شأنه أن يخفض من تكلفة العمليات التجارية (مثل النقل و المواصلات) و كذلك وجود الروابط الثقافية و التاريخية و اللغوية و تشابه الأنظمة السياسية و مستويات المعيشة. مع مرور الوقت أصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية و أسلوب من أساليبها بعد أن اتضح أن ضيق الأسواق المحلية يمثل أهم المشاكل لذا وجدت النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الدينامكية) التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية و هو كما جاءت به النظرية التقليدية (نظرية الإتحاد الجمركي) و إنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة و مستوى النمو الاقتصادي و هو ما سنتطرق له الآن.

ثانيا: الآثار الدينامكية (النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي)[1]:

(Richard Baldwin 1989،1992) بحيث تقوم هذه النظرية أي الكفاءة الدينامكية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق و الاستفادة من الوفورات الداخلية و الخارجية و أثر المنافسة و أثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء و بالتالي زيادة فرص النمو لهاته الدول و سنبين أثر هذه العوامل في زيادة القدرة الإنتاجية.

أ -**وفورات الحجم** : كما نعلم أن أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة و نتيجة لإلغاء كل القيود التجارية و إتاحة حرية انتقال السلع من شأنه أن يخفض تكاليف الإنتاج السلعة بدليل أن عند تشكيل الإتحاد تتخصص الدولة في إنتاج سلعة معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم المناسب أو الاقتراب منه مما يؤدي ذلك إلى انخفاض في تكلفة الوحدة منها و هذا ما يترتب عنه عدة نتائج اقتصادية:

- زيادة التخصيص و تقسيم العمل بين دول أعضاء الاتحاد.
- زيادة النشاط الاقتصادي الصناعي في الدولة.
- خضوعها لمبدأ تزايد الغلة بالإضافة إلى مرونة الطلب على منتجاتها.
- إقامة مشروعات مشتركة نتيجة لما يوفره الحجم الأكبر من قدرة أكبر على التمويل و الإنتاج.
- تسهيل حركة انتقال عوامل الإنتاج بالأخص العمل و رأس المال.
- تنسيق بين السياسات و التشريعات في الدول الأعضاء كافة.

ب -**الوفورات الخارجية:** يؤدي اتساع السوق بين دول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية و بالتالي تشجيع النمو و زيادة الرفاهية الاقتصادية و نميز بين نوعين من الوفورات التي تكون المدى

[1] زايري بلقاسم ، **مرجع سبق ذكره**،ص 63.

القريب و هي التي تضم العلاقات المباشرة بين المنتجين و استعمال المصادر المشتركة و بين التي تكون في المدى البعيد و المتمثلة في انتشار المعرفة التكنولوجية و أساليب الإنتاج و نمو طبقة الإداريين المقتدرين و العمال المهرة وهي (تتم خارج السوق) أما النوع الثاني (داخل جهاز السوق) و تأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع و الشراء بين الصناعات للمواد الأولية و الوسيطة.

ج- أسواق أكبر و منافسة أكثر [1]: إن ما يحدث من خلال اقتصاديات التوازن و التي عادة ما تسبب منافسة غير متكافئة جعل علماء الاقتصاد يغيرون من آرائهم حول فوائد اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي فالكثير من الدول تكون أصغر من أن تمارس الأنشطة المناسبة لاقتصاديات توازن كبيرة حتى تصل إلى حجم مناسب و هذا قد يكون بسبب الكميات الغير مناسبة من المدخلات المتاحة أو أن الأسواق تكون صغيرة جدا و لا تستطيع إيجاد المبيعات اللازمة لتغطية التكاليف و حتى إذا كان الاقتصاد كبير بدرجة كافية لأن يدعم قيام شركة واحدة وكبيرة فإن هذه الشركة تكون احتكارية فيقدم التكامل الاقتصادي الإقليمي طريقا للتغلب على هذه المساوئ و التي هي ناجمة عن الأسواق الصغيرة و ذلك بتجميع المصادر و دمج الأسواق فتستطيع الدول الاستفادة من التأثيرات والتغيرات المختلفة في مقدار المنافسة،و في الأساس أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي تجمع الأسواق مما يسمح بتقليل قوى الاحتكار لأن الشركات من دول متعددة تدخل في منافسة مكثفة مع بعضها البعض و هذا ينتج عنه 4 (أربع) مكاسب و هي:

أولها: أن الشركات تضطر إلى خفض الأسعار و زيادة المبيعات فيستفيد المستهلكين من تضاؤل الاحتكار.

و الثاني: هو أن توسيع السوق يسمح للشركات بالاستفادة في اقتصاديات التوازن بصورة أكبر ففي سوق ذو حجم معين هناك حدود تفصل بين توازن الاقتصاد و بين المنافسة بدليل إذا كانت الشركات أكبر فإنها ستكون أقل عددا و تكون المنافسة في السوق أقل أما إذا تم توسيع السوق فيقوم هذا الأخير بتحريك الحدود من خلال وجود شركات كبرى و منافسة كبيرة في نفس الوقت.

و المكسب الثالث: هو الانخفاض المحتمل للتقصير الداخلي الذي تفعله الشركات حيث إذا زادت اتفاقيات التكامل من كثافة المنافسة فقد يفرض ذلك على الشركات تقليل أوجه القصور الداخلية و ترفع مستويات الإنتاج و حيث أن المنافسة تزيد من احتمالات الإفلاس و التوقف عن العمل إلا أنها تحفز العمال بشدة لزيادة الإنتاجية و زيادة ورديات العمل في الشركات التي تعمل بنفس القطاع.

كما أن هناك عوامل أخرى و مكاسب ديناميكية قد تنتج من قيام التكتلات الإقليمية منها تشجيع الاستثمار على التوسع بشكل كبير (من داخل و خارج المنطقة) نتيجة زيادة حجم السوق و إزالة العراقيل من أمام التجارة

[1] موريس شيف و آلن وندرز ، **مرجع سبق ذكره**،ص 50.

الداخلية و التقنية العالية للواردات من السلع الرأسمالية و استيراد أفضل التقنيات الجديدة، كما أن المكاسب الديناميكية قد تكون كبيرة إذا ما قام التكتل كخطوة أولية نحو التكامل العالمي استجابة لمطالب OMC .

و من وجهة النظر القائمة على جدلية الصناعة الناشئة، فإنه يمكن للشركات أن تحقق التقدم من التنافس على المستوى المحلي إلى التنافس على المستوى الإقليمي ثم إلى التنافس العالمي.

أما الفرضية القائمة على جدلية "الممارسة و التدريب" فإنها تقوم على أن شمولية حماية الصناعة لتغطى المستوى الإقليمي سيكون لها تأثيرات مفيدة من ناحية الجودة و الأساليب التسويقية و القدرة الإدارية التي تعزز الشركات في المنافسة في الأسواق العالمية، و اعتبر Krugman (1984) هذه الإستراتجية كنوع من" تحجيم للاستيراد و تطوير للصادرات" و على الرغم مما لهذه الجدلية من بعض الاستحقاقات النظرية فإنه يفترض من حكومات دول الأعضاء التمييز بين الصناعات الناشئة من الصناعات الراسخة أي معرفة نوعية القطاعات الإنتاجية التي لديها إمكانية التنافس في الأسواق العالمية كما يفترض أيضا تقبل حكومات الدول الأعضاء دخول شركاتها إلى المنافسة العالمية و هي الخطوة التي تؤدي إلى زيادة الرفاهية المشتركة ما بعد حدود التكامل الإقليمي[1].

المطلب الثاني: الآثار الغير اقتصادية

لا شك أن هناك العديد من المنافع الغير اقتصادية تتحقق من قيام التكامل الاقتصادي حيث يرى كل من Langhammer و Hiemenz (1990)

أن هناك ثلاث آثار أو بالأحرى مزايا غير اقتصادية تتحقق من قيام التكامل[2]:

الأول أنها قد تدعم من قوة المفاوضات الجماعية للدول الأعضاء مع التكتلات والدول الأخرى من خارج التكامل كما أن العمل الجماعي أو المشترك قد يكون أفضل للأعضاء في الوصول إلى الأسواق المستهدفة (أو مقاومة المطالب من الدول غير الأعضاء للوصول إلى المنطقة) أو لزيادة قوة تصويتهم في المحافل الدولية.

أما الثانية: فقد يسهل التكامل من التزام العضو اتجاه المصلحة العامة للأهداف السياسية فمن المحتمل أن يزيد التكامل من الحوار و المنافسة الإقليمية و الذي يساعد على معالجة النزاعات الإقليمية المحتملة.

---

[1] علي عبد الله مناعي، **مرجع سبق ذكره**،ص 27.

[2] نفسه،ص 30.

و يحدث بالتالي دعم سياسي متبادل و مثل هذه الاتفاقيات يمكن أن تتوسع لتغطي قضايا مثل الدفاع و الأمن و من الناحية العملية لا يعطي التكامل الاقتصادي إلا القليل من الوسائل نحو تحقيق التكامل السياسي حيث يتطلب ذلك أن تضحي الحكومات بسيادتها القومية.

كما أن العضوية في التكامل الاقتصادي يصاحبه بالضرورة التخلي عن بعض من السيادة الوطنية و الذي يمكن أن يكون مقبولا أو غير مقبول فالحكومات خاصة تلك التي تعتبر حديثة الاستقلال تشمئز من فكرة التخلي عن أي من سيادتها الجديدة و بالتالي يمكن أن تصبح الاتفاقيات التكامل الإقليمي بمثابة كبش فداء لقرارات سياسية غير مرغوبة من ذلك أن الالتزام بجدول تخفيضات التعريفة على سبيل المثال يدفع بالحكومات أن تتخلى عن بعض خياراتها السياسية لصالح المنظومة الإقليمية و يمكن الرد حول هذا الانتقاء بالنتائج السلبية بالاستشهاد بأهمية الهدف الأكبر للتعاون الإقليمي.

و نتيجة لتحسين معدلات النمو و زيادة حجم السوق و السماح بالارتباطات الأكثر فعالية بين الشركات فإن التكامل الاقتصادي يدفع الصناعات إلى التكتل (التكتلات الصناعية) و هذا بفعل جذبه للصناعات إلى داخل الدول الأعضاء على حساب الدول الغير أعضاء.

المطلب الثالث: الانعكاسات المصاحبة للتكامل الاقتصادي

إن حرية انتقال السلع و توحيد الرسوم الجمركية مع الدول الغير الأعضاء و انتقال عناصر الإنتاج لها آثار على الصعيد الاقتصادي و هي كالآتي:

1) **الآثار المترتبة على قيام منطقة التجارة الحرة** : أي الآثار المترتبة على حرية تحركات السلع داخل منطقة التجارة الحرة بحيث تتمثل في خلق إمكانيات الانحراف بالنسبة للتجارة والإنتاج والاستثمار.

أ ــ 1 ــ **انحراف التجارة** : يتحقق انحراف التجارة إذا حدث التحايل على الحواجز الجمركية التي تقيمها دول الأعضاء في المنطقة والتي تطبق تعريفات جمركية مرتفعة في التجارة مع دول غير أعضاء ويكون هذا الانحراف بقيام دولة عضو في المنطقة بتطبيق أدنى للتعريفة الجمركية على السلعة المتاجر بينها وبين الدولة غير العضو واستيرادها منها لأنها تطبق تعريفة جمركية منخفضة[1]

أي عملية استيراد السلع تتم عبر الدول أقل فرضا للرسوم الجمركية وإعادة تصديرها لهاته السلع إلى دول مرتفعة الرسوم وهذا ما يتنافى مع الهدف الأساسي لإنشاء منطقة تجارة حرة وهو توسيع نطاق التجارة فيما

[1] حسين عمر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 30.

بين دول المنطقة ومن تم فإن السلعة موضوع المتاجرة تدخل منطقة التجارة الحرة بوصفها صادرة من دولة خارج المنطقة وواردة إلى دولة داخل المنطقة وعلى هذا النحو تتم التسوية وفقا للمستوى الأدنى للتعريفة الجمركية باعتباره القاسم المشترك بين الدولة الخارجية المصدرة للسلعة وبين الدولة العضو في المنطقة والمستوردة لها .

ب- 1ـــ **انحراف الإنتاج** : بالإضافة إلى ما قدمناه عن انحراف التجارة فقد يحدث انحراف آخر وهو في قطاع الإنتاج بدليل أن بعض المنتجات الصناعية تحتوي على نسب مرتفعة من اللازمة لصناعتها ولكنها غير متوافرة في المنطقة (منطقة التجارة الحرة) الأمر الذي يستوجب استيرادها من الخارج ، وعلى ذلك فإن صناعة هذه المنتجات تتحول من الدولة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا لو أن الفارق في التعريفة الجمركية أكبر من تكاليف الإنتاج بعبارة أخرى فإن إنتاج سلعة معينة يتحول من دولة (x) ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا والتكاليف الإنتاجية المنخفضة نسبيا إلى الدولة (y) ذات التعريفة الجمركية المخفضة نسبيا والتكاليف الإنتاجية المرتفعة نسبيا وهذا ما يتعارف ما مبدأ الميزة النسبية للإنتاج بل يقوم تبعا لاختلاف التعريفات الجمركية الأمر الذي يتعارض مع قاعدة الكفاءة الاقتصادية في تقسيم العمل الدولي على أساس الميزة النسبية في الإنتاج كما تنادي به التجارة الدولية [1]، وهذا يؤدي إلى نتائج مدمرة بالنسبة إلى الكفاءة الإقتصادية مادام النشاط الإقتصادي ، بالأخص النشاط الإنتاجي في دول المنطقة يمضي – كما سبق ذكره – تبعا لاختلافات في التعريفات الجمركية لا تبعا لمبدأ الميزة النسبية .

ج- 1ـــ **انحراف الاستثمار** : فضلا عما تقدم قد يكون انحراف الإنتاج مصحوبا بحركات إنحرافية في الاستثمارات تسيء إلى الوضع الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة بدليل أنه يقوم المستثمرون الأجانب بإرسال أموالهم إلى الدول التي يكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع منخفضة نسبيا حتى يؤمن هؤلاء المستثمرون لتكاليف إنتاج المنتجات النهائية المستوى المناسب الذي يجتذب المستهلكين إلى الشراء ويحقق لهم عائدا مجزيا في نفس الوقت.

كذلك هناك أمر آخر هو أن مصانع التجميع (تجميع الأجزاء المعينة لسلعة ما تستورد من الخارج لتصبح في بلد التجميع نهائية) تقام في دول خارج منطقة التجارة الحرة حيث تقل في هذه البلدان التكاليف على إنتاج هذه السلعة وهذا عندما تبدو المزايا الجمركية في شأن استيراد أجزاء السلعة مجزية ولائقة في نظر القائمين على مصانع التجميع بعيدا عن الرسوم الجمركية المرتفعة داخل دول منطقة التجارة الحرة.

[1] حسين عمر ، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

المبحث الرابع: متطلبات ومزايا ومعوقات التكامل الاقتصادي

عرفنا في ما سبق أن التكامل الاقتصادي يتم بين دول ذات سيادة أي بين اقتصاديات منفصلة لها أنظمتها وقوانينها وسياساتها الاقتصادية لذا إذا رغبت مجموعة من الدول أن تتكامل فان ذلك يعني وجود مستلزمات ومتطلبات لتحقيق هذا التكامل بالإضافة إلى مزايا ومعوقات مصاحبة لهذا التكامل وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي

هناك بعض من المتطلبات بمعنى آخر وجود شروط تجعل من التكامل الاقتصادي ناجحا في تحقيق أهدافه وهي شروط أساسية إضافة إلى شروط اقتصادية وسياسية فبالنسبة للشرط الأساسي فهو يتمثل : في التكامل أو التكتل لابد أن يكون تدريجي وآلي وذلك يسمح بتأقلم مع التغيرات الجديدة في إطار التكتل بمعنى آخر أن تكون خطوات الاندماج تدريجية إضافة إلى هذا الشرط يجب توفر شروط اقتصادية وسياسية تتمثل في[1]:

1 -**الشروط الاقتصادية:** إن الشروط الاقتصادية التي يجب توفرها هي الشروط التي تعرفها العلاقات التبادلية ومن أهم هذه الشروط:

أ -**توافر البنية الأساسية الملائمة** : وذلك بتوفر شبكات نقل سريعة بين الدول الأعضاء، وتوفير مواصلات واتصالات ملائمة بحيث في الواقع المجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفرات الحجم والتقدم الاقتصادي إلا بوجود انتقال سريع لهاته الوفورات الحجم والتقدم الاقتصادي وتقريب المسافة بين الدول المتكاملة ومع مرور الوقت يؤدي هذا غلى دعم مراكز التكتل في مضمار التجارة الدولية ويجعل من السهل إنشاء علاقات مع العالم الخارجي.

ب -**توافر الأيدي العاملة المدربة** : حيث توفر هذا العنصر يسمح لنا بتنمية الموارد والزيادة في حجمها بالإضافة إلى استخدامها بطريقة فعالة ومستمرة وبالتالي تكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة بين الدول الأعضاء(المتكاملة).

ج- **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي**: و ذلك لأن يجعل دول الأعضاء في التكامل تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها و نجاح التكتل و هذا لوجود

---

[1] حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، " **تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية** "، الملتقى الدولي الثاني بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق)، بالأغواط، 17-19 أفريل ، 2007، ص291 .

التباين بين هاته الدول و الذي يمكنها من الحصول على ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات هاته الدول.

د- **تشابه أو تقارب النظم الاقتصادية و الاجتماعية بين البلدان الأعضاء** [1]: بحيث أن انسجام السياسات الاقتصادية خاصة السياسة الجمركية و التجارية و النقدية بالإضافة إلى تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يؤدي إلى التوثيق بين المصالح الوطنية و المصالح الإقليمية و يتم هذا بإعداد سياسة اقتصادية إقليمية تضمن تنمية متجانسة بين دول الأعضاء مما يجنبها إختلالات كثيرة كما تمكنها من تحقيق توزيع عادل للمكاسب المحققة.

كما أنه لا توجد فروق كبيرة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي مما يجعلها عرضة للهزات التي تعترضها مما قد يؤدي إلى انهيار هذا التكامل أو التكتل فيما بينها.

هـ ـ عدم وجود فروق فيما يتعلق بمستوى التقدم و التطور الاقتصادي بين الدول الأعضاء على الأقل قليلة لأن وجود فروق كبيرة قد يهدد عملية التكامل الاقتصادي من حيث إستحواد الأطراف المتطورة على جل الفوائد و المكاسب من التكامل الاقتصادي.

و- توزيع مكاسب التكتل: على الدول الأعضاء في التكامل يجب أن تعرف مسبقا أن التكامل يتطلب تكاليف كما أنه يعطي فوائد و أنها قادرة على تحمل التكاليف و تقاسم الفوائد و أن من أهم المصاعب هي التوزيع العادل لذا من الواجب أن تعتمد سياسة مشتركة و اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي و الزراعي و إنشاء وإحداث آليات أو مؤسسات تعمل على توزيع الفوائد على البلدان الأعضاء بما يتماشى مع سياستها و أهدافها و لتفادي هذه الاختلالات لا بد من إيجاد وسائل تعمل على التوزيع العادل كتحويل الموارد لصالح البلدان الأعضاء الأضعف ....

و إلى جانب الشروط الاقتصادية لا بد من توفر الشروط السياسية و هي كالآتي:

2- الشروط السياسية: يعني أن يكون للدول المتكاملة كل منها إرادة سياسية للالتزام بتطبيق الإجراءات و الأنظمة التي يتطلبها التكامل الاقتصادي لما لهذه الإرادة السياسية من دور فعال و أساسي في تحقيق التكامل أو التكتل ذلك أن كل العلاقات إنما هي في الواقع إرادة ذات سيادة كاملة فمثلا إذا رغبت الدول في إقامة منطقة تجارة حرة فإن ذلك يعني إلغاء القيود الجمركية و غير الجمركية على حركة السلع بينها أي على التجارة البينية أو إقامة إتحاد جمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود الجمركية والغير جمركية إنشاء تعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد و الدول الأخرى خارج الاتحاد و

[1] علي توفيق الصادق ، **مرجع سبق ذكره**،ص 23.

أننا نجد كثيرا من الدول تتوافر فيها المقومات و الشروط الاقتصادية (السابقة) تؤهلها للقيام بالتكامل الاقتصادي إلا أنها تخفق في تحقيقه و يكون في أغلب الأحيان سبب ذلك هو غياب الإرادة السياسية الضرورية اللازمة للتكامل.

ولابد من انسجام هذه الشروط مع الشروط الاقتصادية لكي تتفاعل مع بعضها البعض للوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي ناجح.

المطلب الثاني : مزايا التكامل الاقتصادي

من بين المزايا والمنافع التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء ويمكن إجمالها هي كالآتي:

1 -توسيع نطاق السوق: إن من أهم ما يهدف إليه التكامل الاقتصادي هو توسيع حجم السوق ومما لاشك فيه أن إلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد سيفضي إلى توسيع الدائرة التي تستطيع فيها المشروعات تصريف منتجاتها[1] لتجد أمامها أسواق واسعة ومجالا اكبر مما يساعد على إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد بزيادة الطلب الداخلي كثيرا وسوف ينجم عن هذا الاتساع نتائج اقتصادية هامة وهي:[2]

-إيجاد فرصة أكبر للمشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها حتى يمكنها من مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها وهذا نتيجة لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة والزيادة من كفاءتها الإنتاجية.

-الاستفادة من وفرات الحجم التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة حيث أن اتساع السوق يمكن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي واستيعاب كل المنتجات مما يتيح العمل بكامل الطاقات الإنتاجية والتي تؤدي إلى تخفيض الأسعار والتكاليف للمنتجات .

-زيادة التخصص وتقسيم العمل الذي ينبني على التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية معينة وما ينشأ عن ذلك من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير .

2 -تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها في ميادين الإنتاج المختلفة حيث زيادة إمكانية الإنتاج وتنويعه تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

---

[1] عبد الباسط وفا، "دراسات في مشكلات التجارة الخارجية "، مصر، دار النهضة العربية، 2000، ص268.

[2] حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، ***مرجع سبق ذكره***، ص292.

3 -تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بشكل أفضل بمعنى أن التكامل يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات وصقلها وتنميتها .

4 -تقوية المركز التنافسي للدول الأعضاء بحيث يرجع هذا لمزايا الاتحاد وما يتولد عنه من قوة اقتصادية أكبر قادرة على المساومة التجارية بيعا من خلال تحكمها في نسبة كبير من إنتاج وتداول سلع معينة مما يمكنها من جعل معدلات التبادل أكثر مراعاة بمصلحتها وشراء بالنظر لما تملكه من سوق واسعة للترويج.

5 -تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي فتكون مراعاة لمصلحة الدولة ، كلما تقوت هذه الدولة وزادت أهميتها في المجال الدولي أي زيادة في حجم وشروط التبادل التجاري وذلك بأنها تتمتع في هذه الحالة بميزة المساومة الاحتكارية والتي تمكنها من تحديد أو تعديل تلك الشروط (شروط التبادل التجاري) وفقا لمصلحتها الخاصة.

والتكامل الاقتصادي يمنح الدول الأعضاء قوة وأهمية كبيرة في المجال الدولي مقارنة مما لو كانت كل دولة منفرد وعلى حدا فوجود الإقليمية يمكن من أقامة مؤسسات وأجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق بين الدول الأعضاء في مفاوضاتها مع العالم الخارجي ويفسر ذلك وجود عاملين هامين هما[1]:

نجد أن التكتلات الاقتصادية (وهي الجانب التطبيقي للتكامل الاقتصادي) كثيرا ما تزيد من درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة مما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية.

نجد أن التكتلات الاقتصادية كثيرا ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها بدليل أنها تعتبر سوق كبيرة تجعل الدول الأجنبية تبيع منتجاتها بأحسن الشروط والأسعار وإلا فقدت هذه السوق الحيوية والفعالية ومثل ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت ذات نفوذ اقتصادي قوي في المجال الدولي.

6- محاربة البطالة: بحيث يقوم التكامل الاقتصادي على محاربة البطالة من ناحية ما يترتب عليه من تشغيل للطاقات الإنتاجية العاطلة كأثر لزيادة الطلب على المنتجات.

7-زيادة معدل النمو الاقتصادي و هذا بتشجيع التكامل الاقتصادي لحافز الاستثمار فاتساع السوق و ما ستتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي بلا شك إلى زيادة تحفيز الاستثمار بتهيئة الفرصة أمام رأس المال في مختلف دول الأعضاء لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج للسلع فضلا

[1] حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، ***مرجع سبق ذكره***، ص293.

عن تشجيع ظاهرة التخصيص الإقليمي في الإنتاج و ما يترتب عنه من تسهيل لعمليات تكوين رؤوس الأموال و ذلك لهجرة رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق دخل نطاق التكامل .

8-كما يعمل التكامل على تشجيع التقسيم الرشيد للعمل بين مجموعة الدول الأعضاء و من تم تستفيد كل دولة من التكامل و تخصص أكثر في سلع الميزة النسبية و تنتج بتكاليف أقل[1].

علاوة على ما سبق فإنه في حالة غياب التكامل أيضا فإن الصناعة نفسها (مثلا الأحذية ،المنسوجات ...) ربما قد تكون تم إنشاءها في دولتين أو أكثر من الدول الصغيرة و في كل منها تستعمل الصناعة بطاقة أقل من الطاقة القصوى مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات و تدابير لحمايتها من الواردات المثيلة المنافسة سواء باستخدام نظام الحصص أو التعريفة الجمركية و هذا لا يمثل فقط إهدار للموارد النادرة و إنما أيضا دفع أسعار أعلى من جانب المستهلكين على المنتجات عن الوضع في حالة التكامل و السوق الكبير الذي تكون فيه الأسعار منخفضة مقارنة عن سوق الدولة الواحدة و المنفردة.

كما يتيح التكامل الاقتصادي ميزة أخرى و هي إمكانية لعمل تخطيط صناعي منسق و متوافق بين هذه الدول أي الدول الأعضاء خاصة في الصناعات التي تتمتع باقتصاديات الحجم و من أمثلة هذه الصناعات: الصناعات البتروكيمياوئية و الآلات و الأسمدة...

قد تجعل هذه الميزة (إمكانية لعمل تخطيط صناعي منسق و متوافق) الدول الأعضاء الاقتراب من حالة التكامل الاقتصادي الكامل و ربما لوحدة سياسية حقيقية.

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي

رغم أن كثيرا من المعلقين يقولون أننا نعيش في زمن يسوده التكامل العالمي بشكل غير مسبوق و كذلك رغم تزايد التكامل في بعض المجالات إلا أن هذا التكامل (التكامل الاقتصادي) يشوه اليوم التفسخ في كثير من النواحي و يفتقر إلى التنسيق و هذا بسبب

المعوقات و المشاكل التي تعترضه و هذا ما سنبينه و نتناوله في هذا المطلب و من أبرز هذه المعوقات هي:

1 -مستوى التعريفة الجمركية المطبقة: نظرا لما ينشأ عن الإتحاد من إلغاء التعريفة الجمركية المطبقة داخل الدول تمهيدا لفرض تعريفة أخرى موحدة في مواجهة الدول الغير أعضاء فإن ذلك قد يثير بعض المشاكل

[1] ميشل تود ارو ، **"التنمية الاقتصادية"**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق،مصر، دار المريخ،ص 597.

و هذا بسبب اختلاف و تفاوت مستوى التعريفات المطبقة في كل دولة من دول الأعضاء و تفاوت الحماية التي تتمتع بها الصناعات و المشروعات فهناك من الدول من يستعمل تعريفة جمركية مرتفعة على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية المشاريع القائمة و هناك من الدول في المقابل تخفض من تعريفاتها الجمركية نظرا لأهمية السلع المستوردة لإنتاجها المحلي أو لارتباطها مع دول أخرى في اتفاقيات تجارية بدليل أن الدول التي كانت تطبق سعرا أعلى من سعر التعريفة الجمركية الموحدة (المتجانسة للإتحاد) فإن إلزامها بهذا المعدل الجديد لا شك يسبب أضرارا لها و كذلك للدول التي كانت تطبق سعرا أدنى من سعر التعريفة الجمركية الموحدة فإنها تضار بزيادة أثمان و أسعار المعدات و الآلات المستوردة اللازمة لصناعاتها[1] و لحل هذه المشكلة لا بد للوصول إلى ترضية فيما يتعلق بمطالب كل دولة و يكون ذلك بالطريقة التالي[2]:

- بالنسبة للدولة التي تتمتع بالتعريفة الأصلية مرتفعة فالحل يكمن في إعفائها مؤقتا من وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي مع إلزامها بالتخفيض فيما بعد تدريجيا و يمكن أن تستغني عن ذلك و تقوم بتقديم مساعدات مالية و إعانات حكومية لمشاريع بهذا التخفيض.
- بالنسبة للتي تتمتع بالتعريفة الأصلية المنخفضة فيمكن إعفاء بعض المواد المستوردة من الخارج و التي تكون ضرورية و لازمة للإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام برفعها تدريجيا فيما بعد.
- أما بالنسبة للدولة التي ترتبط مع دولة أجنبية بمصالح معينة تحول دون رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فإنه تفادي أي خلافات مع الدول الأعضاء على أثر هذه الارتباطات يمكن إلزام الدول المانحة لهذا الامتياز بدفع تعويض مالي للأعضاء الآخرين الذين يحتمل أنه لم يتأثروا بهذا الإجراء.

2- توزيع الحصيلة الجمركية[1]: إن انضمام الدولة إلى التكامل الاقتصادي و بالأخص توقيعها على اتفاقية الاتحاد الجمركي –دخولها له- و ما يستلزم عنه من إلغاء للرسوم الجمركية و تطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي فإن ذلك يترتب عنه إيرادات عامة للدول الأعضاء مما سيؤدي هذا إلى بروز مشكلة تقسيم هذه الإيرادات بدليل أن بعض الدول قد تحصل على نصيب أقل من الإيرادات مقابل ما كانت تجنيه قبل الدخول في الإتحاد لذا من المبادئ التي وجدت في مشروع التكامل الاقتصادي في هذا الإطار هو اشتراك كافة الدول الأعضاء في اقتسام مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة و ذلك دون اعتبار لمدى

---

(1) عبد الباسط وفا ، **مرجع سبق ذكره**،ص 271.

(2) حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 294.

(1) عبد الباسط وفا ، **مرجع سبق ذكره**،ص 271.

مساهمة كل دولة عضو في هذه الإيرادات بحيث يتم تحويل الإيرادات الجمركية إلى صندوق الإتحاد تمهيدا لتقسيمها وفقا للنسب المتفق عليها في اتفاقية إنشاء الإتحاد الجمركي لدى ينبغي للدول الأعضاء توخي الحرص اللازم في تحديد النسب المتفق عليها و على ألا تنتهي في ذلك إلى اتفاق لأبعد دراسات عملية و نظرية يكون مغزاها تحقيق العدالة في توزيع الحصيلة الجمركية و بناء على هذا توجد ثلاث آراء مختلفة تتمثل في[2]:

أ **-الاقتراح الأول:** يقتضي بأن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها عن السلع و المواد الواردة إليها مع قيام الدول الكبيرة في الإتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه و ذلك كتعويض عما ستخسره من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها إلى التكامل و هذا الاقتراح هو الشائع و المستخدم في اتفاقيات التكامل.

ب **-الاقتراح الثاني:** يقتضي تقسيم إيراداتنا لحمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد السكان لكل دولة إلى مجموع سكان التكتل و متوسط استعمال الفرد الواحد من الواردات و ذلك بجعل الإيراد يتناسب مع التكلفة.

ج- **أما الاقتراح الثالث:** فيقضي بأن تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساسين نسبة ما يستهلك فعلا من السلع المستورة في كل دولة من الدول الأعضاء غير أن تطبيق هذا الاقتراح يثير كثيرا من الصعوبات الإدارية تتعلق بكيفية معرفة مصير محل استهلاك للسلع الفعلي.

2ـــمشكلة الحماية الجمركية:

هي تنشأ نتيجة اختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء و اختلاف درجة نموها الاقتصادي مما يقتضي توجيه درجة خاصة من الحماية لمشاريعها القائمة بدليل أنها تقوم بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع المشابهة أو عن طريق تقييد الاستيراد بفرض نظام الحصص و تراخيص الاستيراد أو بمنح الإعانات المالية و المساعدات الأخرى لمنتجين و بهذا يكون من الصعب دائما إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية لأن ذلك يعرض مشاريعها للمنافسة من جانب مشاريع الدول
الأعضاء و خاصة الدول التي تنتج بأقل التكاليف.

[2] حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 295.

و لمعالجة هذا المشكل يتم الاتفاق مسبقا بين الدول الأعضاء على اختيار"فترة انتقالية" يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية و تخفيضا تدريجيا حتى تصل إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة حتى يمكن تكييف هذه المشاريع وفقا للأوضاع الجديدة.

4- تفاوت مستويات النمو الاقتصادي[1]:

قد يحدث الإتحاد الجمركي بين دول متباينة من حيث المستوى الاقتصادي وفي هذه الحالة يواجه الإتحاد ظاهرتين سلبيتين هما:

أـــ تركز رأس المال في الدول الأكثر تقدما، ونظرا لما تتميز به من تفوق نسبي في البنية الأساسية والخبرات الفنية والإدارية فضلا عن انخفاض معدل المخاطرة.

ب ـــ هجرة العمالة والخبرات إلى الدول الأكثر تقدما طلبا لمزيد من الأجور أو الرفاهية.

ولتفادي هذه الظاهرة فلا مفر أمام الإتحاد من رسم سياسة واضحة لانتقالات العمالة والاستثمارات تواجه بجسم كي لا يصيب بعض الدول عوامل الضعف والهوان في حين تعيش بقية الدول في رغد العيش والرفاهية جنته على أنقاض تكاملها معها.

5ـــ تنسيق السياسات الاقتصادية:

وهي تعتبر من أكثر المعوقات تعقيدا نظرا لاختلاف السياسات بين الدول الأعضاء خاصة بين الدول النامية والمتقدمة هذا إذا كان هناك تكتل بين هاته الدول وفي هاته الحالة يتم التنسيق عن طريق اتجاهين، الناحية المالية التي تعني توحيد أسعار الضرائب في جميع الدول الأعضاء ما قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء وزيادة إيرادات البعض الآخر والناحية النقدية والتي تعين فيها تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي فإننا نجد في هذه الحالة أن بعض الدول تخشى من أن يؤدي مثل هذا الإجراء إلى احتمال تسرب رؤوس أموال منها إلى الدول الأخرى في التكتل لذا ليس من السهل التوفيق بين هذه السياسات داخل المنطقة المتكاملة لذا من الضروري البحث عن وسيلة لتوفيق بين مختلف وجهات النظر بين الدول بخصوص هذا الموضوع وعموما فإن مسألة التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام إذا أريد لها تحقيق النجاح.

[1] عبد الباسط وفا ، **مرجع سبق ذكره**،ص 272.

خلاصة:

انطلاقاً مما سبق ارتأينا أن النتائج والآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي هو مافيه جانب إيجابي وجانب سلبي من جراء تطبيق هذا التكامل بين الدول الأعضاء.

فمن المتعارف عليه أن أي عملية تحديث أو تحويل أو إصلاح يصاحبه نوع من لا توازن أو لا استقرار فالتحول أو الانتقال من وضعية إلى وضعية أو من شكل إلى شكل أخر إنما هو تحول من تجربة إلى تجربة حديثة ومغايرة وهذا التغيير قد يكون صارماً ومن ثم يحمل في طياته آثار عكسية لا بد من حساب مخاطرها أو على الأقل تبني هاته المرحلة مع وجود مرونة في التنفيذ لعملية التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

تمهيد:

بالرغم من تأكيد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الإقتصادي من الناحيتين النظرية والعلمية يساهم في رفع كفاءة الأداء الإقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء بها نتيجة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية خاصة الإدارية بين هذه الدول ومن ثم توزيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء بالتكامل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة في تعزيز التكامل الاقتصادي.

وأمام تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي وميلاد المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية التي دفعت إلى الحديث عن نظام دولي جديد عرف باسم العولمة فهي المسؤولة على تنفيذها وقيادتها على المستوى التجاري والاقتصادي، إلا إن ذلك المسار تبعه مسار أخر ألا وهو التوجه من قبل الكثير من دول العالم نحو بناء التكتلات الإقليمية خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي، والتي شهد تعاظم نشاط التكتلات الاقتصادية، وضمن هذا المعنى قمنا من خلال هذا الفصل بتوضيح العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.

المبحث الأول: أساسات حول التجارة البينية

تلعب التجارة البينية دوراً مهماً وحيوياً في اقتصاديات الدول سواء كانت دول متقدمة أو نامية كما أنها ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دوراً أساسياً في نموها الاقتصادي وتشكل جزءاً هاماً من الدخل القومي خاصة الدول التي يتمتع اقتصادها بفوائض إنتاجية عالية كالدول المتقدمة والتي تسعى بالتالي لتصريفه وتسويقه في الأسواق الخارجية وبما أن التجارة البينية حلقة من حلقات التجارة الخارجية والتي من خلال هذه الأخيرة نستطيع الحصول على ما نحتاجه من الدول الأخرى لاستمرار العملية الإنتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة للدول النامية فإنها تستطيع من خلال التجارة الخارجية الحصول على ما تحتاجه من سلع ضرورية ورأسمالية وتكنولوجية وسلع وسيطة وخامات صناعية أولية لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية وغيرها من سلع مختلفة تحتاجها.

لدى سوف نتطرق في هذا المبحث حول أهمية ودور التجارة الخارجية والتعريف بالتجارة البينية وكيفية قياسها.

المطلب الأول: أهمية ودور التجارة الخارجية

بحيث تبرز أهمية التجارة الخارجية من حيث الأدوار التي تحققها كما أن الأثر الاقتصادي للتجارة الخارجية هي أنها تعمل على تحقيق التكافؤ بين عوامل الإنتاج المختلفة فتصدير السلع –التي تتوافر عوامل إنتاجها– يؤدي إلى زيادة الطلب على تلك العوامل فيجعلها أقل وفرة ومن الناحية الأخرى فاستيراد السلع –التي لا تتوفر عوامل إنتاجها– يؤدي إلى نقص الطلب على تلك العوامل فيجعلها أكثر وفرة وبذلك تميل مكافأة عوامل الإنتاج إلى التعادل إلا أن هذا لا يعني تساوي المكافأة النسبية لعوامل الإنتاج في مختلف الدول لأن الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة غير متساوية نتيجة لعدة عوائق منها: العوائق الطبيعية، نفقات النقل، العوائق الصناعية إن وجدت، الرسوم الجمركية.[1]

كما تختص التجارة الخارجية بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بتزايد درجة العولمة الاقتصادية كما يتخذ هذا الاعتماد المتبادل بين الدول ثلاثة أشكال، أولها تبادل السلع المادية وثانيها تبادل الخدمات وثالثها تبادل المعاملات المالية والنقدية مثل الاستثمارات الأجنبية في عدة صور كأصول مالية..الخ

[1] أشرف أحمد العدلي،"التجارة الدولية"، مصر، مؤسسة طيبة وشركة رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص34.

كما تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة التجارة الخارجية ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها:[1]

1 -دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي والمتمثل في التكاملات الاقتصادية بين هاته الدول.

2 -ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية.

3 -ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.

4 -عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية بحيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة و سوق دولي واحد.

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

1 عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلعة محلياً.

2 اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم فمثلا تستطيع دولة إنتاج سلعة معينة لكن بتكاليف مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى التي تكون فيها التكاليف منخفضة فتلجأ إلى استيرادها منها.

3 -كما أن في وقتنا الحالي لا توجد دولة واحدة مكتفية ذاتياً من كافة السلع والخدمات وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب عوامل مهمة من بينها:

مستوى التقدم الإقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها والفترة الزمنية فمثلاً تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محلياً بسبب اتساع مساحتها جغرافياً ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها.

كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.

[1] السيد محمد أحمد السريتي،"اقتصاديات التجارة الخارجية"، مصر، مؤسسة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص6.

ويتضح مما سبق كما قلنا أن أهمية التجارة الخارجية تبرز من حيث الأدوار التي تحققها وهي كالأتي: [1]

1 تعطي التجارة الخارجية لكل دولة فرصة الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات غير متوفرة لديها.

2 تلعب التجارة الخارجية دور مهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية حيث تستطيع الحصول على كل ما تحتاجه من تكنولوجيا وسلع وسيطة وخبرات فنية ضرورية لتحقيق برامجها الإنمائية.

3 تلعب دور في إمكانية زيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيض تكاليف العمل والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال عملية تقسيم الدولي للعمل وذلك بالتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي توجد فيها ميزة نسبية واستيراد السلع والخدمات التي لا توجد فيها ميزة نسبية في صناعتها.

4 تحسين للموازين التجارية وموازين المدفوعات للدول وذلك في حالة زيادة الصادرات.

كما تظهر أهمية التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي والدخل القومي من خلال أرقام الصادرات والواردات للدول الصناعية والنامية التي يظهرها لنا ما يلي.

الجدول رقم (1): يوضح التجارة الخارجية وتطورها مقارنة بين الدول الصناعية والدول النامية.

جدول رقم (1) **بليون دولار**

السنة	الدول الصناعية			الدول النامية			إجمالي التجارة الخارجية
	الصادرات	الواردات	الإجمالي(1)	الصادرات	الواردات	الإجمالي(2)	(1) + (2)
1995	3303	3423	6726	1695.6	1665.6	3361.2	10087.2
1996	3414.9	3529.1	6944	1804.2	1800.1	3604.3	10548.3
1997	3527.9	3618.4	7146.3	1921.4	1919	3840.4	10986.7
1998	3610.2	3641.2	7251.4	1731.4	1836.4	3567.8	10819.2
1999	3866.5	3795.9	7662.4	1752.1	1979.8	3731.9	11394.3
2000	4242.9	4086.4	8329.3	2083.7	2470.5	4554.2	12883.5
2001	4077.9	3893.8	7971.7	2005.6	2406	4411.6	12383.3
معدل النمو المركب	3.6	2.2	2.9	2.8	6.3	4.6	3.5

المصدر: علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص105.

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص102-103، بتصرف.

المطلب الثاني: تعريف التجارة البينية

يعتبر التبادل التجاري البيني Intra-Régional Trade بين الدول أي التجارة البينية أحد أهم العوامل التي تؤدي إل تحقيق التكامل الاقتصادي وهو من أهم المعايير للحكم على مستوى التكتل السائد بحيث يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي (من الناحيتين النظرية والتطبيقية) يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقاً تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين.[1]

وتشير الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الدولية أن حصة التجارة البينية في التجارة العالمية تمثل الجزء الأكبر في هذا النمو خاصة ما بين الدول الصناعية المتقدمة وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في نمو هذه التجارة في العديد من التكتلات الإقليمية.

وتعرف التجارة البينية بأنها "التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين Two way للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية"[2]

وقد برزت آراء نظرية عديدة تفسر ظاهرة التجارة البينية ذات الاتجاهين وهي تختلف عن التجارة ذات الاتجاه الواحد من خلال التعامل بالمنتج الصناعي القائم على نظرية الميزة النسبية في الإنتاج ولأن التجارة البينية يصعب تفسيرها في المفهوم أو النموذج النيوكلاسيكي فلا بأس إن وجدت بعض الأدبيات ثم تطويرها لتفسير مثل هذه التجارة البينية ويأتي في مقدمتها ما قام به كل من Lioyd and Grubel سنة 1975.

فحسب Grubel- Lioyd فإن الاختلاف في المستوى التكنولوجي و رأس المال ومستوى العمل بإمكانه أن يلعب دوراً مهماً في نمو التجارة البينية في السلع التي تتطلب نفس العنصر المماثل أو المتشابه في المدخلات بدليل أن هناك بعض الدول تتشابه فيها بعض عناصر الإنتاج كالموارد الطبيعية وغير الطبيعية وخاصة الواقعة في إقليم

---

[1] www.riyodlchomler.com/doc/traderelation.doc.

[2] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص120.

جغرافي مشترك ومتقارب كما هو الحال لدول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها قد تمتلك تكنولوجيا مختلفة وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف إلى اختلاف في التكلفة والإنتاج.

أما Krugman (1981) فقد ركز على دور المنافسة الاحتكارية ومقدار العائدات على الإنتاج في نمو واتساع التجارة البينية وكثر تحديداً من ذلك يرى Krugman أن الصناعات التي تحقق عوائد مرتفعة بتكاليف ومدخلات منخفضة نسبياً تستطيع أن تهيئ العديد من المنتجين الذين يقومون بإنتاج أنواع مختلفة لنفس السلعة بماركات أخرى وبالتالي ففي هذه الظروف يؤدي بكل دولة إلى التخصص في تشكيلات متنوعة مما يزيد من فرص إمكانية التبادل البيني ممكنة أي التجارة البينية.

أما Yeats (1998) فيرى أن المساهمة الإنتاجية أصبحت عنصر هام في الاتفاقيات التجارية الإقليمية وهي الناجمة عن نمو المشاريع التكاملية الإقليمية والتي بدورها تساهم في نمو وزيادة التجارة البينية والتي انتشرت بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة حيث وصلت بحوالي 30 % من التجارة العالمية في السلع المصنعة التي تتمتع بالجزء الأكبر في التجارة البينية.[1]

كما أن تكاليف إنتاج الوحدات الصناعية تختلف حسب طبيعة المنتجين بدليل أن المنتج الجيد أفضل من المنتج الأقل قدرة منه في الإنتاج والتصدير في تخفيض الحواجز والموانع الأخرى لنمو التجارة البينية كتكاليف النقل والمواصلات ... ولا بد من الإشارة هنا أن ترتيبات المساهمة الإنتاجية تبرز عموماً كاستجابة لعوامل متعددة من ضمنها: انخفاض التعريفة، اختلاف الأجور، انخفاض تكاليف النقل والمواصلات والخدمات الإنتاجية كالتأمين والتخزين وغيرها ومن غير أن تنجح هذه الترتيبات في غياب هذه البيئة وهو ما سنتطرق له في المبحث الثالث حول تسهيلات التجارة ودورها في تدعيم التكامل الاقتصادي.

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص122، بتصرف.

المطلب الثالث: قياس التجارة البينية

هناك عدة دراسات للتجارة البينية بحيث تشمل هذه الدراسات درجة التجارة البينية ونمط التجارة منها دراسة Schumacher سنة 1983 و Greenonray & Milner سنة 1989 وغيرهم ...

وأظهرت الدراسة التي قام بها Krugman و Obstfeld في سنة 2000 أن ربع التجارة العالمية هو تجارة بنفس الصناعة.

وأن أول مقياس اقترحه بلاسا كان في سنة 1966 على النحو التالي:[1]

$$Aj = \frac{|Xj - Mj|}{(Xj + Mj)}$$

حيث:

Xj: قيمة الصادرات من السلعة j للدولة.

Mj: قيمة الواردات من السلعة j للدولة.

Aj: هو التجارة بسلع مختلفة.

و لم يحبذ هذا المقياس لأنه في حالة عدم وجود تجارة بنفس السلعة تكون قيمة الرقم القياس 1 وعندما تكون التجارة بنفس الصناعة متماثلة تماماً يكون الرقم0.

كما توصل كل من Grubel- Lioyd إلى المقياس التالي وهذا بعد دراستهم سنة 1975 لحالة دول (OECD):

$$1 - Aj = Bj = \frac{|Xj + Mj| - |Xj - Mj|}{(Xj + Mj)} = 1 - \frac{|Xj - Mj|}{(Xj + Mj)}$$

حيث أن:

Bj: الرقم القياس للتجارة البينية.

(Xj و Mj): كما هو مبين في الأعلى.

---

[1] بشير خليفة الزعبي، خالد محمد السواعي، عيد علي الزيود، **"التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"**، المؤتمر الدولي بعنوان (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)، بالجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر ، 2004، ص6.

المبحث الثاني: التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل

المطلب الأول: القوى المؤثرة في التجارة الدولية

إن المتأمل في التغيرات والتطورات المتبلورة التي تطبع التجارة العالمية مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد يجدها تشير أن هناك قوى واتجاهات تسيطر عليها وهذا أصبح ما يميز الاقتصاد العالمي اليوم من ميزات لعل أهمها الديناميكية والهرمية بالإضافة إلى تضمنه تقسيم دولي جديد للعمل.

فالمقصود بخاصية الدينامكية فإنها تتضمن مدخلات ومخرجات بصفة مطردة ودائمة الحركية كما أن المقصود منها من جانب أخر هو التواصل الجغرافي فيما يخص قضايا التبادل والاستثمار وكذا حجم المبادلات المالية والتجارية التي تتسارع وتيرتها زمنياً فضلاً عن امتدادها الجغرافي.

أما المقصود بخاصية الهرمية تشمل في كون أن الرفاه الدولي يأخذ شكلاً هرمياً تسيطر على قمته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان أو ما يسمى بالمثلث الاقتصادي التجاري والذي يسيطر على نسبة 80% من المبادلات السلعية والخدماتية ورغم هذه السيطرة فهناك أطراف اقتصادية أخرى طموحة تقترب من القمة على غرار الصين ودول جنوب شرق آسيا أو ما أصبح يطلق عليها اسم "الدول الصناعية الجديدة NPI"[1]

ومن ثم فإن الاقتصاد والتجارة العالميين أصبحا يتمحوران حول ثلاثة أقطاب أساسية وهي: أوروبا، أمريكا الشمالية، وآسيا وذلك ما تجلى بالفعل منذ عام 1992 عندما تم إرساء الاتحاد الأوروبي عقب معاهدة مايستريخت وإنشاء التكتل الاقتصادي NAFTA (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) وفي نفس السنة أيضاً تم تكوين تجمع آسيوي أخر أو بالأحرى تكتل اقتصادي والمتمثل في جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الغربية (APEC) والهدف الرئيسي لهذا الأخير هو خلق فضاء اقتصادي بين أعضاءه والرفع من وثيرة تنقل رؤوس الأموال وكذا التعاون التكنولوجي ومن جهة أخرى عرفت القارة الآسيوية نفس المسار مع التكتل الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ورغم أنه نشأ نسبياً عام 1967 والذي كان منطلقه آنذاك سياسي أكثر اقتصادي إلا أنه عرف انطلاقة اقتصادية قوية بداية التسعينات وقد تطورت وتيرة المبادلات بشكل ضخم داخل هذه التكتلات كل على حدى، ففي أوروبا الغربية فإن 70 % من المبادلات هي جهوية بمعنى بينية، وإذا إستثنينا هذه المبادلات البينية فإن أوروبا الغربية ممثلة في المجموعة الأوروبية CCE ثم لاحقاً الاتحاد الأوروبي UE

[1] العربي فاروق، **"الدولة الأمة على محك العولمة"**، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص7.

لا يسهم إلا بـــ 13 % من المبادلات العالمية وفي أمريكا الشمالية فإن التبادل البيني يمثل حوالي 30 % من نسبة المبادلات العامة وخارج هذه المبادلات فإن دول أمريكا الشمالية تسهم بـــ 12 % من التجارة العالمية، أما فيما يخص منطقة جنوب شرق آسيا فتمثل تجارتها البينية نسبة 50 % بينما لا تسهم في المبادلات العالمية إلا بنسبة 14 %.[1]

وبتفحص بسيط لهذه الأرقام نجد معظم التجارة العالمية تم داخل هاته الأقطاب الثلاثة المذكورة والتي أطلق عليها آنفاً اسم المثلث الاقتصادي التجاري وحسب تقدير المنظمة العالمية للتجارة فإن حجم المبادلات العالمية السلعية تجاوزت 4900 مليار دولار يضاف إليها ما يقارب 1200 مليار دولار من المبادلات الخدمية وتبقى الدول الصناعية الكبرى تسيطر على الحصة الكبيرة والتي تصل إلى 3457 مليار دولار ويظهر أن التبادل بين أمريكا الشمالية وآسيا أصبح أكثر أهمية من التبادل بين أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ومن جهة أخرى تتبادل أوروبا الغربية مع آسيا أكثر من أمريكا الشمالية ومن هنا نستنتج أن آسيا هي المحور الأساسي للتجارة العالمية ثلاثية القطبية.

المطلب الثاني: اتجاهات التجارة الدولية في ظل التقسيم الدولي للعمل

لقد تسارع الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية من طرف الدول وإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وقد برز هذا التوجه بإعلان برنامج إنشاء السوق الأوروبية المشتركة سنة 1992 وإنشاء سوق للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989 وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك للتنمية التجارة الدولية وهذا ما دلت عليه الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم التجمعات التجارية الإقليمية لعام 1989 بلغت 96% ولقد رافقت ظاهرة الإقليمية في نمط التدفقات العالمية للتجارة ظاهرة تزايدت معها وثيرة التقدم العلمي وتنظيم الاقتصاد الدولي إلى ظهور توجه جديد في تقسيم العمل الدولي وهو إمكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد ونتيجة لذلك أصبحت أجزاء منفردة من فروع الإنتاج هدفاً للتخصص بدل هذه الفروع بالكامل وقد أتيح تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير لعامل التنظيم الدولي للاقتصاد الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الإنتاجي الدولي وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي.[2]

---

[1] العربي فاروق، "**عولمة المبادلات مسار وآثار**"، الجزائر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2006، ص53.

[2] حشماوي محمد، "**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص39.

وقد أدت الاتجاهات المعاصرة في التخصص إلى إدماج وثيق للاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج وهكذا فقدت الدول المتطورة استقلاليتها، وأصبحت تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية وبالتالي وجد هذا الإدماج تعبير موضوعي في الزحف الكبير لعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزز هذا الاتجاه نحو التخصص إلى إتقان وتنظيم التجارة الخارجية من الاحتكارات الدولية المنتشرة عبر أنحاء العالم والتي تشكل إمبراطوريات اقتصادية حقيقية حلت محل الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة.

وبواسطة هذه الأشكال الجديدة للتنظيم الاقتصادي وفق التطور التكنولوجي أصبحت تؤمن الدول المتقدمة مصالحها وسيطرتها على التجارة الدولية وبالأخص التجارة التي تمنح المجال للمزايا الرئيسية المرتبطة بالثورة التكنولوجية وهي تجارة المواد المصنعة مثل التجارة عبر الوسائل التقنية بالحواسيب ...

وهكذا أصبح التبادل بين الدول المتقدمة يمثل 3/2 تجارة السلع الصناعية أما صادراتها من هاته السلع (السلع المصنعة) للدول النامية فبلغت 4/1 من إجمالي التبادل الدولي.[1]

ونتيجة هذه التغيرات واستيلاء الدول الرأسمالية الرئيسية واحتكاراتها على أهم ميادين التجارة الدولية وذلك بواسطة سيطرتها على ميادين الإنتاج التي أصبحت تخلق مزايا نسبية جديدة بفضل زيادة وثيرة التقدم التكنولوجي بينما لم يبق للدول النامية إلا أن ترضى بإمكانيات مشكوك فيها للتنمية من خلال النمو الكمي في صادرات المواد الخام وهو المجال الذي لم يمسه التقدم العلمي التكنولوجي إلا قليلا نسبياً باستثناء مجموعة صغيرة فقط من الدول النامية والتي حققت نمواً جزئياً في تجارة السلع الصناعية وهذه الدول هي: الأرجنتين، البرازيل، ماليزيا، المكسيك، سنغافورة، هونكونع، كوريا الجنوبية.

اتسمت التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية باللاتكافئ فقد عرفت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تهميش الدول النامية وتراجع نصيبها من التجارة الدولية بحيث كانت 27.5 % سنة 1952 إلى 17.5 % سنة 1970 ثم عاودت إلى الارتفاع في السبعينات لتصل إلى 28 % نتيجة ارتفاع أسعار البترول وما أن جاءت سنين الثمانينات حتى جاء تهميش الدول النامية وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وكما يلاحظ أن هذا التهميش ليس فقط من جانب حصتها من التجارة الدولية بل كذلك من مكانتها من التقسيم الدولي الجديد الذي احتفظ بعلاقة السيطرة والتبعية للدول المتقدمة وذلك من خلال حرمانها من الاستفادة من مزايا الصناعات ذات الثقافة العالية وتخصيصها في الصناعات المركبة أو الصناعات المرتبطة بالتقنيات البسيطة.

[1] حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص40.

وقبل التحدث عن انعكاسات التقسيم الدولي للعمل على الدول النامية فلا بأس أن نبرز أهم الإستراتيجيات المتبعة للدول النامية من أجل تشجيع أنشطتها والنهوض باقتصادها وهذه الإستراتيجية هي إستراتيجية التصنيع (التوسع في القطاع الصناعي) والتي تعد وسيلة ضرورية ومرغوبة لإحداث مستويات مرضية ومقبولة في النمو الاقتصادي ولنا في هذا الصدد أن نتحدث عن نمطين على وجه الخصوص وهي:[1]

- **إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي:** وهي الإستراتيجيات القائمة على سياسة الإحلال محل الواردات وتعتمد هذه الإستراتيجية على خلطة من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات الإحلال محل الواردات والتي رأت النور في ظل هذا الحائط الجمركي.
- **إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجي:** وهي الإستراتيجيات القائمة على سياسات تنمية الصادرات الصناعية للدولة قيد البحث ومعنى هذا أن هذا النمط من الإستراتيجيات ينظر إلى التصنيع كقضية محورية للتوسع الصناعي ولتقليص الفجوة وتضييقها بينها وبين العالم الصناعي ويكون هذا الاختيار على القطاعات الصناعية التي تمتاز بقدرة تنافسية عالية وتجعل منها القاعدة الرئيسية لجهود التوسع الصناعي وبالتالي هي القطاعات الصناعية المختارة ذات التفوق النسبي والتي تتمتع بميزة نسبية أو ميزة تنافسية.

وتوحي إلينا تجارب العقود الأخيرة من القرن الماضي أن غالبية الدول النامية عشقت إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي والتي هي مدعمة بسياسات متنوعة ومختلفة من سياسات الإحلال محل الواردات، بل يمكن القول أن من نتائج هذه الإستراتيجيات والتي أفرطت في تنفيذها هاته الدول (الدول النامية) وهي على النحو التالي[2]:

- إغراقها في دوامة الديون بمعنى أن كاهلها أصبح مثقل بالديون.
- وجود نزعة تشاؤمية مع إمكانية وجود فرص تصديرية في الأسواق العالمية.
- تباطؤا في معدلات نمو صادراتها الزراعية والمنتجات الأولية وتراخي حصيلتها من الصادرات إلى الخارج نتيجة محدودية هذا القطاع (القطاع الزراعي) في العقود الأخيرة.

كما أن هناك جانب إيجابي نتيجة هذا التوجه (التوجه الداخلي) من طرف الدول النامية وهو:

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **"الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص108.

[2] نفسه ، ص109، بتصرف.

-الرغبة في تخفيض الواردات وإحلال الصناعات الوطنية محلها.

-جعله خطوة أساسية نحو تنويع الهياكل الاقتصادية الوطنية.

-وجود فرص سهلة ومتاحة للاستثمارات تدعمها خطط تنمية اقتصادية واجتماعية.

-إعطاء إمكانية للمنتجين المحليين أن يجدوا سوقاً محصنة ضد قوى المنافسة الأجنبية.

وقد مرت إستراتيجيات التصنيع نحو الداخل بخطوات أولها كانت البداية نحو قطاعات الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة (التامة الصنع) فهذا القطاع لا يحتاج إلى عمالة ماهرة ومدربة فضلاً عن وجود سوق داخلي لها في بداية مراحل التنمية الاقتصادية يضاف إليها عدم احتياجها إلى بنية أساسية متقدمة كما هو الحال في الصناعات الوسطية أو الصناعات الرأسمالية.

أما الخطوة الثانية هو إنتاج الصناعات الاستهلاكية المعمرة بحيث يبدأ الطلب عليها بعد أن تكون عملية التنمية الاقتصادية قد ساهمت في توفير القدرة الشرائية للعاملين في هذا القطاع (القطاع الصناعي).

وكخطوة ثالثة تكون نحو إنتاج الصناعات الوسطية والرأسمالية ويكون فيها طلب كبير على هذه الصناعات بعد أن تكون العملية التصنيعية قد قطعت شوطاً في توفير العمالة والبنية الأساسية والحد الأدنى من الطلب الداخلي على منتجات هذه الصناعات.

كما تشير تجارب التنمية في الدول النامية في العقود الأخيرة (الأربعة 1960 ← 2000) إلى فشل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي في علاج مشكلة الاختلال الخارجي التي تعاني منه هذه الدول بحيث تكمن العقبة الرئيسية في الأثر العكسي الذي تتركه الصادرات الصناعية على تكاليف الإنتاج وهو ما ينعكس في حرمان هذه الصادرات من تحقيق مستويات الأسعار التنافسية التي تمكنها من الوقوف على قدميها في الأسواق العالمية وبل حرمان الكثير منها من الدخول إلى ساحة التجارة العالمية، وطبقاً – لتقديرات بلاسا- لا توجد دولة نامية واحدة لديها حجم سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الصناعية فعلى سبيل المثال فحجم أسواق أربع دول هي الهند والبرازيل والمكسيك والأرجنتين كان يتراوح في أوائل السبعينات من القرن الماضي بين خمس ونصف حجم السوق الفرنسية وهي دولة صناعية متوسطة الحجم من الوجهة الاقتصادية، وأمام هذا الوضع لم يكن غريباً أن شكل ضيق السوق المحلي عقبة في أداء وجه جهود التنمية الاقتصادية للغالبية من الدول النامية وبالتالي عدم مناسبة مستويات الجودة للمنتجات الوطنية وعدم ارتقاءها إلى المستوى العالمي التي تؤهلها للمنافسة لها في الأسواق العالمية ومن هنا كانت الحاجة إلى اللجوء وانتهاج إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجي وهي إستراتيجيات التصنيع المرتكزة على سياسات التصدير.

ويرى –بلاسا– أن هذا النمط الجديد (التوجه نحو الخارج) لإستراتيجيات التصنيع يمكنه تحريك التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة ومن خلال طرق نذكر منها مايلي[1]:

- يسمح تصدير السلع الصناعية باستغلال مزايا الإنتاج الكبير بحيث سياسات التصدير المصاحبة لهذا النمط من الإستراتيجيات تؤدي إلى اتساع ظاهرة التخصص داخل الصناعة الواحدة وتؤدي بالتالي إلى إنشاء ظاهرة اقتصاديات النطاق المتولدة عن التخصص والتبادل الدولي.
- زيادة مساهمة الصادرات الصناعية للدول النامية في إرساء قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي من خلال تبادل الأجزاء والمكونات وقطع الغيار التي تحتاج إلى العملية الإنتاجية للمنتج الواحد في عدة دول من الدول التي يتألف منها الاقتصاد العالمي.
- زيادة متحصلات الدولة من الصرف الأجنبي من خلال بنود ميزان العمليات الجارية وما تولده من موارد ذاتية للصرف الأجنبي.
- إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وفقاً لاعتبارات الميزة والنفقة النسبية في كل من نموذج ريكارد ونموذج هكشير وأولين.
- تساهم في توليد الاحتكاك بالأسواق الدولية وهو ما يساعد الدول النامية وصناعات التصدير بها على الحصول على مزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية.

وفي الأخير تبرز دعوتنا إلى ضرورة إتباع الدول النامية إستراتيجية مزدوجة تتكون من شقين، شق الأول وهو البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية لكي تتوجه بصادراتها نحو الأسواق العالمية أما الشق الثاني المتعلق بترتيبات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين هذه الدول خلال العقد الحالي والعقود الآتية من القرن الحالي.

المطلب الثالث: انعكاسات التقسيم الدولي للعمل على الدول النامية

إن من أهم الانعكاسات في فترة السبعينات والثمانينات هو تعزيز علاقة تبعية بين الدول النامية والدول المتقدمة على المستوى التجاري والتكنولوجي والمالي وهي كالأتي[2]:

أولا: التبعية التجارية:

أ – **على مستوى السوق:** بحيث ترتب عن أزمة التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية منذ 1973 اتساع نطاق البطالة وارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات وهو ما تولدت عنه نزعة حمائية ترمي إلى

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص114.

[2] حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص49.

الحد من دخول المنتجات الصناعية للدول النامية إلى أسواق البلاد الصناعية الرأسمالية استناداً إلى أن هذه المنتجات بانخفاض أثمانها النسبية أن تهدد المركز التنافسي للصناعات المحلية للبلاد المتقدمة وهذا يعني انخفاض عائد الربح وما يترتب عنه من بطالة وإفلاس صناعي.

وتحتوي السياسة الحمائية ضد صادرات الدول النامية عدة أشكال وأدوات متعددة ومتشابكة منها المباشرة وغير المباشرة، أما المباشرة تتمثل في نظام التعريفات الجمركية ونظم تحديد الاستيراد مثل القيود الكمية (الكوتا)، أما غير المباشرة فعادة ما تكون في صورة المواصفات أو المعايير الصناعية والاشتراطات الصحية والتسهيلات المالية والتجارية للصناعات المحلية.

وبما أن أغلب صادرات البلدان النامية بحوالي 70 % تتجه إلى البلدان الرأسمالية فإذا تأثرت كثيراً بالإجراءات والتدابير الحمائية لهذه الدول التي جعلت نمو صادرات البلدان النامية تنخفض بـــ 32 % سنويا فترة 1970/1989 إلى 6% خلال فترة 1985/1980.

ب -**على مستوى الأسعار:** إن عدم سيطرة الدول النامية في تحديد أسعار صادراتها وفي التقلبات التي تطرأ عليها من حين لأخر كان في صالح الدول المتقدمة التي تمكنت من فرض سيطرتها والتحكم كميات وأسعار التدفقات التجارية الدولية.

وأدت التبعية السعرية للدول النامية إلى انخفاض معدلاتها التجارية مع انخفاض حجم صادراتها في الثمانينات الأمر الذي كلفها خسارة كبيرة من العملات الأجنبية كانت في حاجة إليها لإنعاش اقتصادياتها التي تعاني من الكساد والركود والتخلص من خدمة ديونها.

فإذا سمح التحكم في الأسواق والتقلبات السعرية للدول المتقدمة بالاستفادة لوحدها بمزايا التبادل الدولي اللامتكافئ مع دول النامية وجعل هذه الأخيرة تابعة لها في هذا المجال فإن الثورة التكنولوجية واحتكارها وتوزيعها شكلت أدوات جديدة استعملتها الدول المتقدمة لتعميق التبعية بينها وبين الدول النامية.

ثانيا: التبعية التكنولوجية:

لقد أصبح تعظيم الفائض الاقتصادي وتوسيع الأسواق وضمان مصادر المواد الخام ومصادر التراكم الرأسمالي هدف جديد يتحقق بتحقيق احتكار تكنولوجي (التبعية التكنولوجية).

لهذا فإذا كانت الدول المتقدمة حددت اتجاهات الطلب على صادرات الدول النامية عن طريق القيود والتدابير الحمائية فإنها أحكمت قبضتها على الجانب الأخر وهو العرض للناتج الصناعي من خلال التحكم بإمدادها بالمقومات المالية والتكنولوجية.

فزيادة على أعباء التكلفة التكنولوجية على الدول النامية فإن المقومات التكنولوجية سواء كانت المعارف والمهارات التكنولوجية أو المنتجات التكنولوجية كلها جاءت من الخارج.

فالأولى (المهارات والمعارف التكنولوجية) جاءت عن طريق التراخيص والتعاقد أما الثانية (المنتجات التكنولوجية) عن طريق تجارة السلع الرأسمالية وانتقال الخبراء، ويمكن السمة الاحتكارية للتكنولوجية في العلاقات التجارية في:

-تبعية أغلبية الدول النامية للسوق الرأسمالية في تجارة السلع والخدمات التكنولوجية.

-السيطرة الكاملة للشركات المتعددة الجنسيات في السوق الدولي للتكنولوجيا ومن تم التحكم في أسعارها.

ثالثا: التبعية المالية وتطور المديونية:

في السبعينات ومع الاستقلال السياسي لأغلب الدول النامية ساد فيها شعار التصنيع والتنمية ورفع مستويات المعيشة في هاته البلدان واستطاعت هذه البلدان في البداية أن تتحكم في المشروعات الاستثمارية وأن ترفع من قدراتها التحويلية الذاتية عن طريق تعبئة الموارد المحلية والرقابة على ثرواتها الوطنية إلا أنه مع ازدياد طموحاتها في التنمية بدون دراسة علمية ودقيقة أدى بها بقاءها في نفس الموقع في التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصيصها دائماً في إنتاج وتصدير المواد الأولية مقابل استيرادها للسلع الاستهلاكية والمصنعة من الدول الرأسمالية ومع التبعية بدون تغيير والتبادل اللامتكافئ الناتج عن تدهور شروط التبادل التجاري أدى بها إلى إضعاف القدرة الذاتية للبلدان النامية في تمويل مشروعاتها الاستثمارية وبالتالي لجوؤها إلى المنظمات والهيئات الدولية للاقتراض لتمويل مشاريعها الصناعية وهذا ما أدى بها إلى سقوطها في دوامة المديونية والتي تعتبر كمخرج رئيسي للعجز التي تعاني منه الموازين الجارية لهاته البلدان.

المبحث الثالث: تسهيلات التجارة كمفعل أساسي للتجارة الدولية ولدعم التكامل الاقتصادي

تعتبر تسهيلات التجارة واحدة من أدوات تطوير التجارة الدولية من الجانب التطبيقي، وهو ما نلاحظه في التوجه الأخير للمنظمات الدولية الإقليمية بحيث لقيت اهتماماً بالغاً من هذه الأخيرة المعنية لضمان التدفق الحر والمتنامي للتجارة الدولية، كما تهدف تسهيلات التجارة لتخفيف العبء على التجارة الدولية بمعنى أنها تخفض تكاليف وتزيد من الكفاءة عند أداء المعاملات في مجال التجارة الدولية كما تقع مهمتها على دعم الأنشطة الموجهة لتحسين قدرات الدول المتقدمة والدول النامية في مجالات التكامل الاقتصادي وعليه سوف نتطرق إلى مفهوم وأبعاد هذه التسهيلات ومحتوياتها والقواعد والنظم التي تحكمها.

المطلب الأول: مفهوم وأبعاد تسهيلات التجارة

تعرف ال OMC تسهيلات التجارة على أنها "تحقيق عملية تبسيط وتناغم في إجراءات التجارة الدولية"[1]، بحيث يربط هذا التعريف تسهيلات التجارة بالعديد من الأنشطة المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد وقضايا النقل والمدفوعات والتأمين ...الخ.

أما كما يعرف (RAVEN) تسهيلات التجارة على أنها "تبسيط وتنميط الإجراءات وتدفقات المعلومات المصاحبة لهذه الإجراءات والمطلوبة لتحريك السلع دولياً"[2].

أما اللجنة الأوربية الاقتصادية CEUNE فتؤكد على أن هناك عدة مفاهيم لتسهيلات التجارة حيث تنظر إلى تسهيلات التجارة على أنها قضية متنوعة تجذب اهتمام الحكومات وقطاع الأعمال على مستوى الوطني والإقليمي والدولي وذلك بسبب المنافع الهائلة المتوقعة من جراء تطبيقها وذلك بتعلقها بالعديد من القضايا وخاصة تلك المتعلقة بالتجارة مثل: التنظيمات والرقابة الحكومية، كفاءة الأنشطة التجارية والإدارية، النقل، المعلومات، تكنولوجيا الاتصالات ...الخ.

---

[1] عمر محمد سالمان، "نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة"، المؤتمر الدولي بعنوان (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)، بالجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر، 2004، ص583.

[2] نفسه، ص583.

وكما تؤكد هذه اللجنة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا) على أهمية النظر إلى تسهيلات التجارة على أنها منهج متكامل يهدف إلى تخفيض مستوى التعقيدات وخفض التكلفة المتصلة بإتمام الصفقات التجارية غير كافة مراحلها مع ضمان القيام بهذه الأنشطة (تسهيلات التجارة) في مناخ من الكفاءة والشفافية و الاستقرار.

وفي الأخير تتفق هذه النظرة مع تعريف OMC لتسهيلات التجارة مؤكدين على أن مهمة تسهيلات التجارة تتمثل في دعم الأنشطة الموجهة لتحسين قدرات الدول في مجال الأعمال والتجارة للوصول إلى أفضل صور وحالات التبادل مما بسهم في نمو التجارة الدولية.

أما بالنسبة لأبعاد تسهيلات التجارة قلديها بعدين رئيسيين هما:

تحقيق الكفاءة في عمليات التجارة الدولية وخفض التكلفة المرتبطة بإجراء مثل هذه العمليات عبر كافة المراحل التي تمر بها[1].

وتعتبر قضايا النقل من أهم العناصر الأساسية المتعلقة بتسهيلات التجارة وذلك من خلال إدارة التكاليف الخاصة بالنقل وتخفيضها إلى أقصى حد ممكن لكي تلعب الدور المحوري في تنمية حركة التجارة البينية بين الدول لدى سوف نتطرق في شكل مختصر لهاته القضايا (قضايا النقل) من خلال ما يلي:

تتضمن اقتصاديات الدول الصناعية والمتقدمة جانباً كبيراً من اقتصاديات الخدمات والتي تصل إلى نسبة 60% إلى 65% من اقتصاديات هذه الدول، فالقطاعات الخدمية مساهمتها للناتج القومي في الدول المتقدمة تصل إلى حدود ثلاثي 2/3 هذا النتائج في حين أن نسبة 25% من الناتج القومي يرتبط بالنشاط الصناعي يليه الأنشطة الزراعية المختلفة، بحيث تمثل خدمات النقل ما يقارب 18% من الناتج القومي في ا لدول المتقدمة في حين أن أهمية نشاط النقل ترجع إلى أن تكلفة المنتج النهائي فقد تصل إلى حوالي 20 % من إجمالي هذه التكلفة (التكلفة النهائية) كما أنها تمثل عاملاً أساسياً في تحقيق التكامل بين البلدان مع بعضها البعض[2].

إن الواقع الفعلي لنشاط النقل ودوره في تفعيل التجارة البينية يتحدد من خلال تحليل حجم أسطول النقل وطول الطرقات المستخدمة وعدد المحطات والموانئ والمطارات وكذلك التطور الذي طرأ على هذا الحجم والعوامل المؤثرة فيه كارتفاع تكاليف النقل وانخفاض معدلات الأداء بالمنافذ الجمركية وماله من تأثير على الكفاءة في

[1] عمر محمد سالمان، مرجع سبق ذكره، ص584.

[2] محمد محمود يوسف، **"الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية"**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص7.

التجارة بحيث حددت الأونكتاد في ندوة كولومبس ستة قطاعات اقتصادية مسؤولة عن تخفيض في كفاءة في التجارة وهي[1]:

- المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية.
- البنوك والتأمين.
- النقل.
- الاتصالات.
- الجمارك.
- الممارسات التجارية.

الشكل (2) القطاعات المؤثرة على كفاءة التجارة

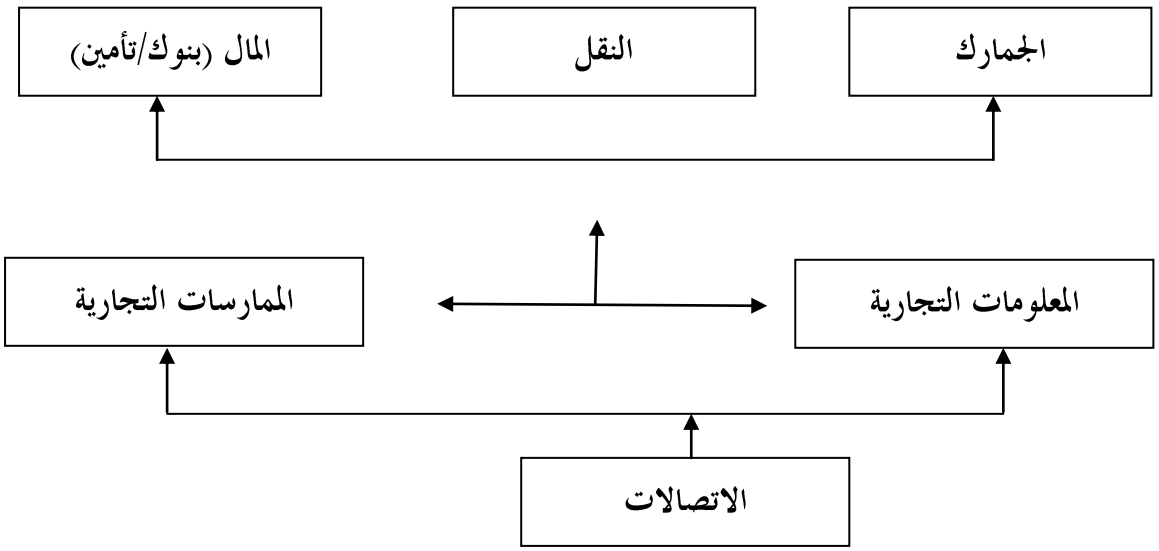

المصدر: محمد يوسف، نفس المرجع، ص41.

كما تبين أن هناك ثلاث رئيسية لتحقيق التسهيلات المناسبة في النقل والتجارة هي[2]:

- مستخدمو خدمات النقل والتجارة.
- السلطات الحكومية (لا يوجد طرف واحد من الحكومة معين يتعامل مع قضايا النقل الدولي).
- محددات خدمات النقل والتجارة.

[1] محمد محمود يوسف ، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] نفسه، ص 41.

– كما هناك عنصر أخر وهو القدرة اللازمة من التنسيق بين القطاع العام، (والذي يكون وطنيا 10%) والقطاه الخاص (قد يتضمن استثمار أجنبي).

المطلب الثاني: أهداف ومحتويات تسهيلات التجارة

تهدف تسهيلات التجارة إلى توفير وتطوير بيئة للتجارة تتسم بالاتساق والشفافية والاستقرار وكذلك الوصول إلى أقصى مستويات الفعالية في مجالات الرقابة التنظيمية وضمان حقوق جميع الأطراف وذلك من خلال سعيها إلى بعض الممارسات والأنماط وهي كالآتي[1]:

– تبسيط المصوغات والإجراءات في كل ما يتصل بالصادرات والواردات
– تنميط وتحسين البنية الأساسية والتسهيلات وبالذات في مجال الجمارك والنقل
– تناغم القوانين والتنظيمات القابلة للتطبيق
– الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كما تقع تسهيلات التجارة في ثلاث مستويات[2]:

المستوى الوطني: وتجري عنده عملية تبسيط وتناغم الهياكل والإجراءات المتصلة بالتجارة داخل الدولة وبالذات ما يتصل منها بممارسات وتنظيمات بالجمارك والنقل وبالأخص عند الموانئ البحرية والبرية والجوية والجافة.

المستوى الإقليمي: وينصرف إلى تناغم أنماط تسهيلات التجارة بين الدول الأطراف في تكتل تجاري معين ولتكن مثلا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمشاركة سلطات أكثر من دولة في إجراءات ونظم العبور المتصلة بتدفقات السلع وهو ما يستدعي ضمان عبور بنفس الكفاءة والفعالية التي تتم في حالة التجارة الداخلية بحيث تأمل الدول العربية من خلال تسهيلات التجارة على دورها في تحسين كفاءة الممارسات والإجراءات الجمركية وأساليب النقل عند نقاط العبور البرية والموانئ العربية.

المستوى الدولي: ويشهد الآن جهودا ملحوظا من قبل العديد من المنظمات الدولية يهدف إلى تناغم معايير وأنماط تسهيلات التجارة وتطوير النماذج والترويج لعملية تطبيقها على نطاق متعدد الأطراف.

كما تكمن أهمية تسهيلات التجارة في تبسيط الإجراءات وتسهيل خروج ودخول البضائع والسلع بحيث يمكن الدول من تحرير تجارتها وانسياب منتجاتها للأسواق العالمية وبالعكس.

---

[1] عمر محمد سالمان، مرجع سبق ذكره، ص: 584.

[2] نفسه، ص: 584.

فالتجارة الدولية تمثل 30٪ من الناتج المحلي العالمي ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 50٪ بحلول عام 2020 نتيجة للتطورات السريعة في نظم المعلومات والاتصالات ويحتل موضوع تسهيل انسياب البضائع والسلع بعدا استراتيجيا في ظل الارتفاع الحالي والزيادة المتوقعة في تكاليف انتقال السلع فعلى سبيل المثال يؤدي تخفيض كلفة النقل الجوي والبحري في منطقة آسيا بنسبة 1٪ إلى رفع الناتج المحلي بما يقارب 3.03 مليار دولار كما يؤدي إلى رفع كفاءة المرافئ والمناخ الجمركي والإطار التنظيمي وبنية القطاع الخدماتي كما أن كل يوم يختصر بالنسبة لمتطلبات تخليص الشحن يؤدي إلى خفض ما يعادل 0.5٪ في سلم تعريفة القيمة المضافة[1].

المطلب الثالث: القواعد والنظم التي تحكم تسهيلات التجارة

من النتائج الناجمة عن الجهود المبذولة في مجال تطوير نماذج وأدوات تسهيل التجارة من طرف الدول هو شبه ترسيخ لمجموعة من النظم والقواعد التي تحكم ظاهرة تسهيلات التجارة وهي على شكل منظومة تحوي على كل من:

- المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتسهيلات التجارة.
- القضايا التي تغطيها تسهيلات التجارة.
- الأدوات التي تم تطويرها وآليات تطبيقها.
- المكاسب المتوقعة من التطبيق.

لذا سوف نتناول بقدر الإمكان إلى تلك المنظومة على النحو الآتي:

1 -المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بتسهيلات التجارة:

أولا: منظمة التجارة العالمية (OMC) وتسهيلات التجارة: بحيث تركز جهود الـــ OMC في هذا المجال على القضايا الجمركية وإجراءات عبور الحدود كما تتضمن أجندة المفاوضات المتتالية التي تقوم بها OMC عدد من القواعد التي تتصل مباشرة بقضايا تسهيلات التجارة المذكورة (الجمركية وعبور الحدود) و أصبحت واحدة من قضايا مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، وعلى الرغم من ذلك لم تحظ قضية تسهيلات التجارة بجهد ملحوظ من قبل OMC إلا منذ المؤتمر الوزاري في سنغافورة سنة 1997 وخلال الفترة 1998 إلى 2001 مؤتمر الدوحة

[1] هدى عباس، مقال منشور بعنوان "التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية"، على موقع الانترنت: http//www.onlineassosiate.net، صفحة المعاينة بتاريخ: 2010/07/31.

قدمت المنظمة OMC تحليلا لقضايا تسهيلات التجارة والتي خلصت إلى السلبيات الآتية وبالذات في الدول النامية وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1]:

- المغالاة في المتطلبات والمستندات
- غياب الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات
- تدمي الشفافية في متطلبات التصدير والاستيراد
- ضعف مستوى النزاهة
- غياب التحديث والتطوير وقصور التنسيق والتعاون بين الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى
- عدم ملائمة الإجراءات وغياب المراجعة وقصور أدوات تحديد و إدارة المخاطر .

كما تناولت مفاوضات تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية النواحي الفنية للمواد (5) و(8) و(10) من اتفاقية الجات 1994 وهي[2]:

المادة (5) : حول المبادئ الأساسية التي تسمح بحرية العبور بالترانزيت عبر أراضي دولة عضو وأهم المقترحات بشأن هذه المادة في سياق المفاوضات هي:

- تبسيط الإجراءات الجمركية والوثائق المطلوبة ونمدجتها
- عدم التمييز في المعاملة بين طرفي الترانزيت والناقلين الانفراديين و أشكال الشحنات
- تنفيذ آليات وترتيبات الترانزيت الخالية الدولية والإقليمية

المادة (8) : متعلقة حول الرسوم والإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد التي تحدد الحاجة إلى تقليل التعقيدات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والوثائق المطلوبة لهذا الغرض وأهم المقترحات بشأن هذه المادة في سياق المفاوضات هي:

- توحيد متطلبات الوثائق التجارية المطلوبة وفق المعايير الدولية
- استخدام النموذج الأساسي لوثائق التجارة الذي تعتمده الأمم المتحدة
- إنشاء بنك معلومات لوثائق التجارة
- توحيد متطلبات عناصر المعلومات

[1] عمر محمد سالمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 586.

[2] هدى عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 2.

أما المادة (10) متعلقة حول نشر وإدارة الأنظمة التجارية والتي تفرض التزاماتها بخصوص الشفافية و إمكانية التوقيع ونشر القوانين والأنظمة المتعلقة بالتجارة مع سهولة وسرعة النفاذ إلى هذه المعلومات وكذلك إلى النزاهة وعدم التحيز في إدارة القوانين والأنظمة وأهم المقترحات بشأن هده المادة في سياق المفاوضات هي:

- استخدام الانترنت كوسيلة للنشر
- النافذة الواحدة *
- إنشاء آلية تشاورية بيم التجارة والحكومة

وتشمل المفاوضات أيضا موضوعات زيادة المعونة الفنية ودعم بناء القدرات في مجال تسهيل التجارة وسبل التوصل إلى قواعد لتحقيق التعاون الفعال بين سلطات الجمارك وغيرها من السلطات المعنية حول موضوع تسهيل التجارة والالتزام بقواعد الجمارك في الوقت ذاته.

أما من ناحية الدول النامية تأخذ هده المفاوضات مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموا مع الإقرار بأن تطبيق هذا يجب أن يتعدى مجرد إتاحة الفترات الانتقالية التقليدية لتنفيذ الالتزامات و أن يتواءم وتوقيت تنفيذها مع قدرات هذه الدول واحتياجاتها التنموية والمالية و التجارية وقدراتها الإدارية والمؤسساتية.

ثانيا: البنك الدولي وتسهيلات التجارة : بحيث تنبع إستراتيجية البنك الدولي لتسهيل التجارة من منطق تناول وتخفيض كافة العقبات التي تعرقل التنافسية في صناعة التصدير ومن تم يعد تسهيل كافة الخطوات المادية والإجرائية والإدارية التي تتصل بعمليات التجارة الدولية بما فيها عمليات النقل والعبور جزء مهم في عملية عولمة الاقتصاد.

ويقدم البنك برنامج " المشاركة في التسهيلات العالمية للنقل والتجارة" ويهدف هذا البرنامج إلى تجميع الأطراف المهتمة بتحقيق تحسينات جوهرية في تسهيلات النقل والتجارة سواء من قطاع العام أو الخاص وعلى المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي ومن منطلق الاستفادة من المزايا النسبية لكافة الأطراف في مجال تسهيلات النقل والتجارة كما يقوم هذا البرنامج على عدد من القواعد التشغيلية الأساسية التي يتعين على الأعضاء الالتزام بها والتي تفسرها مذكرة التفاهم بين البنك والشركات و التي تحدد أحكام هذا النظام وتقد طلبات العضوية في البرنامج من خلال موقع البنك الدولي على الانترنت ويركز هذا البرنامج بصفة أساسية على الأنشطة التالية[1]:

- الدعم المؤسسي للجمارك

* النافذة الواحدة تسهم في رفع الكفاءة الإجراءات الجمركية وتقليل العبء على التجار من خلال تقنين المراجعات بإدارة رسمية واحدة.

[1] عمر محمد سالمان، مرجع سبق ذكره، ص: 587.

- تسهيلات التجارة
- توفير معدات IT للتخليص وإدارة عمليات عبر الحدود
- البنية الأساسية .

ثالثا: اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتسهيلات التجارة والنقل: بحيث تسهم هذه اللجنة منذ وقت طويل في تناول قضايا النقل والعبور وذلك من خلال لجانها بحيث تبرز تأثير النقل والعبور على تدفقات السلع عبر الحدود مع تطوير الأدوات المناسبة على المستويين الإقليمي والدولي للتغلب على مثل هذه الصعوبات ومن بين هذه الانجازات التي قامت بها إنشاء مركز يتبنى منهج شامل ومتكامل لتسهيلات التجارة يركز فيه الاعتماد المتبادل لأدوات وتسهيلات التجارة والأعمال الالكترونية.

رابعا: منظمة الجمارك العالمية وتسهيلات التجارة: بحيث تعمل على تحسين فعالية وكفاءة الإدارة الجمركية في الدول الأعضاء وذلك من خلال إيجاد الأدوات الدولية اللازمة لتوفيق وتوحيد التطبيقات في مجال النظم الجمركية المبسطة والكفء والإجراءات التي تحكم حركة الأشخاص والسلع والشاحنات عبر الحدود الجمركية للدول الأعضاء وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم بما يلي [2]:

- العمل على تعاون الأعضاء مع بعضهم البعض من اجل مكافحة الجرائم الجمركية وغير الجمركية الدولية ودعم النزاهة والترويج للشفافية في المعاملات التي تسير عليها الإدارات الجمركية
- الترويج لتطبيق الاتفاقية الدولية المعدلة بشأن تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) وإدارة اتفاقية التقييم الجمركي
- التعاون مع الأونكتاد والمنظمة العالمية للتجارة من أجل تبسيط وتنسيق العمليات والإجراءات الجمركية على نطاق عالمي
- توفير الدعم الفني اللازم للمعاونة في تطوير وتحديث الجمارك من خلال برنامج (Customs CRM Reformono Modernisation Program)

2 -القضايا التي تغطيها تسهيلات التجارة : إن القضايا الرئيسية لتسهيلات التجارة تنبع م طبيعة المشكلات المتصلة بالتجارة و الجمارك والنقل بمعنى أن هناك قضايا جمركية وقضايا نقل وفي ظل الاقتصاد الجديد والحاجة إلى توفير خدمات نقل تتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة ومن منطلق زيادة أهمية الوظيفة الجمركية في عصر العولمة فقد أصبحت جهود تطوير أدوات تسهيلات التجارة في مجال التجارة

[2] عمر محمد سالمان ، مرجع سبق ذكره، ص 588.

والنقل وتطوير وتحديث الجمارك من الأولويات الأساسية في طبيعة مواجهة المشكلات التي تواجه التدفق الحر والكفء للشحنات عبر الحدود وفي كثير من الأحيان نجد قضايا النقل والجمارك بينهما تداخل ملحوظ وبالذات عند الحديث عن عقبات ومعوقات التدفق الحر والسريع للسلع عبر الحدود فتصبح المشكلات الجمركية فاسم مشترك بين التجارة والنقل.

جدول رقم: (02) يوضح قضايا تسهيلات التجارة

القضايا الجمركية	قضايا النقل
– المصوغات الجمركية	– شبكة الطرق والموانئ ومواصفاتها
– المستندات الجمركية	– النواحي التنظيمية وقواعد العمل
– التنظيمات الجمركية	– إجراءات العبور
– الرقابة	– مورد وخدمات النقل
– الفحص	– نظم التأمين
– التوافق	– تأشيرات الدخول
– الحوسبة	– الرسوم
– التقييم الجمركي	– تسهيلات وخدمات المنافذ والموانئ...
– شهادات المنشأ...	

المصدر: من إعداد الطالب

كما أن هناك قضايا جديدة ومستجدة في موضوع تسهيلات التجارة وأبرز هده القضايا هي: قضية تسهيل التجارة والأمن والنافذة الواحدة والتجارة دون أوراق

وسوف نتناول هذه القضايا كما يلي [1]:

أ -قضية تسهيل التجارة والأمن: منذ أحداث سبتمبر 2001 بدأ التركيز على تسهيل التجارة وإنما على حماية التجارة بدلا من التفتيش على البضائع والسلع في المرافئ انتقلت إلى فكرة السماح بالتجارة ومن المناطق التي يمكن يكون هناك تخوفا منها والتخوف على التجارة نفسها وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 2001 بإطلاق مبادرة CSI (Container Security Initiative) لأمن الشحنات تشمل:

– تحديد الشحنات الأكثر خطورة والتركيز عليها

– فحص هذه الشحنات الأكثر خطورة من مرفأ المغادرة

[1] هدى عباس ، مرجع سبق ذكره .

– استعمال التكنولوجيا لفحص الحاويات

إن هذه الإجراءات يمكن أن تؤثر سلبا على سرعة وانسياب العمليات التجارية وتكاليف التجارة وبالتالي تؤثر على مبدأ تسهيل التجارة.

ب –النافذة الواحدة: وهي من المواضيع الجديدة في مجال الجمارك وتسهيل التجارة فهي تعمل على تقليل الوقت المستهلك في انجاز المعاملات الجمركية وتشير دراسة للأونكتاد حول تجربة غواتيمالا في مجال النافذة الواحدة بأن إنشاءها عام 1986 لخدمة معاملات التصدير أدى إلى تقليل الوقت اللازم لانجاز المعاملة من 10-12 يوما إلى 06-08 أيام في المرحلة الأولى وبعد إدخال أجهزة ومعدات تقنية في عام 2000 أصبحت تتم في دقائق.

ج– التجارة دون أوراق: والمقصود هنا تبادل الوثائق إلكترونيا حيث تفيد دراسة إلى الأمم المتحدة إلى النتائج الايجابية التي تنجم عن جراء تطبيق هذا الأمر سيحقق مجتمع التجارة الدولية من خلال تبني هذا النظام الجديد (التجارة دون أوراق) إلى وفرات اقتصادية تصل إلى 620 مليار دولار سنويا وتعمل النظم الالكترونية الحديثة على إتاحة الفرصة أمام هيئات الأعمال لتبادل الوثائق التجارية الكترونيا بحيث يحظى باعتراف جهات عالمية .

كما أن لأدوات تسهيلات التجارة أهمية في تحسين بيئات التجارة الدولية من خلال إسهامها في تحقيق التناغم في تطبيق القرانين والتنظيمات بالإضافة إلى تنميط الأساليب والتسهيلات المادية وتبسيط الإجراءات وتضم أدوات تسهيلات التجارة كل من المعاهدات والاتفاقيات الدولية و الإقليمية المتصلة بالنقل و التجارة والجمارك بالنسبة للدول الأعضاء فيها وقيام هاته الدول من خلال تفعيلها عن طريق تشريعاتها الوطنية مثل اتفاقية كيوتو للإجراءات الجمركية ، المعاهدات والاتفاقيات التي تمت تحت مظلة الأمم المتحدة وتقوم بتطويرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا وكذلك الأدوات التي توفرها اتفاقية OMC كجزء من النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف مثل المواد(5 بشأن حرية العبور، 8 و 10) الذين سبق ذكرهم وكذلك فكرة النافذة الواحدة وأدوات الدفع الخاصة بالإعتمادات المستندية ومواصفات منظمة المقاييس الدولية (ISO) ...الخ.

وفي الأخير فإن المكاسب من جراء تطبيق أدوات تسهيلات التجارة يعود بالمكاسب على الدولة في صورة زيادة تدفقات التجارة وما يرتبط بها من انخفاض تكلفة الواردات وزيادة حصيلة الصادرات ويتحقق

ذلك من خلال خفض التكاليف وتطوير العمل فمن خلال هذه الأدوات تزداد فرص التوظيف الفعال للموارد وتزداد الشفافية والنزاهة إلى جانب دقة الإيرادات الحكومية وسلامة تحصيلها و في نفس الوقت يزداد التوافق التجاري في الاقتصاد.

المبحث الرابع: التكتلات الاقتصادية وتحديات العولمة الاقتصادية

لقد شهد العالم تغيرات سريعة وخاصة من الناحية الاقتصادية والإعلامية وكان هذا في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين حيث نلاحظ ظاهرة التدويل في المجال الاقتصادي فيما يخص الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وظهر بوضوح زيادة الاعتماد المتبادل في اقتصاديات جميع الدول وهذا التعمق في المبادلات التجارية وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أصبح له تأثير على العالم كله بحيث أصبح يعيش ظاهرة جديدة وهي " العولمة " التي تعد التحدي الأول لجميع الدول وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى هذه الظاهرة والوقوف عند بعض المتغيرات التي تحكمها وفي الأخير نتعرض للتكتلات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم العولمة وخصائصها ودوافعها

أولا– المفهوم: على المستوى اللغوي يسهل استكشاف أن كلمة العولمة مشتقة من كلمة العالم أي أن يصبح ذو طابع عالمي ، وهناك تعريفات عديدة للعولمة ولكن بعيدا عن تعدد التعريفات وتداخلها والتي لا تتفق على مضمون واحد سوف نحاول تقديم بعض المفاهيم المبسطة التي تساعدنا على هذه الظاهرة المركبة.

–" إن أساس العولمة يتمثل في زيادة العلاقات المتبادلة بين الدول وبين الشعوب وهذه العلاقات قد تكون اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية، ونعتمد زيادة العلاقات المتبادلة على زيادة انتشار الأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات والمال والمؤسسات والسلوك والممارسات المتشابهة." [1]

ومن هذا التعريف نستخلص أن لب الموضوع هو زيادة حجم العلاقات ولكن هذه الزيادة والاتساع لا تحدث هكذا في الفراغ لكن من خلال أدوات ووسائط وهي ما نسميها بالتكنولوجيا.

– إن ما يهمنا ليس الجانب اللغوي للعولمة وإنما الجانب الاصطلاحي وخاصة من الناحية الاقتصادية فقد عرف الأستاذ محمد الأطرش العولمة الاقتصادية بأنها " اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح الأسواق سوقا واحدا كسوق قومية"[2]

---

[1] مدرسة الكادر النسائية، "العولمة" ، سلسلة كراسات ثقافية، الكراسة الخامسة، مصدره ص 8 ، بدون تاريخ.

[2] بعلوج بولعيد، "التكتل الاقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان(التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية) ، سطيف 86 – 09 ماي، 2004،ص574.

ومن هذا التعريف نستخلص أن دور العولمة يعتبر كتقليص وإلغاء إلى الحواجز التي تعترض انتقال السلع والأموال والقوى العاملة ودمجها مع بعض.

وقد تكون العولمة الاقتصادية بمعنى سيطرة آليات العرض والطلب والرأسمالية على السوق وظهور ما يسمى بالسوق العالمي والتكتلات الاقتصادية الكبرى وإزالة الحواجز بين الدول ، واحتكار الشركات العملاقة العابرة للقوميات عمليات الإنتاج والتوزيع للمنتجات والسلع في كل مكان فضلا عن الثورة التي حدثت على صعيد انتقال رؤوس الأموال.

- لقد بدأ تداول مصطلح العولمة أكاديميا في بداية السبعينات"ليعني تارة النمط الأمريكي في الإنتاج والإدارة والحياة وتارة لإبراز ظاهرة التوسع في للاتصال وانتشار الشبكات ، ومع هذا الفهم أطلق تعبير القرية الكونية ثم استخدم ليعني عمل الشركات المتعددة الجنسيات التي تأخذ العالم بأطرافه مجالا لها إنتاجا وتسويقا واستثمارا واتصالا ، لكن العولمة قد لا تعني للبعض الآخر غير صورة واضحة لرسملة العالم لصالح دول المركز"[1]
- "إن بروز العولمة حاليا وزيادة الاهتمام بها يرتبط بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة كما يتعلق تطورها الحالي بتطور وتسارع التغيرات الحاصلة على صعيد العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة كما بتعلق بالتطور الحاصل في النظام الرأسمالي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية إلى الإمبريالية إلى الرأسمالية المعولمة والمتمثلة في دور الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة النشاط المالي العالمي وتفاقم المضاربات المالية وتزايد حاجة الدول الصناعية المتقدمة إلى فتح الحدود وتحقيق حرية التجارة و انتقال الرساميل فضلا عن تنامي دور تكنولوجيا الاتصال ونقل المعلومات."[2]
- إن هذا التعريف يفسر لنا أن العولمة إطار لنظام اقتصادي عالمي جديد يقوم عن طريق إنشاء نظام متكامل يتمثل في عولمة الأسواق من فتح الحدود وحرية التجارة وانتقال الرساميل مستخدما في ذلك مؤسسات دولية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية).

"العولمة هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حاليا ، وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى ، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها

---

[1] محمد الأمين فارس ، " العولمة، الحكم السليم والدور المتغير للدواة: أفاق جديدة " ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء الإقليمي حول (أثر العولمة على الأوضاع الاجتماعية في المنطقة العربية) ، الأسكوا 19-21 ديسمبر ، بيروت،2005 ص 3.

[2] منير الحمش، "العولمة الاقتصادية : المفهوم- السمات – التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي – الانكسار" ، بحوث اقتصادية وعربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 41،2008، ص93.

وتساندها التزامات دولية أو دعم قانوني ، مستخدمة لآليات متعددة ، و منتجة لآثار ونتائج تتعدى مطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي لربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه القرية الكونية"[1]

و في الأخير يشير مصطلح العولمة الاقتصادية إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول وكذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية كما تتجلى أساسا في نمو و تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية وكذلك في تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه الحماية التجارية (نتائج دورة لأوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة) وهذه الأبعاد الاقتصادية تبرز على وجه الخصوص في عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات الدولية.

ثانيا: خصائص العولمة الاقتصادية.

هناك مجموعة من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة والتي يمكن تحديدها فيما يلي[2]:

1 -سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصال والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في أقرب وقت.

2 -ديناميكية مفهوم العولمة: إن كثرة التعريفات الواردة لمفهوم العولمة تشير إلى خاصية أساسية وهي ديناميكية العولمة التي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل وأن التنافسية تواجه جميع الدول، وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها لإلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي بل أنها تتجسد في نتائج قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة.

3 -تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: وهو ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثروة التكنولوجية والمعلوماتية

---

[1] نوري منير، " معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2006، ص 88.

[2] آسيا الوافي، "التكتلات الاقتصادية والتقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 2007، ص:123.

بحيث تسقط العولمة كل الحواجز وخاصة حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة وبذلك يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان.

4 ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: وهو نتيجة تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لم تكن معروفة لتقسيم العمل وأهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة كإنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

5 تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات: بحيث تعتبر الشركات متعددة الجنسيات سمة من السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال دورها قي تكثيف العملية الإنتاجية من خلال الإمكانيات التحويلية الكبيرة ونقل المعرفة في كافة المستويات الإنتاجية أو التسويقية أو المالية أو التكنولوجية.

6 تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وانضمام معظم الدول إليها ومن تم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي.

7 تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة: بحيث يشهد العالم لجوء العديد من الدول للدخول في التكتلات الإقليمية والاتفاقيات التجارية لبناء أنظمة تجارية إقليمية من خلال عقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية لتحقيق التكامل الاقتصادي والاستفادة من المزايا التي يقدمها وهذا كما هو موضح في الشكل الآتي:

- **الشكل رقم (03): يوضح** تطور عدد ترتيبات التجارة الإقليمية في العالم.

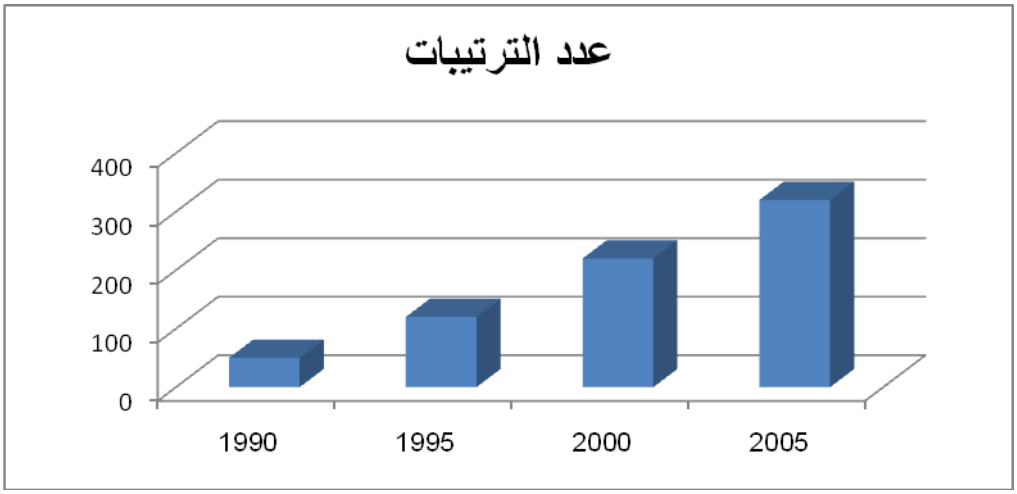

المصدر: توات عثمان،"التكامل التجاري الإقليمي: الآثار والتحديات منظمة التجارة العالمية حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ص:58.

- الجدول رقم (03): يوضح الترتيبات الإقليمية في العالم حسب الأقاليم المختلفة.

الموضوع	شرق آسيا والباسيفيك	أوروبا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	دول الشمال الإجمالي	الإجمالي
دول تنتمي لترتيب واحد على الأقل	26	26	35	20	8	48	11	174
متوسط عدد الترتيبات لكل دولة	2	6	8	5	4	4	11	5
الحد الأقصى لعدد الترتيبات لكل دولة	7	12	19	13	9	9	29	29

المصدر: توات عثمان، نفس المرجع، ص:58.

من الشكل السابق نلاحظ أن وتيرة الترتيبات الإقليمية قد أرتفع من 50 سنة 1990 إلى 312 سنة 2005 بمعنى أنها تزايدت بسرعة وتمثل الاتفاقيات الثنائية نحو 75٪ من هذه الترتيبات كما أن مناطق التجارة الحرة تمثل 83٪

وكذلك يوضح الجدول أن متوسط عدد الترتيبات لكل دولة في العالم تصل إلى 5 ترتيبات وترتفع إلى نحو 8 في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وتنخفض إلى نحو 2 في منطقة شرق آسيا والباسفيك.

ثالثا: دوافع ومسببات العولمة

إن لظهور العولمة مسببات ودوافع كانت نتيجة تغيرات في الاقتصاد العالمي ساعدت على ظهورها بشكل واضح وهي تمثل في[1]:

- تحرير التجارة الخارجية: وتعتبر الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة أو المتعددة الأطراف والثنائية من الوسائل المساعدة على تحرير التجارة الخارجية وكان لها دور أساسي في زيادة ونمو التجارة العالمية لتصل إلى ما وصلت إليه حاليا.
- حركة التكامل الاقتصادي بين الدول: بحيث يهدف لتحرير وتسهيل حركة السلع بين الدول كما يعمل على تسهيل تنقل عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول المشاركة.
- التطورات التقنية: من أهم الأسباب في ظهور العولمة الاقتصادية وهذا برغبة كل دولة في استخدام أفضل الوسائل المتاحة ويؤدي بها إلى اكتساب نفس التكنولوجية الموجودة في العالم.
- التخصيص: وذلك عن طريق دعوة الشركات المحلية للشركات الأجنبية التي تتمتع بالمهارات والخبرات العالية والعالمية عكس الشركات المحلية التي ليست لها القدرة على الإدارة والتسيير العالمي لشركاتها.
- التحولات الإيديولوجية: هي أحد عوامل ظهور العولمة بشكل واضح في العشرية الأخيرة ومن أهم التحولات نجد تحول الدول من الاقتصاد الاشتراكي منتهجة الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة

بينما تسعى العولمة الاقتصادية من خلال مؤسساتها الدولية وبالأخص منطقة التجارة العالمية إلى تكامل دول العالم في سوق واحدة تقوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تقسيم العالم إلى تكتلات تجارية وهنا يبرز الإشكال الذي تواجه منظمة التجارة العالمية التي يرتكز عملها الأساسي في زيادة حرية التجارة بين دول العالم دون وجود حواجز الحدود الفاصلة فهذه المنطقة التي تعتبر وريثة الجات تتركز مبادئها على الشفافية وعدم التمييز وهذا بخلاف الحال مع نهج التكتلات الإقليمية الاقتصادية التي تقوم على مبدأ التمييز ضد الدول خارج التكتل مما يعني أن كليهما على طرفي نقيض.

---

[1] بوشايب حسينة، "واقع وآفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، ص 50-51.

وبالرغم من ظاهر هذا التناقض فإن الجات أشارت إلى إمكانية قيام مثل هذه التكتلات في مادتها 24 شريطة ألا يكون هناك قيود جديدة تفرضها دول التكتل على الدول خارج التكتل ومن الواضح أن قبول الجات للتكتلات الاقتصادية جاء من منطلق إيجابية وجود بعض من الحرية التجارية بين الدول الأعضاء في التكتلات أفضل من عدمه.

أولا: قيام المنظمة العالمية للتجارة

أسفرت الأحداث الاقتصادية العالمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عن أهمية وجود صرح مؤسسي يتولى الإشراف على بناء ورعاية النظام الاقتصادي العالمي، ويلزم لبناء هذا النظام استحداث مجموعة القواعد والسياسات والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات الاقتصادية الدولية في جوانبها النقدية والمالية والتجارية. ولقد دفع هذا الوضع دول العالم إلى البحث عن مثلث جديد لإدارة الاقتصاد العالمي يتحقق في رحابه استقرارا اقتصاديا عالميا مصحوبة بمعدلات مرضية للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري الدولي.

ومن هنا يمكن القول أن مثلث إدارة الاقتصاد العالمي يتكون من ثلاثة أضلاع أو أركان رئيسية بحيث يشير كل ضلع منها إلى ركن أساسي من أركان النظام الاقتصادي العالمي وهذه الأركان الثلاثة هي [1]:

- الضلع الأول: وهو الذي يشير إلى النظام النقدي الدولي بحيث أوكلت مسؤولية الإشراف عليه إلى صندوق النقد الدولي.
- الضلع الثاني: وهو الذي يشير إلى النظام المالي الدولي بحيث تولى البنك الدولي للإنشاء والتعمير مسؤولية الإشراف وتصريف شؤونه.
- الضلع الثالث: وهو الخاص بما يعرف اصطلاحا "النظام التجاري الدولي"وفي صياغة أخرى "النظام التجاري متعدد الأطراف" وفيما يتعلق بالمؤسسات التي أشرف عليه وتولت تصريف شؤونه يمكن التفرقة بين مرحلتين:

المرحلة الأولى الفترة (1947- 1994) وفيها تسيدت الجات الموقف وأشرفت على النظام التجاري الدولي.

المرحلة الثانية من الفترة (1995 حتى الآن) وهي التي شهدت مولد المنظمة العالمية للتجارة وتتولى هذه المنظمة الإشراف على النظام التجاري متعدد الأطراف وهو النظام الذي تمخض عن اتفاقيات جولة

[1] سامي عفيفي حاتم، "خصائص نظام أوروجواي –مراكش التجاري متعدد الأطراف"، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 9-11 ماي، 2004، ص 120.

لأوروجواي لتحرير التجارة العالمية (1986- 1994) وانتهت بتوقيع وثيقة مراكش الختامية في 15 أفريل 1994 بمدينة مراكش المغربية.

وقبل قيام منظمة التجارة العالمية شهد منتدى الجات منذ عام 1947 عدد من الجولات النقاشية التي أدت في النهاية إلى قيام منظمة التجارة العالمية بدء من مفاوضات جنيف عام 1947 وانتهاء بجولة لأوروجواي ومن خلال هذه الجولات تطور منتدى الجات من ذلك أنه في الجولات الأولى تركزت المفاوضات باتجاه خفض التعريفات وفي المراحل التالية شملت المفاوضات قضايا أخرى مثل مقاومة الإغراق والملكية الفكرية والإجراءات الأخرى العديدة التي لا تتعلق بالتعريفات.

وفي جانفي 1995 كان ميلاد المنظمة رسميا كمنظمة دولية حيث وثقت المنظمة كل اتفاقيات الجات السابقة بعد أن خلفتها في المهمة وأصبحت اتفاقيات المنظمة محور ما يعرف بالنظام التجاري متعدد الأطراف والتي وقعتها أغلبية دول العالم بحيث تعد تلك الاتفاقيات بمثابة الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية التي تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع.

ثانيا: أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية

تقوم منظمة التجارة العالمية وهذا كما تشير إليه أحكام اتفاقية التأسيس على تحقيق عدد من الأهداف الأساسية أهمها تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول وقد حددت بعض الأهداف التي تعمل المنظمة على تحقيقها على النحو التالي[1]:

- رفع مستوى المعيشة والدخل العالمي: ويتحقق ذلك من خلال تحرير التجارة في السلع والخدمات التي تعمل على زيادة الدخل العالمي من خلال زيادة المبادلات التجارية وفتح الأسواق وتدفق الاستثمارات ويتوقع أن تحرير التجارة بصورة كاملة سوف يرفع الدخل العالمي بنسبة 1٪ سنويا أو بمبلغ يتراوح ما بين 200 مليار و 500 مليار دولار سنويا.
- ضمان العمالة الكاملة: وذلك من خلال العمل على تشجيع الصناعة والشركات إلى زيادة الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب العالمي وأن تتطلع فتح أسواق لمنتجاتها في ظل الانفتاح التجاري وتحرير التجارة

[1] سعيد سويد النصيبي، "منظمة التجارة العالمية الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام"، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ط 1، 9-11 ماي، 2004، ص 62-63.

وهذا ما يدفعها إلى إقامة مرافق إنتاج جديدة مما يساعد على توفير فرص عمل وزيادة الطلب على العمالة الماهرة.

- زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة: إن الاتجاه نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق بين الدول الأعضاء يساهم بشكل إيجابي في زيادة الإنتاج وذلك من خلال عمل الصناعة والقطاعات المختلفة على تلبية الطلب العالمي وخاصة في بعض المنتجات التي تملك فيها ميزة إنتاجية وبالتالي يعمل ذلك على توسيع التجارة بين الدول في قطاع السلع والخدمات التي تتضمن قطاعات مختلفة لإنتاج سلع وخدمات جديدة وكذلك من خلال خلق قاعدة قوية من الإنتاج وفق قواعد يوفرها النظام التجاري العالمي.
- الاستخدام الأمثل للموارد العالمية: نظرا لندرة الموارد العالمية فإن المنظمة تهدف إلى الاستفادة من تحرير التجارة في الحد من الاستخدام لهذه الموارد فتحرير التجارة يعمل على معالجة التشوهات التجارية وإزالة القيود على التجارة فهناك علاقة إيجابية بين إزالة قيود التجارة والتشوهات التجارية وتحسين استخدام الموارد من خلال توجيه الأسواق نحو استخدام الموارد غير مستخدمة استخداما كافيا.

كما هناك أهداف أخرى للمنظمة وهي كإيجاد منتدى للمفاوضات التجارية وتعزيز التنمية المستدامة مع حماية البيئة وإيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء...

تعتبر المبادئ هي الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق غاية معينة، فتحرير التجارة الدولية من العرائق والقيود والحواجز الهدف من إنشاء المنظمة لدى سوف نذكر أهم المبادئ وهي على النحو الآتي[1]:

- مبدأ (شرط) الدولة أكثر رعاية: وينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى.
- مبدأ المعاملة الوطنية: يأتي هذا المبدأ من أجل تحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة وتلك الوطنية المماثلة لها. فالتمييز مرفوض في المعاملات الدولية التجارية والتنافس بين المنتجات لابد أن يستند إلى مدى ما تتمتع به من مزايا نسبية أو تنافسية حقيقية.
- مبدأ الخفض العام والمتوالي للرسوم الجمركية وتثبيتها: تعتبر الرسوم الجمركية من أكبر العقبات التي تواجه التجارة الدولية لذا تعمل المنظمة على تخفيضها المتوالي عبر جولات التجارة الدولية وتثبيت هذه

[1] مصطفى سلامة حسين، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية: الهدف والمبادئ- احترام القواعد"، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ط 1، 9-11 ماي، 2004، ص 92-93.

التخفيضات وصولا إلى إلغائها فعلى الدول الدخول في اتفاقيات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات.

- مبدأ حظر القيود الكمية على الواردات والصادرات: تعد القيود الكمية (نظام الحصص) من أخطر العقبات من إتمام حرية التجارة الدولية لذا جاءت المادة 1/11 من أتفاق الجات لتفرض حظرا عاما ومطلقا على الالتجاء للقيود لكل من الواردات والصادرات إلا أنه توجد بعض الاستثناءات في مواجهة أمر حظر القيود الكمية وبالدرجة الأولى هي اقتصادية كحماية فروع الإنتاج الوطني من المنافسة وكذلك العمالة.
- مبدأ الشفافية: يقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية أي أن تكون التعريفة محددة بشكل مباشر.

الجدول رقم (04): يوضح الفترة الزمنية لجولات المفاوضات التجارية للجات

الجولة	المدة الزمنية
الأولى: جنيف	1948
الثانية: إنسي/ فرنسا	1949
الثالثة: توركواي / إنجلترا	1951
الرابعة: جنيف	1956
الخامسة: ديلون	1961-1960
السادسة: كنيدي	1967-1963
السابعة: طوكيو	1979-1973
الثامنة: لأوروجواي	1994-1986

المصدر: علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

ولإبراز العلاقة بين المنظمة الدولية للتجارة والتكتلات الإقليمية فلابد لطرح السؤال الآتي: ماهية طبيعة العلاقة بينهم وطبيعة الأدوار التي تؤديها كل من المنظمة والتكتلات؟

في الأصل تتعارض التكتلات الإقليمية مع مبادئ منظمة التجارة العالمية خاصة المبدأ المتعلق بعدم التمييز بين الدول وهذا المبدأ واضح في شرط الدولة الأكثر رعاية وعموما تنظر المنظمة العالمية للتجارة للتكتلات الإقليمية على أنها ظاهرة إيجابية كونها تشجع قيام مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وبالتالي فإن التكتلات تساعد في عملية

التحرير التجاري العالمي لكون أن الأطراف القليلة العدد في التكتلات بإمكانها أن تعالج مشكلة المصالح السياسية والاقتصادية مقارنة بالمفاوضات المتعددة الأطراف ولضمان إمكانية تحقيق التكتلات تطورا إيجابي في التحرير التجاري الإقليمي دون أن تؤدي إلى تقويض برنامج التحرير التجاري العالمي فقد أجازت الجات تكوين هاته التكتلات الإقتصادية شريطة قيام هاته الأخيرة بعدم وضع عراقيل أو موانع على التجارة مع الدول الأخرى خارج التكتل، إضافة أن مجلس منظمة التجارة العالمية أنشأ لجنة خاصة باتفاقيات التجارة الإقليمية هدفها التعرف على التجمعات الإقليمية وتقييم ما إذا هي متسقة مع قواعد المنظمة.

وهناك من يرى أن نمو الحرية الاقتصادية تحققت في السنوات الأخيرة من خلال كل من التجارة المتعددة الأطراف والتكتلات الإقليمية معا وكما زادت حرية المنافسة زادت التكتلات بل وهيمنت في العملية للأسباب التالية[1]:

- إن الخيار الإقليمي هو أقل استهلاكا للوقت
- إن الخيار الإقليمي أقل تعقيدا حين عقد الاتفاقيات بين الدول الجارة القليلة مقارنة مع الدول الكثيرة في المنطقة العالمية للتجارة
- رغبة الكثير من الدول في التحرر من خلال الانضمام في التكتلات الإقليمية لإيمانهم بأنه أفضل حال من الاتفاقيات الدولية.

وكما يرى البعض أن الاتجاه العالمي نحو التعددية (الاتجاه التجاري المتعدد الأطراف) يعتبر الأكثر قبولا من مشاريع التكتلات بسبب أنها تحقق أعلى رقم للأسواق الخارجية لانعدام التشوه الاقتصادي الناجم عن التمييز بين الأطراف التجارية.

أما البعض الآخر فيرى أن التكتلات الاقتصادية قد تزيد من مستوى الرفاهة وذلك عن طريق
إزالة العراقيل بين الدول الأعضاء في التكتل فيؤدي إلى زيادة التجارة وتحسين الكفاءة بتحويل الإنتاج من الدولة التي تنتجه بتكلفة عالية إلى استيراده من العضو الذي ينتجه بتكلفة منخفضة هذا من ناحية أما من ناحية أخرى أن التكتلات الاقتصادية تهيئ الدول الأعضاء للدخول في الأسواق بمعايير تفضيلية مما يؤدي إلى تحويل في التجارة عن طريقة توسعة الإنتاج والتصدير لدى الدول الأعضاء في التكتل الأقل كفاءة على حساب كفاءة الإنتاج والجودة من خارج التكتل.

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ولا يوجد حتى اللحظة اتفاق فيما إذا كان هناك تكاملا بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية أم هناك تنافسا بينهما بحيث هناك من يعتقد أن التكتلات الإقليمية هي بمثابة نواة أولية تجاه النظام التجاري العالمي وآخرون مثل Bhagmati يعتقدون بأن التجارة المتعددة الأطراف تنمو بشكل أسرع في غياب التكتلات الإقليمية المختلفة.

وهناك وجهة نظر معتدلة جاء بها Bhalla (1997) بحيث عرف شروط والمتطلبات التي يمكن للتكتلات الإقليمية أن تكون متممة للنظام التجاري متعدد الأطراف في الحالات التالية[1]:

أولا: خلق التجارة

ينبغي حين قيام التكتلات أن تؤدي إلى تحقيق صافي في خلق التجارة بدلا من تحويل للتجارة أي أن خلق التجارة أكبر من تحويل التجارة وذلك لتشجيع الآثار الإيجابية للدول الأعضاء وغير الأعضاء وبالتالي لن تكون التكتلات الاقتصادية الإقليمية سببا في خفض الرفاهية للدول خارج التكتل عندما يقل حجم تجارتها مع دول التكتل وهكذا فإذا توسعت كل من التجارة البينية (التجارة ذات الاتجاهين لنفس المنتج الصناعي) والتجارة ذات الاتجاه الواحد القائم على الميزة النسبية فإن وجود التكتلات تساعد على نمو التجارة العالمية.

ثانيا: خلق النمو

ينبغي على التكتلات تحقيق نموا اقتصاديا عاليا وذلك من زيادة حجم الصادرات من منطقة التكتل والاستيراد من بقية العالم وبالتالي زيادة العوائد التجارية الكبيرة والمجزية.

ثالثا: أن تسهل التكتلات من مهام المنظمة الدولية وذلك بقدر الإمكان في تسهيل المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية لتحقيق المزيد من حرية التجارة.

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب الثالث: الآراء المؤيدة والمعارضة للتكتلات الاقتصادية

سوف نبرز ولو بصفة موجزة عن بعضها وهي آراء مؤيدة و آراء معارضة حول قيام التكتلات الإقليمية وبالأخص جانب الاتفاقيات التجارية الإقليمية وحول دور التجارة المتعددة الأطراف.

1 -الآراء المؤيدة (آراء في صالح الاتفاقيات التجارية الإقليمية)

- إن التكتلات تتمم خطوات منظمة التجارة العالمية وذلك بإزالتها للقيود التجارية وكذلك تعتبر الاتفاقيات التجارية حافزا للمفاوضات المتعددة الأطراف فهي تعزز هاته المفاوضات بالضغط على الدول غير الأعضاء وتحفيز الدول ذاتها بهدف تحرير تجارتها ودفعها للتكامل مع شركاء آخرين في العالم مستفيدين من انخفاض تكاليف المعاملات وتوسيع حجم السوق وتكامل السياسات[1].
- قيام التكتلات التجارية بين الدول النامية والدول المتقدمة يعطي الحافز للدول النامية لإصلاح سياساتها المحلية وتحرير قوانين الاستثمار والتجارة بها.
- التكتلات التجارية قد تؤدي إلى تحقيق حرية التجارة العالمية بصورة أسرع وأكثر شمولية مما هو الحال في عملية التجارة متعدد الأطراف.
- إن الاتفاقيات الإقليمية داخل التكتل ساهمت في خلق فرص جديدة للتجارة فقد برهنت هذه الاتفاقيات من الناحية العملية على أن التجارة البينية بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء قد استمرت في النمو على الرغم من وجود الاتفاقية.
- تسهل التكتلات من مفاوضات منظمة التجارة العالمية لوجود متكلم واحد كما هو الحال مع ممثل الاتحاد الأوروبي الذي يمثل وينوب عن كل دول المجموعة.

2 -الآراء المعارضة للتكتلات

وهي التي ترى بأن التكتلات الاقتصادية تحد من رفاهية العالم الاقتصادي كما ترى أنها قد تشكل تهديدا للنظام التجاري العالمي وتهديدا للنظام المتعدد الأطراف خاصة إذا سعت هذه التكتلات في بناء جدار جمركي حولها.

ومن الحجج التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه نذكر ما يلي:

- هي أداة للتمييز التجاري وبالتالي إمكانية إحياء المنافسة والحروب بين التكتلات الكبيرة كالاتحاد الأوروبي والنافتا والأبيك وبالتالي زيادة التناحر والتعارض التجاري بدلا من تسهيل المفاوضات في التجارة العالمية.

[1] توات عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- أغلب الاتفاقيات الإقليمية محولة للتجارة مما يؤدي إلى إنقاص الفرص التجارية المتاحة للدول غير الأعضاء أي أن المكاسب تحققها الدول الأعضاء على حساب الشركاء غير الأعضاء.
- قد تصبح التكتلات بديلا عن النظام المتعدد الأطراف وتحل محله.
- تتمتع التكتلات التجارية الكبيرة بالأسواق الكبيرة والتي قد تؤدي إلى عدم تطبيق قواعد نظام التجارة المتعدد الأطراف لانتفاء الحاجة إليها.
- الاتفاقيات الإقليمية عامل مثبط للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فيمكن لبعض المجموعات (من المنتجين مثلا) أن تدفعهم مصالحهم إلى تشجيع تشكيل هذه الاتفاقيات للاستفادة من الأثر التحويلي للتجارة وجني مكاسب على حساب منتجي الدول الأخرى.

ونستنتج مما سبق أنه بالرغم من حقيقة أن التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة على المستوى العالمي يستطيعان معا دعم كل منهما الآخر إلا أن بروز هذه التكتلات وتمتعها بالقوة لا يجعلها مضطرة إلى احترام قواعد التجارة المتعدد الأطراف أو تسهيل تنفيذها.

خلاصة:

بشكل عام إن الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع أبرزت على أن العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية تكمن في فهم الدول لترتيبات التكامل الاقتصادي والذي يتم في الغالب نحو زيادة التعاون بين المناطق أو الأقاليم وبمعنى آخر تكمن في مدى تطور التجارة البينية. لذا كان أحد أسباب ضعف التجارة البينية في الدول النامية بين تكتلاتها هو تبني إستراتيجية إحلال الواردات حفاظا على مواردها المالية وتحسين ميزانها التجاري بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية وسوء إدارة وتسهيلات الموانئ وضعف شبكة الاتصالات والمواصلات وشبكات الطرق المختلفة والتي كلها تحد من إمكانية التوسع في التجارة الإقليمية.

علاوة على ذلك فإن ترتيبات التكامل الاقتصادي (الاتفاقيات التجارية الإقليمية) هي ليست في ذاتها جيدة أو سيئة وأن أثارها على اقتصاديات دول العالم يعتمد على دوافع تشكيلها والطريقة التي تشكلت بها وكيف تتحول مع مرور الوقت.

الفصل الثالث

بعض التجارب الدولية في التكامل الاقتصادي بالإشارة إلى التجربة العربية

تمهيد:

إن اتساع حجم التبادل التجاري بين دول العالم المختلفة لأسباب عدة،و لعل أهمها النمو المتزايد لعدد التكتلات الإقليمية في السنوات الأخيرة ، وتزايد الرغبة لأولئك الذين لم يدخلوا التكتلات بعد، إما بتكوين تكتلات خاصة بهم أو الانضمام إلى تكتلات قائمة، وذلك خوفاً من أن يكونوا منعزلين وبعيدين عن التوجهات الدولية، وبالتالي خروجهم عن المعادلة السائدة التي ترى في التجارة البينية والتجارة الخارجية مصدراً للنمو الاقتصادي.

ومن هنا خصصنا في هذا الفصل، تحليل للتجارة البينية لأهم التجمعات الإقليمية الدولية، مروراً بالمسيرة التكاملية لها، ونخص بالذكر هنا التجربة العربية كآلية لتفعيل التجارة البينية وتجربة مجلس التعاون كنموذج مدعم لها من خلال استنباط آليات لتطوير التجارة البينية فيما بينها، وبالتالي زيادة الدعوة إلى استكمال العملية التكاملية وتوسيعها، تعبيراً عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر.

المبحث الأول: أبرز تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

لقد تطورت التجارب الدولية في التعاون والتكامل الإقليمي على مدى أكثر من نصف قرن وعرف نموا من ناحية القوة الإقتصادية وتناميا من ناحية العدد إلى درجة أنها أصبحت تشكل الظاهرة الأكثر خطورة أمام النظام التجاري العالمي ومستقبله كما أن بعض هاته التجارب باتت على مشارف تكوين وحدة سياسية لها ثقلها على المستوى الدولي.

لدى سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لأهم التجارب الدولية ذات التأثير القوي على الاقتصاد الدولي وبالأخص النظام التجاري العالمي وهي: التجربة الأوروبية وتجربة النافتا وتجربة دول جنوب شرق آسيا (Asian).

المطلب الأول: التجربة الأوروبية

لا شك أن الإتحاد الأوروبي يمثل نموذج العمل الاندماجي الأكثر تقدما في عالم اليوم فبعد أن كانت المجموعة الأوروبية تضم 6 دول عند انطلاقها سنة 1958 لتصل إلى 15 دولة بعد معاهدة ماستريخيت إلى 27 دولة حاليا بانضمام دول أوروبا الشرقية كما استند المسلسل الاندماجي الأوروبي على تفاعل منفذين اثنين هما:

1 - المنفذ التجاري الذي أدى إلى إحداث منطقة تبادل حر ثم إتحاد جمروكي سنة 1968 قبل الانتقال إلى إنشاء سوق داخلية موحدة "سنة 1993" تقر بحرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والعمل ورأس المال.

2 - منفذ السياسات المشتركة التي انطلقت من السياسة الفلاحية سنة 1992 ثم انتقلت إلى سياسة المنافسة والسياسة الاجتماعية ولقد جاءت اتفاقية مايسترخيت لتدفع أوروبا الموحدة إلى درجة متقدمة من الاندماج بعد إحداث الإتحاد الأوروبي "1994" وإقرار الوحدة النقدية والدبلوماسية والإستراتيجية[1].

وقد كان الدافع الأصلي لقيام منظومة التكتل الأوروبي هو الرغبة في بناء أوروبا جديدة بعد الأحداث المدمرة الناتجة عن الحرب العالمية الثانية ولمنع تكرار المآسي والأحداث في أوروبا ولتحقيق ذلك ساند الكثير من السياسيين الفكرة التي تبلورت حول تشكيل نوع من الإتحاد أو الفدرالية، لذا كان تأسيس الاتحاد الجمركي السبب الرئيسي في تحرير السوق الأوروبية التقليدية من النزعة الحمائية وانخفاض التدريجي للتعريفات، وكذلك كان وراء التوجه نحو بناء

[1] مداني لخضر، "تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 102.

اقتصاد رشيد.[1] وقد شهدت القارة الأوروبية قيام العديد من المنظمات التي أدت إلى قيام الإتحاد الأوروبي وتتمثل في:

- المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي: أنشئت سنة 1948 لتسيير مخطط مارشال والمتضمن مساعدات أمريكية لأوروبا ما بين سنة 1948- 1953 والبالغة حينها 12.6 مليار دولار، وفي سنة 1961 تحولت هذه المنظمة الى منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCED).
- المجموعة الإقتصادية للفحم والفولاذ (CECA) : أنشئت في 08 أفريل 1951 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنلوكس الثلاث (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ وقد دخلت هاته الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 1953.
- المجموعة الإقتصادية الأوروبية CEE : وذلك بالتوقيع على معاهدة روما بين الدول الست بتاريخ 25 مارس 1957 واتفقت هاته الدول على جملة من الأهداف وهي:
- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء؛
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق المشتركة،
- وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء،
- إتباع سياسة زراعية مشتركة.

وفي الأول من يوليو علم 1968 تحقق قيام الإتحاد الجمركي بين الدول الست الأصلية وتم إزالة الرسوم الجمركية.

كما كانت اتفاقية روما وراء إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وبحلول أول أيلول من سنة 1967 نجحت الدول الست في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الإقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة يطلق عليها « السوق الأوروبية المشتركة»كما كانت زيادة معدلات التبادل التجاري السبب الرئيسي في ظهورها نتيجة اتساع حجم الأسواق الأوروبية والتخصص في العمل على أساس الميزة النسبية أما عن الأهداف التي سعت السوق الأوروبية في تحقيقها فتمثلت في[2]:

- حرية تنقل السلع بحيث نصت المعاهدة على إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة مقسمة إلى ثلاث فترات.حرية انتقال الأشخاص بحيث نصت

---

[1] Etiennne arvaque, Gaël Lagadec Intégration Economique Européenne, 1ed ,de Boeck université, 2002, P 49.

[2] خبازي فاطمة الزهراء، « المنافسة لأورو دولار ومستقبل النظام النقدي الدولي»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 124.

المعاهدة (روما) المادة (48 – 51) على ضرورة الوصول إلى تحرير شامل فيما يخص الأشخاص بإلغاء كل صور التمييز بين العمال في الدول الأعضاء.

- حرية انتقال رؤوس الأموال بحيث نصت المادة 67 من معاهدة روما على ضرورة العمل على إلغاء كافة الحواجز التي تحول دون حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء وذلك في حدود الفترة الانتقالية المحددة.
- حرية انتقال الخدمات وهي استكمالا لحق انتقال الأشخاص فإن المادة 52 و 53 من معاهدة روما نصت على حق المواطنين بالإقامة وأداء الخدمات سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات.
- أما عن السوق الأوروبية المشتركة فمرت بثلاث مراحل نوجزها فيما يلي:

1 مرحلة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة (1957 – 1969) وتميزت أساسا بحرية حركة السلع والاستثمار وتطوير التكنولوجيات وانتقال اليد العاملة بدون قيود وكذلك تم القضاء على الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء مما أدى إلى ظهور نتائج إيجابية مثل تحقيق معدل نمو بحوالي 48٪ سنويا بالإضافة إلى ارتفاع حصة الدول الأعضاء من التجارة الدولية بنسبة 17.8٪ سنة 1968 مقارنة بـــ 11.8٪ سنة 1957.

2 مرحلة توسيع السوق الأوروبية المشتركة (1970 – 1985) وتميزت بانضمام بعض الدول الأخرى إليها كبريطانيا والدانمارك والنرويج وايرلندا بحيث أصبح عدد الدول 12 عضوا سنة 1986 كما تم إنشاء الثعبان الأوروبي في هذه المرحلة والنظام النقدي الأوروبي.

3 مرحلة إحياء البناء الأوروبي وإنشاء السوق الموحدة (1985 – 1998) فكانت هذه المرحلة نهاية السوق الأوروبية وبداية مشروع أوروبا الموحدة سنة 1992. أما عن الهيئات المنظمة للسوق هي كالآتي:

- المجلس الأوروبي أنشئ في ماي 1949.
- المفوضية الأوروبية وهي من تسعة (9) أعضاء.
- البرلمان الأوروبي يتكون من 518 نائب.
- محكمة العدل الأوروبية تتكون من 13 عضوا.
- مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة ينقسم إلى 15 مجلس وزاري حسب القطاع.
- مجلس المحاسبة.

كما كانت لمعاهدة ماستريخت الدور الكبير في توحيد السوق الأوروبية وذلك بإدخال تعديلات جوهرية على معاهدة روما تركزت أهدافها على ما يلي:

- سياسة خارجية مشتركة والتحرك لإقامة نظام دفاعي مشترك.
- السعي لإقامة إتحاد فيدرالي يشمل 340 مليون نسمة (عدد سكان دول المجموعة).
- التحرير الكامل لحرية السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول.

أما عن سياسات السوق الأوروبية فهي متعددة ومتنوعة (السياسة الزراعية المشتركة، سياسة التنقل المشتركة، السياسات الطاقوية المشتركة، السياسة التجارية المشتركة، ...) وما يهمنا هو السياسة التجارية المشتركة وفي هذا الإطار سنتطرق للحديث عن المبادلات التجارية البينية لدول الإتحاد ومكانته في التجارة الدولية حيث شهدت الأخيرة ارتفاع ملحوظ في الفترة (1958 – 1990)، أما فيما يخص الصادرات ارتفعت مساهمة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية من أقل 40٪ سنة 1958 إلى حوالي 55٪ سنة 1970 وحافظت هذه النسبة على الارتفاع إلى غاية سنة 1990 بـــ: 90٪ أما عن الواردات فقد سجلت النسبة 35٪ في سنة 1958 ثم ارتفعت إلى حوالي 55٪ عام 1973، وقد وصلت التجارة البينية سنة 1996 إلى 64٪ من إجمالي التجارة الخارجية للإتحاد[1].

ويوضح الشكل الموالي مساهمة كل من التكامل التجاري للسلع والخدمات في الناتج المحلي الخام وهي نسبة مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الخام ونحصل على هذه النسبة بقسمة قيمة الصادرات والواردات للسلع أو الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بحيث كلما كان المؤشر مرتفع خلال الفترة الزمنية المعينة للبلد أو المنطقة مما يعني أن التكامل إيجابي في الاقتصاد الدولي.

الشكل رقم (04) يوضح نسبة مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الخام (PIB) للإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002 – 2006).

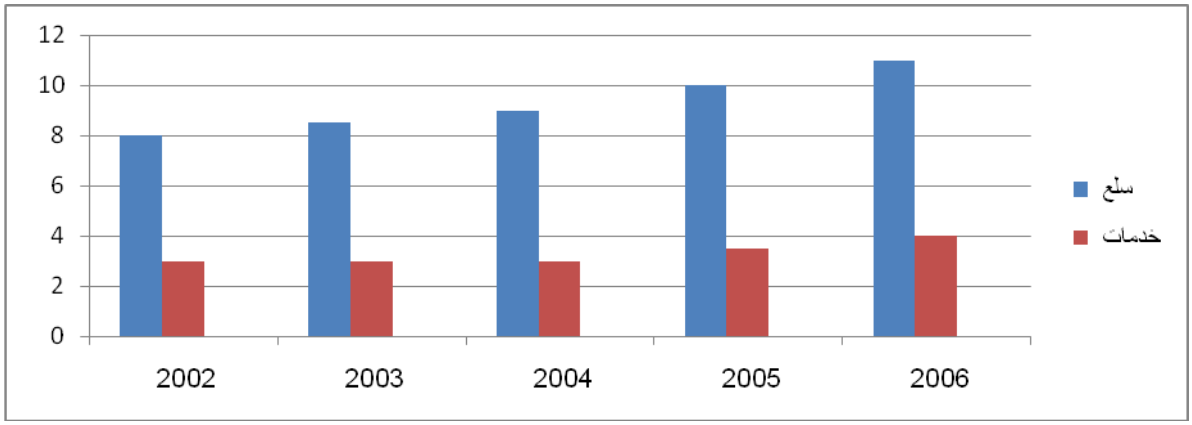

Source: Annuaire Eurostat, l'Europe en chiffre, 2008, P 355.

[1] نفس المرجع السابق، ص 143.

من الشكل نلاحظ أن نسبة مساهمة السلع في الناتج المحلي في ارتفاع حيث كانت في سنة 2002 حوالي 8.6% لتصل إلى 10.8% سنة 2006 وكذلك بالنسبة للخدمات فارتفعت سنة 2002 من 3% إلى 3.6% سنة 2006 وهذا نتيجة السياسات التجارية المتبعة داخل منطقة الأورو ونلاحظ أن مساهمة السلع أكبر من الخدمات في (PIB) أما عن حصة الصادرات والواردات بالنسبة للسلع والخدمات في الناتج المحلي فهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): يوضح حصة السلع والخدمات ومساهمتها في الناتج المحلي الخام (PIB) لسنة 2006 .

الوحدة بالمائة (%)

الدولة	السلـــــــع		الخدمـــــات	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإتحاد الأوروبي	%10.1	%11.5	%3.8	%3.3
المنطقة الأوروبية	%16.5	%16.2	%5.1	%4.6
كرواتيا	%23.4	%49.7	%23.4	%8.8
تركيا	%22.9	%33.3	%6	%2.8
النرويج	%36.7	%18.7	%9.7	%9.3
اليابان	%14.1	%12.3	%2.7	%3.1
الولايات المتحدة الأمريكية	%7.8	%14.1	%3.1	%2.6

Source: IBID, P356.

أما عن التجارة الدولية للإتحاد الأوروبي فقد سجلت ارتفاعا بحيث نلاحظ أن الصادرات السلعية للإتحاد الأوروبي سجلت ارتفاعا ما بين 2001 و 2006 فقد سجلت 885 مليار أورو سنة 2001 لتصل إلى 1157 مليار أورو سنة 2006 أما عن الواردات فهي الأخرى كذلك سجلت ارتفاعا بحيث كانت 979 مليار أورو سنة 2001 لتصل إلى 1350 مليار أورو سنة 2006 وهذا كله من إجمالي التجارة الدولية.

أما عن حصة الصادرات السلعية للإتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العالمية سنة 2005 فبلغت 18.3% أما بالنسبة للواردات السلعية للإتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات العالمية في نفس السنة (2005) فبلغت 19.1% وهاته القيم إنما تدل على المساهمة الكبيرة للإتحاد الأوروبي في التجارة الدولية.

أما عن نسبة التجارة السلعية البينية والخارجية للإتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة فهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): يوضح نسبة التجارة السلعية البينية والخارجية للإتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة لسنة 2006.

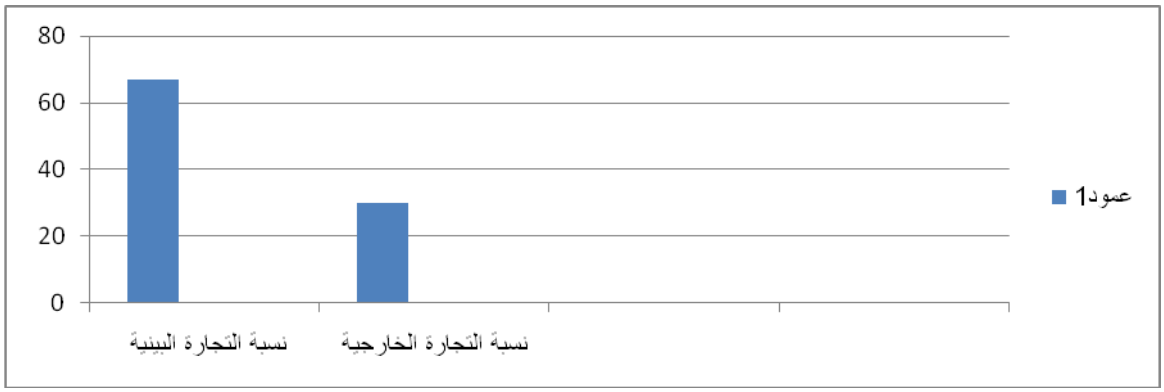

Source: Annuaire, Eurostat, Opcit, P368

من الشكل يتضح أن نسبة التجارة السلعية البينية لدول الإتحاد والتي تقدر بحوالي 67% من إجمالي التجارة أكبر من نسبة التجارة الخارجية لدول الإتحاد مع باقي الدول من إجمالي التجارة وهذا إنما يدل على الإنجازات المحققة من جراء رفع الحواجز المادية والتنظيمية والتقنية التي تحول دون حرية وهذا بفضل التكامل الإقتصادي للدول الأوروبية كما أن توسيع الإتحاد الأوروبي بانضمام باقي الدول خلق فضاء أوسع للمبادلات التجارية مما زاد من حجم هذه الأخيرة.

كما أثبتت الإحصائيات أن الشركاء التجاريين الرئيسيين في تصدير واستيراد السلع للإتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة الخارجية هم على النحو الآتي:

الشكل رقم (06): يوضح الشركاء التجاريون الرئيسيون المصدرة إليهم السلع من إجمالي التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي سنة (2006)

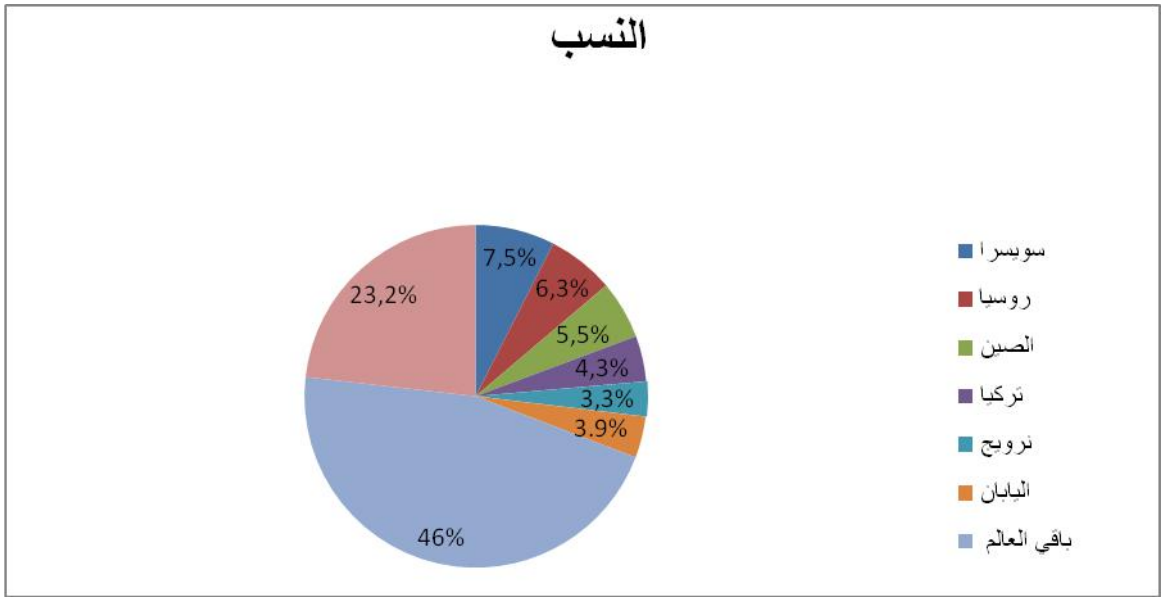

Source : Annuaire, Eurostat, Opcit, P 367.

الشكل رقم (07): يوضح السلع المستوردة للإتحاد الأوروبي من الشركاء التجاريون الرئيسيون من إجمالي التجارة الخارجية للإتحاد سنة (2006).

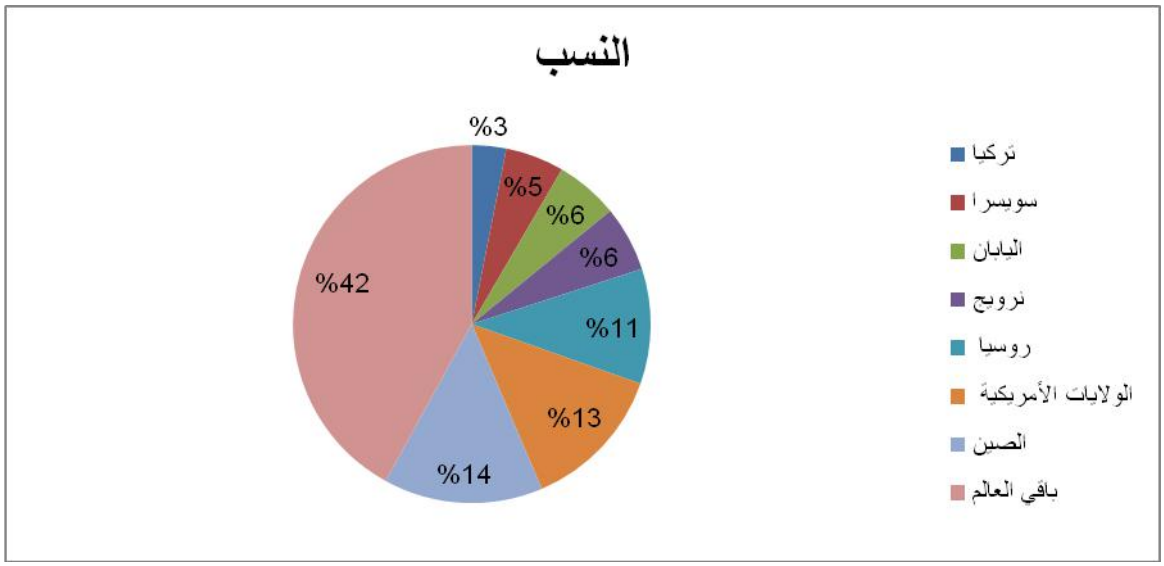

Source : IBID, P 368.

أما عن المواد والسلع المتاجر فهي الآلات ومعدات النقل والمواد الأولية والمواد الكيماوية والمنتوجات الغذائية والتبغ والمعادن.

المطلب الثاني: تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

تم تأسيس منطقة التبادل الحر بين كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بعد توقيع اتفاقية حولها في 1993 وقد دخلت حيز التنفيذ من جانفي 1994 وتقف هذه الاتفاقية عند حدود منطقة التبادل الحر ولا تتعداها إلى إتحاد جمركي أو سوق مشتركة كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي.

ومر تأسيس منطقة التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لتنظم بعد ذلك المكسيك.

أما عن أهداف تكتل شمال أمريكا فقد جاء ساعيا لتحقيق الأهداف الآتية[1]:

- تكوين تكتل يكافئ التكتل الأوروبي.
- توسيع التجارة وفرص الإستثمار في الإقليم.
- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق الدولية.
- دعم التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال.
- إزالة عوائق التجارة وإشاعة المنافسة الحرة.

أما عن التنظيم المؤسسي لنافتا فهو يتكون من مفوضية تجارية وأمانة عامة ونظاما عاما لتسوية المنازعات والجهاز الرئيسي هو المفوضية التجارية وتضم مندوبين بدرجة وزراء يعقدون اجتماعات سنوية وتتخذ قراراتها بالإجماع، وقد تكونت النافتا من عدد من الاتفاقيات الرئيسية ينص أولها على إلغاء الرسوم المفروضة على السلع التي تتبادل بين الدول الثلاث الأعضاء من منشأها في الحال أو تدريجيا.

فألغيت عدة رسوم عند بدء الاتفاقية شملت المعدات الطبية، الحاسوب والمعدات الزراعية والآلات الاحتراق وسلع كانت المكسيك تفرض عليها رسوما 10% أو أكثر وتلغي الرسوم على بعض المنتجات لفترة تتراوح ما بين 5 سنوات و 10 سنوات و 15 سنة.

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 340.

كما اتفقت الدول الثلاث على إزالة القيود الكمية على السلع التي لا تعتبر ضرورية لحماية الصحة والسلامة كما أجيز إتباع « حماية وقائية » للدول الأعضاء بإعادة التعريفة إلى ما كانت عليه سابقا إذا وجد أحد الأطراف أن تدفق الواردات يعيق الصناعة المحلية.

أما عن تطور التجارة البينية لهذا التكتل فتبرز الإحصائيات والنتائج إلى أن كندا لم تتأثر كثيرا باتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة أو من النافتا وإن ارتفع نصيب الواردات منها إلى جملة واردات الولايات المتحدة بعض الشيء وبقيت علاقتها متواضعة مع المكسيك.

وتضاعف نصيب المكسيك من صادرات وواردات الولايات المتحدة بحيث شهدت طفرة تجارية والجدول التالي يوضح التطور في مجمل التجارة البينية لتجمع النافتا.

جدول رقم (06): يوضح تطور التجارة البينية لتجمع النافتا (1986 – 2001)

الوحدة بالمائة (%)

التجارة البينية	1986 – 1987	1988 – 1989	1990 – 1991	1992 – 1993	1994 – 1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات البينية	42.5	40.7	41.8	44.8	47.1	47.6	49.1	51.7	54.6	55.7	55.5
الواردات البينية	30.9	32.6	34.4	35.9	37.5	39.2	39.8	40.2	40.3	39.8	39.5

المصدر: محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

وتعكس هذه النسب المبدئية الارتفاع الحاصل في التجارة البينية بحيث سجلت سنة 1986 من صادرات وواردات ما نسبة 42.5% و 30.9% على التوالي لتصل غلى 2001 إلى نسبة 55.5% و 39.5% كذلك على التوالي وبوجه عام فإن هذه الزيادة في التجارة البينية تعكس درجة الاعتماد المتبادل بين الدول الثلاث وأشارت المراجعة التي أجرتها الولايات المتحدة في 1997 إلى أن اتفاقية النافتا قد نشطت تجارتها مع كندا والمكسيك ولكن النتائج بالنسبة لها ظلت متواضعة في الأجل القصير، كما تعتبر اتفاقية النافتا في خد ذاتها إنجازا فريدا لأنها تطبق الحرية التجارية الكاملة تقريبا ما بين دولتين كبيرتين متقدمتين ودولة ثالثة نامية هي المكسيك.

المطلب الثالث: تجربة دول جنوب شرق آسيا ASEAN

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا في 8 أوت 1967 باشتراك كل من اندونيسيا وماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند وتم في عاصمة هاته الأخيرة بانكوك الإعلان عنها ثم انضمت سلطنة بروناي للرابطة في أول 1984 ثم انضمت وهي العنصر السابع سنة 1995 وتقدمت الدول الثلاث الباقية وهي كمبوديا واللاوس وميانمار في 1997 وتأجلت عضوية كمبوديا إلى غاية 1999 بسبب الاضطرابات التي حصلت فيها واكتمل تشكيل الرابطة بالدول العشر في الإقليم.

وقامت الدول المشتركة في الرابطة بوضع الترتيبات لمنح امتيازات تجارية عديدة لبعضهم البعض تضمن تخفيضات في التعريفات الجمركية –على أساس قوائم سلعية– وحوافز لتوسيع التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء وإزالة الحواجز غير الجمركية مستهدفة بذلك إيجاد تعاون إقليمي في مجال سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية.

أما أهداف الرابطة فتمثلت في تحويل المنطقة بأكملها إلى منطقة سلام وتقدم ورخاء وإقامة علاقات نافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية وكذلك تسريع النمو الإقتصادي والتقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها بتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة.

أما عن الإطار المؤسسي للرابطة فيتسم بالبساطة والانتشار حيث يعتبر قرارات مؤتمر رؤساء الدول للتكتل أعلى سلطة لاتخاذ القرار ويعقد كل ثلاث سنوات بالإضافة إلى اللقاء الوزاري لوزراء الخارجية الذي يعقد سنويا كما تعقد اجتماعات وزارية تمثل مختلف القطاعات مثل الزراعة والطاقة والاقتصاد ... وأمانات قطرية تقوم بالإعداد للاجتماعات الوزارية السابقة ومتابعة شؤون الرابطة في كل دولة.

أما عن المبادئ الأساسية للرابطة فتمثلت فيما يلي[1]:

- الاحترام المتبادل لاستقلال الدول الأعضاء وسيادتها والمساواة وسلامة أراضيها الإقليمية وهويتها الوطنية،
- حق كل دولة في الدفاع عن كيانها الوطني من التدخل الخارجي،
- التزام الدول الأعضاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى،
- تسوية الاختلافات أو النزاعات بالأسلوب السلمي،
- التعاون الفعال فيما بينهم.

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

أما فيما يخص التجارة البينية لهاته الرابطة كانت متدنية إلى أبعد الحدود قبل وأثناء تأسيس الرابطة بحيث أظهرت الإحصاءات بأن نسبة التجارة البينية بين عام 1967 وأوائل السبعينات تراوحت ما بين 12% و 15% لدى جاءت مشاريع التعاون الإقتصادي تستهدف معالجة هذا الخلل في ضعف التجارة البينية ويرجع السبب في جانب منه إلى كون هذا التجمع تكون في ظل سياسات صناعية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية وسياسات حماية متبعة لهاته الدول.

وأهم تلك المشاريع تبني عمل ترتيب للتجارة التفضيلية عام 1977 الذي منح تفضيلا في التعريفة للتجارة بين دول الرابطة ثم تعزز هذا العمل في مؤتمر الرابطة الثالث في مانيلا (الفلبين) لزيادة نسبة التجارة البينية.

كما عقدت قمة رابعة للرابطة في عام 1992 تضمنت تفعيل خطة لإنشاء منطقة تجارة حرة (AFTA) هدفها زيادة الميزة التنافسية بينهم كوحدة إنتاج موجهة إلى السوق العالمية.

وفي المؤتمر الخامس للرابطة ببانكوك في عام 1995 ثم تبني أجندة للتكامل الإقتصادي بشكل أفضل وفي عام 1997 كانت رؤية تصميم لدى دول الرابطة على الإسراع بإنجاز "الافتا" وخلق تنافس متطور وثابت في الإقليم تتدفق فيه السلع والخدمات والاستثمارات بحرية وتحقيق تنمية عالية وعادلة.

أما عن تطور التجارة البينية فنلاحظ قفزة في نسبها وذلك في بداية التسعينات عندما بدأ الاهتمام لتحرير التجارة وكانت حصة التجارة البينية ما بين (1990 – 1995) تتراوح من 20% إلى 25% تقريبا بحيث ساهم فيها الدول الأكثر انفتاحا والجدول الموالي يوضح نسب التجارة البينية الرابطة جنوب شرق آسيا.

جدول رقم (07): يوضح نسب التجارة البينية لدول الرابطة الجنوبية الشرقية الآسيوية (ASEAN)

الوحدة بالمائة (%)

التجارة البينية	1967	1970	1973	1975	1978 - 1981	1982 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 1998	1999 – 2001
الصادرات	15.3	19.1	16.8	15.7	16.9	18.5	18.8	21.5	21.2	21.2
الواردات	9.9	12.5	11.8	19.1	13.3	15.8	17.2	17.9	19	21.4

المصدر: محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

ومن خلال الجدول نلاحظ كيف لعب التجمع لرابطة جنوب شرق آسيا في تفعيل وتنشيط التجارة البينية وهذا جراء اتخاذ الإجراءات المناسبة وتعزيز التعاون والعمل المشترك.

وفي الأخير فإن دعم وتسهيل نمو التجارة البينية التي انتهجتها التكتلات الإقتصادية سالفة الذكر ساهمت وساعدت في تسهيل عملية التكامل الإقتصادي إلى الأفضل بما يتلاءم مع المتغيرات الإقتصادية فجاء الاهتمام بالتجارة البينية من أولويات هذه التكتلات وهذا ما يؤكده الشكل الموالي في نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية للسنوات الأخيرة (2003- 2005- 2007).

الشكل الموالي (08): يوضح نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للتكتلات الثلاثة السابقة (2003-2005 -2007).

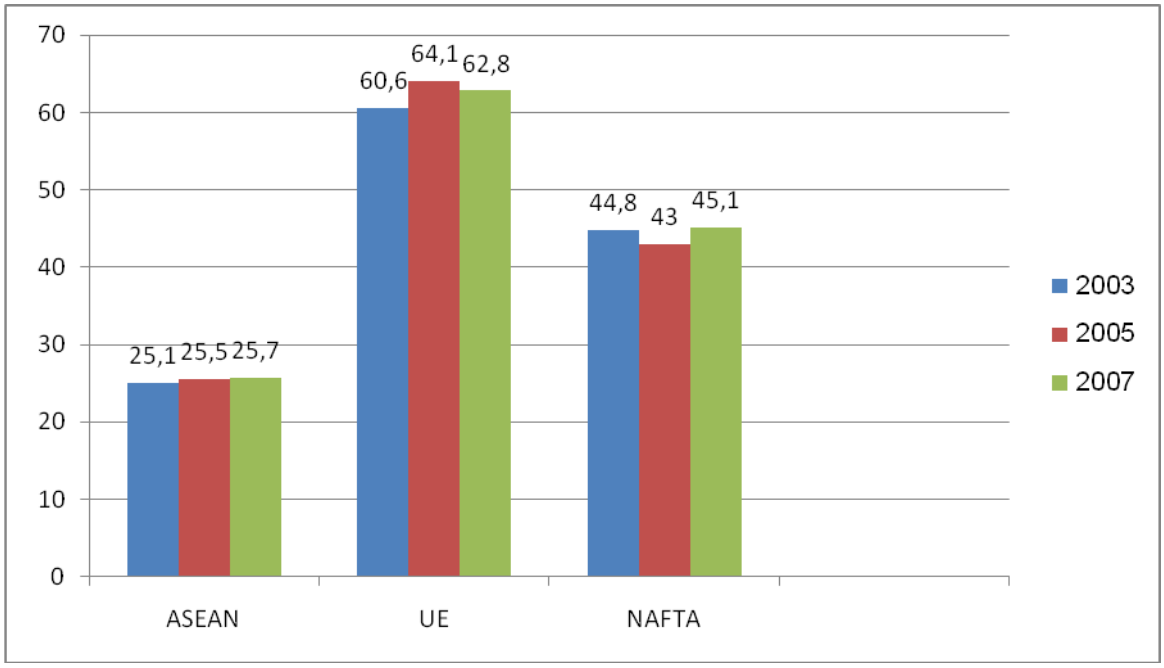

المصدر: علاوي محمد لحسن، « الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي»، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009- 2010، ص: 122.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل التجارة البينية

لقد تضمنت مسيرة التكامل الإقتصادي العربي محاولات عديدة من أجل إتمام هذا التكامل بين الدول العربية وبدأت هاته المحاولات مع قيام جامعة الدول العربية عام 1945 حيث اهتمت الجامعة منذ تأسيسها بالتعاون الإقتصادي فيما بين الأقطار العربية وتم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الإقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعاون الإقتصادي العربي والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

- تطوير أشكال التعاون الإقتصادي من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية التي تمتلكها الدول العربية وتوظيفها في خدمة عملية التطوير والنمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي.
- تطوير أشكال التبادل التجاري بين الدول العربية وزيادة مساهمتها في حجم التجارة الدولية والتخلص من التبعية الإقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى من خلال المبادلات التجارية بين الدول العربية أو مع بقية الدول النامية.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين كان لابد من الدول العربية عقد العديد من الاتفاقيات فيما بين الدول العربية وذلك لتنظيم طرق وأشكال التبادل التجاري عامة والتبادل التجاري البيني خاصة والتعاون الإقتصادي في مختلف المجالات الصناعية والزراعية ولتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

ونحن بصدد الحديث عن المحاولات التي بذلت من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي سوف نتطرق إلى تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب بحيث يتناول المطلب الأول إبراز الفترات التاريخية التي مر بها العمل الإقتصادي العربي أما المطلب الثاني فيتحدث عن أهم المؤشرات الإقتصادية التي تقيم التكامل الإقتصادي العربي وفي المطلب الأخير نتحدث عن العوامل المؤثرة فيه.

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، « التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية »، مصر، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 39.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التكامل الاقتصادي العربي

إن التكامل الإقتصادي بصفة عامة ليس مجرد عملية إضطراد التقسيم الدولي المتنامي للعمل ولا حتى اتجاها متناميا لإضفاء طابع دولي على الحياة الإقتصادية فهذا كله مسار موضوعي يجري بالفعل سواء تم التكامل أم لم يتم فلقد نبع التكامل الإقتصادي من الظروف الموضوعية لتطور القوى الإنتاجية الحديثة وتدويل الحياة الإقتصادية القائم على التقدم المطرد تكنيكيا واجتماعيا لكنه ضرورة متزايدة لعملية اطراد تدويل الحياة الإقتصادية وضرورة للإسراع بتدويل الحياة الإقتصادية على أساس التقدم التكنولوجي والاجتماعي المطرد.

وقبل التطرق عن مسيرة التكامل الإقتصادي العربي عبر التاريخ فلا بد من أن نعرف لمفهوم التكامل الإقتصادي العربي فهو:

« نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الإنتاجية بين إقتصادات دول الأطراف طبقا لتخطيط تنموي لهذه الإقتصادات مما يدفع التنمية الإقتصادية والاجتماعية في كل منها ويساندها وبما يؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بينها»[1].

ونحن بصدد الحديث عن المحاولات التي بذلت من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي سوف نقوم بتقسيم مداخل التعاون والتكامل الإقتصادي العربي إلى ثلاث أقسام هما المدخل التجاري ومدخل رؤوس الأموال وانتقال اليد العاملة وهذا في إطار الجامعة العربية ومدخل المشروعات المشتركة.

أولا: المدخل التجاري

1 -اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت 1953: إزاء اهتمام الدول العربية مبكرا بالمنهج التجاري كوسيلة لتحقيق التكامل العربي أقر المجلس الاقتصادي العربي اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وتم التوقيع عليها في 1953/09/07 وصادقت عليها سبعة بلدان عربية وهي: لبنان، الأردن، مصر، السعودية، سورية، العراق ثم انضمت إليهم الكويت عام 1964 وتعتبر هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية والتي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه كما أنها تعد أول اتفاقية جماعية لتحرير التجارة بين الدول العربية وقد بينت هذه الاتفاقية أن الهدف من إبرامها هو تحقيق تعاون وثيق في

[1] رعد حسن الصرن، « أساسيات التجارة الدولية المعاصرة»، دمشق، دار الرضا للنشر، الجزء الثاني، 2001، ص 265.

المجالات الاقتصادية بين الدول العربية بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري ويمكن تلخيص أهم مبادئ الاتفاقية فيما يلي[1]:

- تحديد قائمة (أ) للمنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية المعفاة كليا من الرسوم الجمركية عند تبادلها عربيا.
- تخفيض 25% على بعض المنتجات الصناعية العربية كمعاملة تفضيلية وقد حددت في قائمة (ب) مرفقة بالاتفاقية.
- عدم استخدام الرسوم الداخلية كوسيلة لتعويض التخفيضات الجمركية للبلد المستورد للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية ضمنيا في الفقرة (ج) .
- المواد الخاضعة للاحتكار الحكومي غير خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية.
- تسهيل حركة الترانزيت بين أقطار الدول الأعضاء بكافة وسائل النقل.

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية حققت عند إبرامها خطوة هامة في سبيل تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية عن طريق خلق منظمة تجارة عربية حرة وزيادة من حجم المبادلات إلا أنه على العموم أخذ عليها أنها لم تعمل على تنسيق السياسة الجمركية للدول الأطراف تجاه العالم الخارجي بالإضافة لم تشمل تنظيما مقيدا لتجارة الترانزيت فضلا عن عدم معالجتها للقيود الإدارية بين أطرافها وهي المشكلة التي تواجه الدول العربية لوقتنا الحالي.

2 -اتفاقية الوحدة الإقتصادية 1957: وذلك خلال الدورة الرابعة للمجلس الاقتصادي العربي في 1957/05/25 تمت إحالة مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والوحدة والتخطيط لدراسته وتقديم التوصيات بشأنه للمجلس الذي أقر الاتفاقية.

بحيث نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية أن تقوم بين الدول العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة الأهداف الآتية[2]:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي.

---

[1] حنيش الحاج، « التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية »، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص: 67.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.
- حقوق التملك والإيذاء والإرث.

أما الوسائل التي اعتمدتها الاتفاقية لتحقيق هذه الأهداف وكما نصت عليها المادة الثانية منها فأغلبها تتعلق بتوحيد السياسات التجارية وتنسيق التشريعات الوطنية والتوحيد الجمركي وتنسيق السياسات النقدية والمالية....

والجدير بالذكر فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما ترمي إلى تحقيقه من أهداف تعد في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت وتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية وبالرغم من صعوبة تطبيقها بين الدول العربية نتيجة لعراقيل كانت تقف في طريق الوحدة مثل تعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية وتفاوت الدخول بين الدول العربية...إلا أنه اقتنعت معظم الدول العربية بأهمية هاته الاتفاقية وخرجت إلى حيز الوجود في شهر ماي 1964 ثم ما لبث أن تخلت عنها الدول الأعضاء واتجهت إلى طريق آخر هو السوق العربية المشتركة.

3 ـ السوق العربية المشتركة: في الثالث عشر من أغسطس عام 1964 صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (17) بإنشاء السوق العربية المشتركة للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والعمل على مزيد من التقدم و رفع مستوى العمل وتحسين ظروفه كما تعد السوق العربية المشتركة إحدى الركائز الأساسية في مسار الاتفاقيات العربية ضمن جامعة الدول العربية والتي تهدف إلى التكامل العربي والتي يعول عليها الكثير من الآمال لمواجهة التحديات القادمة[1] كما نصت ديباجة قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء السوق العربية المشتركة على أن الغاية من إنشاء هذه السوق هي تحقيق الأهداف التالية:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين أقطار الوطن العربي.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

كما تضمن هذا القرار مجموعة من الأحكام التي تقتضي بتخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى تدريجا على المنتجات والسلع.

[1] عادل خليفة، « السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق »، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، 2001، ص 08.

وفور صدور قرار إنشاء هاته السوق لم يصادق عليها إلا أربعة دول وهي: الأردن، العراق، سوريا، مصر ثم بعد ذلك تلت انضمام باقي الدول ويرجع تباطأ الدول في الانضمام للسوق العربية المشتركة إلى عدة أسباب أهمها: الخوف من فقدان العوائد الجمركية والرغبة في حماية الصناعة المحلية وكذلك الخوف من وجود آثار سلبية على ميزان المدفوعات الخاص بكل دولة فضلا عن عدم الاتفاق على أسس مقبولة لتوزيع العوائد والتكاليف كما أن واقع السوق العربية المشتركة يطرح الكثير من التساؤلات التي تبحث عن إجابة لها على النحو التالي:

التساؤل الأول: لماذا فشل العرب في إقامة السوق العربية المشتركة على مدى أكثر من نصف قرن بينما نجح الأوروبيون في إقامتها؟

وللإجابة على هذا التساؤل هو ظهور عقبات ونمو معوقات عرقلت من تحقيق هذا المشروع وأبرزها باختصار[1]:

- تغليب الخلافات الإيديولوجية والنزاعات السياسية العربية على هدف تحقيق المصالح المشتركة فارتبطت العلاقات التجارية والاقتصادية بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربي المختلفة أصلا.
- تغليب المصالح القطرية الذاتية على المصالح القومية الواسعة التي تتخطى الحدود الجغرافية جنبا إلى جنب مع غياب النظرة الكلية الشاملة في الوطن العربي.
- تبعية الاقتصاديات العربية في مجملها للاقتصاد الغربي سواء في ظل صراع القطبين الشرقي والغربي أو إنفراد القطب الغربي بالريادة.
- ضعف القابلية التصديرية لدى دول السوق العربية المشتركة والتشابه السلعي في مكونات تجارتها.
- اختلاف هياكل التكلفة بين دول السوق العربية المشتركة بسبب اختلاف الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المواد الأولية والوسيطة من الخارج.
- عدم قدرة الدول الأعضاء على إيجاد تنسيق حقيقي وجاد بين خططها الاقتصادية على الرغم من دعوة وزراء التخطيط إلى عقد اجتماع بغرض هذا الشأن عامي 1970 و 1971.
- تعددت الأسباب الإدارية والمالية والفنية والتي تعرقل تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة والتي من أهمها انعدام التدابير التي يمكن اتخاذها اتجاه الدول الأطراف التي تبطئ من تطبيق أحكام السوق أو تخالفها[2].

أما التساؤل الثاني: ماهي نتائج فشل تحقيق السوق العربية المشتركة؟

---

[1] صلاح الدين حافظ، « السوق العربية المشتركة تساؤلات مؤلمة »، مقال منشور على موقع الأنترنت: WWW.aljameah.com/a/arshef/101/11.htm ملف معاين بتاريخ: 2010/10/17.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص52

ونجيب على هذا التساؤل من خلال الملاحظات التالية:

- أتساع فجوة التقدم والتطور بين العالم الغربي والدول العربية ويرى الخبراء على الدول العربية العمل مائتي عام لردم هذه الفجوة.
- أتساع مساحة الفقر في الدول العربية حيث وصلت إلى متوسط 63% من مجموع العرب يعيشون حول خط الفقر أو تحته بالإضافة إلى انتشار الأمية.
- عدم القدرة على التعايش والتعامل ضمن العولمة بدليل أننا لا نملك أدنى الشروط لهذا التعامل وعدم مجابهته و إطباق ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي عبرت الحدود ودمرت القيود والسدود والتي تحمل الحقائق والمعلومات دون رقيب والتي أعطت نمطا جديدا للتعامل في حركة الاقتصاد والتجارة من التعامل الدولي وهو التجارة الإلكترونية المتصاعدة بعنوان هائل.

4 -اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم إبرام هذه الاتفاقية في تونس بتاريخ 1981/02/27 اتساقا مع المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة و أيضا اتساقا مع التطورات الفكرية والاقتصادية مع مفهوم التكامل الاقتصادي العربي وظهور مداخل تكاملية جديدة إلى جانب المدخل التبادلي مما استتبع ضرورة وجود ترابط فيما بينها.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة البينية بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقا للأسس التالية[1]:

- تحرير كامل لبعض السلع ضمن معايير تحدد؛
- التخفيض التدريجي والجزئي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على السلع والمنتجات؛
- توفير حماية متدرجة للسلع العربية في مواجهة السلع غير عربية؛
- التنسيق وتسهيل تمويل إنتاج السلع؛
- تيسير الخدمات التجارية بين الدول المتعاقدة؛
- الأخذ بعين الاعتبار ظروف الدول الأقل نمو؛
- تيسير التمويل التجاري وتسوية المدفوعات.

[1] حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية تعد الأولى التي وضعت التبادل التجاري في إطاره السليم ضمن تاريخ التكامل الاقتصادي العربي كمدخل من مداخل التكامل الإنمائي إلا أنها لم تحقق النجاح الذي كان مرجوا منها بحيث اصطدمت بالعديد من العقبات وخاصة التي تعلقت بالإعفاء من الرسوم الجمركية وغير جمركية وتضاربها بين الإعفاء الكامل والإعفاء الجزئي أو التدريجي مما أدى إلى محدودية المجموعات السلعية (20 مجموعة سلعية فقط بحلول عام 1989 التي تم تحريرها).

5 -منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

في ظل تعثر كل من السوق المشتركة والبرنامج المتكامل طرحت أمانة مجلس الوحدة في أواخر 1993 برنامج لإستراتيجية عمل المجلس للسنوات 1995-2005 تضمن دعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى تمييزا لها عن المنطقة المصغرة القائمة بموجب قرار السوق.

وأشارت أمانة المجلس إلى أن هذه المنطقة يمكن أن تضم منطقة السوق وكذلك اتفاقية التسيير بعد تطويرها[1] بمعنى آخر جاءت منطقة التجارة الحرة العربية لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي والتي تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية وكذلك منطقة التجارة العالمية.

وتقرر إنشاء المنطقة خلال عشر سنوات بدء من أول 1998 على أن يتم تخفيض الرسوم 10% من بداية كل سنة ولقد شهدت المنطقة تعثرا في البداية لعدم انضمام جميع الدول العربية إليها وكذلك لأن التخفيض كان مازال في عهده فقد أعلنت الانضمام إلى البرنامج التنفيذي خمس عشرة دولة عربية وأصدرت ثلاثة عشرة (13) دولة منها تعليمات إلى نقاط الحدود الجمركية بتطبيق التخفيض على السلع العربية المنشأ وهي الأردن والإمارات و البحرين وتونس والسعودية و سوريا والعراق وعمان و قطر و الكويت و مصر والمغرب وليبيا وهناك دول مهمة لم تتحرك بعد وهي الجزائر والسودان واليمن وتوصي الخارطة الحالية أن هناك دول مثل مصر ودول مجلس التعاون الخليجي لا تعاني صعوبة وتستطيع المضي قدما بل هي مدركة تماما أن فوائد المنطقة كثيرة ومتعددة[2].

ثانيا: مدخل رؤوس الأموال وانتقال اليد العاملة

[1] محمد محمود الإمام،« تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 498.

[2] برهان الدجاني، « منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتمالات المستقبل»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005، ص 104.

بحيث تجسد هذا المدخل بثلاث اتفاقيات رئيسية وهامة وهي كالآتي[1]:

1 -اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية: بحيث وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في07 ديسمبر 1953 ودخلت حيز التنفيذ في 12 ديسمبر 1953 وأهم بنودها متمثلة في تعهد الأطراف الموقعة بانتقال رؤوس الأموال وإعفاء كل رؤوس الأموال من أنواع الرسوم والضرائب في الدول المصدرة أو المستقبلة لها.

2 -اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية: بحيث وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 29 أوت 1970 وأصبحت حيز التنفيذ في 1972/02/20 وأهم بنودها متمثلة في تشجيع رؤوس الأموال والاستثمارات العربية وتفضيلها في المشروعات المشتركة عن طريق منحها تسهيلات وخدمات.

3 -الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية 1980: بحيث دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 07 ديسمبر 1981 وصادقت عليها أغلب الدول العربية وأهم مبادئ الاتفاقية هي:

- وضع قواعد استثمارية قانونية تعمل على تشجيع و انتقال رؤوس الأموال العربية بينيا؛
- تحديد المفاهيم بدقة خاصة للمستثمر العربي؛
- السماح بانتقال رؤوس الأموال العربية وحماية المستثمر من كل الأخطار التعسفية وحرية الإقامة والتنقل؛
- الأولوية لأحكام الاتفاقية على أحكام الدول المتعاقدة عند التعارض؛
- اعتبار أحكام الاتفاقية الحد الأدنى للمعاملات حيث يسمح بتفضيلات إضافية حسب كل دولة؛
- تكليف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الأموال المستثمرة؛
- تكليف المجلس الإقتصادي والاجتماعي بالإشراف على هذه المعاهدة.

ثالثا: مدخل المشروعات المشتركة فبالنسبة لها هو زيادة القدرة الإنتاجية العربية و خلق سوق عربية واسعة إضافة إلى تسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية.

مما سبق يتضح لنا أن ثمرة العمل الإقتصادي العربي المشترك كانت محدودة في مجال التكامل الإقتصادي أو في مجال التمهيد له تمهيدا صحيحا وهذا لأن معظم القرارات والمداخل (المدخل التجاري أو مدخل انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة) جاءت كلها في صور عمليات جزئية محدودة لم تكن قادرة على توجيه حركة الاقتصاد العربي في مسار كلي متكامل ومترابط لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة والتكامل الإقتصادي العربي بالرغم من ضعف

[1] حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 78.

وضآلة نتائج العمل الإقتصادي العربي المشترك إلا أننا سوف نتعرف على الإنجازات الفعلية التي تحققت من مؤشرات التكامل الإقتصادي العربي.

المطلب الثاني: مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي

بعد استعراضنا للجهود والمحاولات التي بذلت في سبيل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي و أهم الاتفاقيات التي عرضت في هذا السياق سنحاول الآن أن نلقي الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية من جراء ما توصل إليه التكامل الاقتصادي العربي و هي التجارة العربية البينية ، وتدفقات رأس المال العربي، وحرية حركة العمالة العربية والمشروعات العربية المشتركة.

1 -التجارة العربية البينية: يشمل الإطار التنظيمي لتحرير التجارة بين البلدان العربية اتفاقيات جماعية وأخرى ثنائية وهي:

1 1 الاتفاقيات الجماعية:

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية المبرمة عام 1953؛
- اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية عام 1953؛
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1964 والتي صدر تنفيذا لأحكامها قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) بتأسيس السوق العربية المشتركة في 1964/08/13؛
- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين البلدان العربية المبرمة عام 1981.

1 2 بالنسبة للاتفاقيات الثنائية فقد أبرم عدد كبير منها منذ بداية الخمسينات ومازالت تعقد بين البلدان العربية بهدف تيسير التبادل التجاري فيما بينها وتشجعه.

و بما أننا تعرضنا في المدخل التجاري لهاته الاتفاقيات فلا داعي لتكرار تفاصيل هاته الاتفاقيات لدى سوف نتعرض لأثر تلك المحاولات والاتفاقيات على التجارة العربية البينية والمؤشر الذي يوضح لنا هذا الأثر هو نسبة التجارة البينية إلى مجمل التجارة الخارجية فعلى سبيل المثال كانت هاته النسبة في بداية التسعينات لا تتجاوز (8 إلى 10) بالمائة[1] ويعود هذا لعدة أسباب أعاقت زيادة نصيب التجارة البينية العربية من مجمل التجارة العربية الخارجية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] علي توفيق الصادق،مرجع سبق ذكره، ص 233.

جدول رقم (08): يوضح تطور التجارة الخارجية العربية والتجارة البينية العربية.

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

	1980	1985	1989	1990
	الصادرات			
مجمل الصادرات العربية	235.100	106.028	109.516	139.408
الصادرات البينية	11.749	7.711	8.631	10.217
نسبة الصادرات البينية إلى مجمل الصادرات العربية	5.0	7.3	7.9	7.3
	الواردات			
مجمل الواردات العربية	112	94.329	95.502	108.786
الواردات العربية	11.22	8.040	8.690	9.767
نسبة الواردات البينية إلى مجمل الواردات العربية	10.01	8.5	9.1	9

المصدر: علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

وللتذكير كما قلنا هناك أسباب كانت وراء ضآلة نسبة التجارة البينية العربية إلى مجمل التجارة العربية الخارجية وهي أن الاتفاقيات الجماعية سالفة الذكر ركزت على إزالة الحواجز أمام تدفق السلع بين البلدان الأطراف في الاتفاقيات لكنه كان غير كاف بدليل أن زيادة التجارة البينية العربية تتطلب وجود هياكل إنتاج في الدول العربية قادرة على إنتاج السلع بالأنواع والكميات التي تحتاجها الأطراف الأخرى من الاتفاقيات بمعنى آخر أن تدفق السلع بين الأطراف يجب أن ينجم عن توفرها بكميات تزيد عن الطلب المحلي لكي يتم تصديرها للدول الأخرى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا كانت اقتصاديات الدول الأطراف تنتج نفس السلع ولا يوجد تنوع فإن التبادل التجاري يكون ضعيف بالإضافة إلى هذا هو أن الدول العربية اقتصادياتها تعتمد بالدرجة الأولى على تصدير خدمات وسلع أولية وتستورد سلع مصنعة.

كما تراوحت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية حوالي 9.32% وذلك خلال الفترة (2001-2005)[1] كما أن نسبة التبادل التجاري العربي – العربي لايشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التبادل الخارجي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (9) من خلال تطور التجارة العربية البينية ومساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، « مناخ الاستثمار في الدول العربية »، الكويت، 2006، ص 57.

جدول رقم (09):يوضح تطور التجارة العربية البينية ومساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية (2003-2008)

الوحدة (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	الصادرات					
الصادرات البينية للدول العربية (فوب)	25442	36099.9	48145.3	58473.1	70686.7	86843.8
نسبة الصادرات البينية إلى مجمل الصادرات العربية	%8.4	%9	%8.6	%8.6	%8.9	%8.3
	الواردات					
الواردات البينية للدول العربية (سيف)	23381.4	31497.4	44000.3	53470.5	63994.3	78198.9
نسبة الواردات البينية إلى مجمل الواردات العربية	%10.7	%10.9	%12.6	%13.3	%12.1	%11.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية ودولية وإقليمية، 2009 الملاحق (3/8) (4/8)، ص: 352-351.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن التجارة البينية تطورت من 2003 إلى 2008 بحيث بلغت الصادرات البينية عام 2003 بـــ: 25442 مليون دولار لتصل إلى 86843.8 عام 2008 وكذلك الواردات البينية فمن 23381.4 مليون دولار عام 2003 إلى 78198.9 مليون دولار عام 2008 وهذه الزيادة في التجارة البينية والارتفاع لا يعني كثيرا لإجمالي التجارة الخارجية العربية بحيث لم يتجاوز مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية 10% بدليل أن تقدير حجم التجارة البينية لعام 2006 بلغت حوالي 94.1 مليار دولار وهذا ما نسبته 9.2% من إجمالي التجارة الخارجية العربية شكلت منها الصادرات البينية ما نسبته 55.5% (52.2 مليار دولار) أما الواردات البينية نحو ما نسبته (41.8مليار دولار).

ومن خلال هذه الأرقام المنخفضة لابد من تشجيع التجارة البينية العربية وإعطاؤها أكثر حيوية وكذلك تشجيع التعاون بين الدول العربية من خلال تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وإعطاء الأولوية للتجارة العربية

وتخفيض الرسوم الجمركية عليها وتقديم كل المساعدات اللازمة لذلك كما ينبغي على التأكيد على أهمية التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال التجارة العربية وخاصة البينية لمواجهة الظروف والأحداث العالمية.

2-تدفقات رأس المال العربي: وهو أحد المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي وقد اعتبر هذا المدخل وسيلة لتحقيق أهداف التجمع العربي والمتمثل في التكامل الاقتصادي العربي وقد تجسد ذلك في عقد اتفاقيات بين الأقطار العربية وإنشاء منظمات عربية حكومية تسهم بطريقة مباشرة في انتقال رؤوس الأموال بغرض التنمية أو تمويل العجز في موازين المدفوعات كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أو صندوق النقد العربي أو المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والغرض منها تأمين المستثمر ضد المخاطر التجارية أما بالنسبة للاتفاقيات الجماعية المنظمة لحقوق وضمانات الاستثمار بين الأقطار العربية هي كالآتي:

- اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية لعام 1953.
- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية عام 1972 وجاءت هاته الاتفاقية استجابة للتطورات الجديدة للاقتصاديات العربية في السبعينات الناجمة من الزيادة في الإيرادات النفطية وزيادة قدرة الأقطار العربية النفطية على التوظيف بعض الأعمال في الخارج.
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية عام 1980 وصادف عليها في قمة عمان خلال المؤتمر العربي الحادي عشر.

لقد بذلت الدول العربية في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالخصوص الاستثمارات البينية العربية (تدفقات رأس المال العربي) سواء مواطنون عرب أو مؤسسات عربية معنوية بحيث ارتفعت الاستثمارات العربية البينية من (1.4) مليار دولار عام 1995 لتصل إلى (2.9) مليار دولار عام 2002 بنسبة نمو (1.7%)[1].

وهذا وحصلت السعودية ولبنان والسودان ومصر والإمارات المتحدة على النصيب الأكبر من الاستثمارات العربية البينية حيث بلغت نسبته حوالي (77%) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية وتحتل السعودية المرتبة الأولى بإجمالي استثمارات خلال الفترة (1995-2009) يقدربـــ: 64255 مليون دولار تليها السودان بحوالي 16366 مليون دولار ثم تليها لبنان بحوالي 14795 مليون دولار (أنظر الجدول رقم (12)).

[1] مؤسسة تشجيع الاستثمار، « تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية –حالة أردن- »، المؤتمر الدولي بعنوان (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)، بالجامعة الأردنية، 20- 22 سبتمبر، 2004، ص 748.

أما فيما يخص وضع الاستثمارات العربية البينية فإن يصعب ضبطها حيث تزداد مجالاتها أحيانا وتتراجع أحيانا أخرى وقد سجلت سنة 2006 تراجع الاستثمارات العربية البينية إلى النصف تقريبا مقارنة بسنة 2005 بحيث كانت سنة 2005 تقدر بـــ: 37263 مليون دولار أما سنة 2006 فهي تقدر بـــ: 16504 مليون دولار أما إذا نظرنا إلى الدول العربية بشكل فردي نجد بعضها عرف تحسنا والبعض الآخر عرف تراجعا.

ويعزى هذا الانخفاض الكبير إلى عدم تكرار الزيادة التي شهدتها الاستثمارات البينية الواردة إلى المملكة العربية السعودية عام 2005 وفي 5 دول زادت الاستثمارات العربية البينية والمرخص لها وهي: لبنان والإمارات وتونس والأردن واليمن وبينما شهدت 5 دول أخرى تراجع في الاستثمارات البينية وهي السعودية والسودان ومصر وسورية وليبيا.

ويغلب على الأموال العربية المستثمرة بينيا طابع الإعانات الحكومية الثنائية لدعم الميزانيات العمومية ، كما أن جل الأموال العربية المستثمرة في الخارج حوالي 800 مليار دولار حسيب تقارير رسمية [1]بحيث (85%- 90%) إلى الاستثمارات الحكومية وما نسبة (15%- 10%) إلى المؤسسات المالية العربية والقطاع العام هو المستفيد الأكبر وتتوزع هذه الاستثمارات البينية حسب القطاعات كالتالي[(2)]:

- 66%لقطاع الخدمات.
- 32% لقطاع الصناعة.
- نحو 2% لقطاع الزراعة.
- كما توجد دول عربية مصدرة للاستثمارات البينية وذلك لتوفرها على فوائض مالية وهو ما يوضحه الجدول رقم (10) خلال سنة 2006 أما القسم الثاني هو دول عربية مستضيفة للاستثمارات البينية وذلك لاحتوائها على مناخ استثماري مناسب وهو كما يوضحه الجدول رقم (11) خلال سنة 2006.

أما فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال 2006 فقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة القائمة بحوالي 7563 مليون دولار أي ما نسبته 43% من إجمالي الاستثمارات المصدرة بينيا أما الدول المستضيفة لها فتصدرت السعودية القائمة بحوالي 4837 مليون دولار أي ما يعادل نسبته 27.5%

[1] ,Alasraj Hussien, ferigen direct investment development policis in the arab countrie, MPRA,MUNICH,2005,P46.

[(2)] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، « واقع الاستثمارات العربية البينية»، مقال منشور على موقع الانترنت: www. Aljazeera. Net/NR/exeres/ 52B1A2D7-BEC3-465F-A/htm ملف معاين بتاريخ: 2010/09/11.

وبوجه عام تبقى الاستثمارات العربية البينية متدنية وذلك لوجود معوقات تحد من وتيرتها يمكن تصنيفها إلى عوامل وهي كالآتي[1]:

أ -المعوقات الهيكلية أو البنيوية:

-تخلف البنيات والهياكل الأساسية كالطرق والنقل والاتصالات...؛

-محدودية الأسواق المحلية مع ما يصاحبها من ضعف الطاقة الاستيعابية؛

-ضعف أداء أسواق مال العربية؛

-محدودية الأدوات الاستثمارية لدى المصارف.

ب -المعوقات التشريعية والقانونية وتشمل:

-عدم وضوح واستقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار؛

-عدم التزام بعض الحكومات بالاتفاقيات والقوانين الدولية؛

-تعقيدات في الأنظمة الضريبية وتشعبها.

جـــ- المعوقات الاقتصادية:

-عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية؛

-عجز إمكانيات التمويل المتاحة في معظم الدول العربية؛

-البطء في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي؛

-تقليص الإنفاق العام في العديد من الدول العربية وما ينتج عنه بطء في النشاط الاقتصادي.

د- المعوقات الاجتماعية والسياسية والإدارية والتنظيمية:

-افتقار المنظمة العربية إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

-تذبذب الأوضاع الأمنية؛

-نقص الخبرات الفنية والإدارية لتسيير المشروعات؛

-تعدد من مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل مع المستثمر؛

-التدخلات الحكومية في نطاق ممارسة المهام أو الصلاحيات.

---

[1] قويدري محمد، فرحي محمد، « أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي »، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية) بسطيف، 8-9 ماي، 2004، ص 683- 684.

جدول رقم (10): يوضح الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2006.

الوحدة (مليون دولار)

الدولة	المبلغ المصدر بينيا	نسبة إجمالي الاستثمارات المصدرة بينيا	عدد الدول المستقلة
الإمارات	7563	%43	8
الأردن	2905	%17	7
السعودية	2715	%15	7
الكويت	1794	%10	8
سوريا	783	%4	--
مصر	646	%3.7	-

المصدر: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (11): يوضح الدول العربية المستضيفة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2006.

الوحدة (مليون دولار)

الدولة	المبلغ المستضاف بينيا	نسبة إجمالي الاستثمارات البينية المستضافة
السعودية	4837	%27.5
مصر	3265.4	%18.58
تونس	2366.8	%13.47
لبنان	2325	%13.29
السودان	2004	%11.40
الأردن	1097.6	%6.25
اليمن	858.3	%4.88
ليبيا	461.4	%2.63
المغرب	350.1	%1.99

المصدر: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (12):يوضح الاستثمارات العربية البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف (1995- 2009) الوحدة (مليون دولار)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الإجمالي
السعودية	12.20	2.6	27	198	82	76.8	651.4	716.9	297.3	958	28797	1649	6388	12758	11623	64255.2
السودان	38.8	554	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	610	657	2455	2004	3339.8	4806.5	–	16366.5
لبنان	157.8	250	312	400	500	350	225	650	850	1050	1779.8	2266.8	3342.8	2661.1	–	14795.3
مصر	455	711	532	390	277	113	96.5	100.4	125.5	418	363.1	3273.6	1874.6	2422	1711.7	12863.4
الإمارات	–	–	–	380	176	196	215	217.5	650.2	525	0	2316	–	3559.7	3651.6	11887
الجزائر	3.5	–	–	122	85.8	347.5	350	54.6	80.4	263.3	260.55	–	476	5666	–	7709.65
المغرب	59.8	61.2	48	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	1105.4	1121.44	350.15	832.59	841.1	641.6	5881.27
سورية	333.5	303	328	212	224	8.7	43.5	46.5	42.4	427.2	955.4	225	370	1539.6	–	5058.8
تونس	54.7	70.2	135	290	506	49.1	69.1	75	67.4	107.3	153.76	2363.8	165.5	213.2	163.7	4483.76
الأردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21	17.6	27	299.43	959.9	816.45	473.2	756.3	3521.38
سلطنة عمان	4.2	24	18.7	42	45.8	–	–	–	–	62.6	573.31	–	2653.32	–	–	3423.93
اليمن	11.9	86	11	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	58.8	203.92	849.59	92.02	392.78	652.2	2737.91
ليبيا	–	–	–	–	–	80.4	85	82.7	102.6	23.6	300.3	246.4	302.1	31.6	47.5	1302.2
البحرين	13	–	–	16	14	–	217.4	159.6	191.7	274.2	–	–	–	–	–	885.9
فلسطين	250	–	24.8	56	–	–	–	–	–	0.3	0.49	–	–	–	–	331.59
قطر	–	–	–	54.4	58	61.8	65.5	68.5	10	–	–	–	–	–	–	318.2
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	7.2	5.1	–	12.3
الإجمالي	1430.1	2093.5	1589.6	2314.2	2183.4	1817.4	2646.9	2912.3	3843.6	5957.7	37263.49	16504.24	20660.38	35369.88	19247.6	155834.29

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

3- حرية العمالة العربية: ففي القرن الماضي بمراحل حيث في ظل الاستعمار الأوروبي انخفضت الهجرة البشرية بين الأقطار العربية وهذا نتيجة لفرض التجزئة على على الوطن العربي وفرض العزلة وتقييد السكان وكانت صور انتقال العمالة العربية في هذه المرحلة عبارة عن بعثات تعليمية أحرزت من خلالها بعض الدول العربية تقدما نسبيا في التعليم أما في النصف (½) الثاني من القرن العشرين فتميزت هذه المرحلةبإنتقال القوى العاملة العربية بدفعات قوية نتيجة لاكتشاف النفط واستغلاله في الخليج وليبيا وأصبحت هذه المناطق مناطق جذب للعمالة كما يمكن تصنيف الدول العربية إلى صنفين: الصنف الأول وهو الدول العربية المرسلة للعمالة والتي تتميز بقاعدة سكانية كبيرة نسبيا وهي: مصر، سوريا، الأردن، لبنان، اليمن والصنف الثاني وهو الدول العربية المستقلة للعمالة والتي تتميز بالقاعدة السكانية الضيقة وهي الدول النفطية كدول الخليج وليبيا.

أما عن حجم انتقال العمالة العربية بين الأقطار العربية ففي عام 1975 تجاوزت 1.8 مليون عامل منهم 1.3 مليون عامل من الأقطار العربية والباقي خارج الدول العربية وبالأخص من آسيا وفي 1980 قدرت العمالة المنقلة بـــ: 5.7 مليون عامل منهم 3.7 عامل من الأقطار العربية و 2 مليون من آسيا وفي عام 1983 قدرت العمالة بـــ: 5.39 مليون عامل منهم 3.14 مليون عامل عربي و 2.25 مليون عامل آسيوي[1].

أما عن أثر هجرة العمالة العربية على تنمية الاقتصاد العربي وتكامله تبرز في جانبين هما: الجانب الإيجابي والجانب السلبي.

فعن الجانب الإيجابي تعتبر العمالة العربية صورة من صور التعاون العربي وقد أبرز هذا التعاون درجة من الاعتماد المتبادل بينها وبالتالي فهي تغطي نسبة مهمة من الطلب على العمالة لتنفيذ الخطط التنموية وكذلك توفير النقد الأجنبي وتدعيم موازين المدفوعات بالنسبة للأقطار المرسلة أما عن الجانب السلبي فبالنسبة للأقطار المرسلة ظهور نقص في العمال الفنيين والمهرة كما أن هناك عدم تناسب بين الأجور وبين الإنتاجية بدليل أن الدور الذي يلعبه انتقال العمالة من منظور التكامل هو تحقيق الوضع الأمثل لتوزيع الموارد بين الأقطار العربية من خلال انتقال جزء من عناصر الإنتاج (عنصر العمل) من الأقطار التي فيها إنتاجية منخفضة إلى الأقطار التي فيها إنتاجية كبيرة وبالتالي تحقيق توزيع أكفأ لعناصر الإنتاج وهذا الشرط لا يتحقق إلا عندما تتساوى الأجور مع الإنتاجية الحدية وهذا الشرط غير موجود في الدول العربية كما أن التكامل لم يتحقق.

[1] علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص245.

إلا أن هناك جهود في سياق العمل العربي المشترك لانتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية عن طريق بعض الاتفاقيات الجماعية وهي:

- الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة رقم (2) لسنة 1967.
- الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة رقم (4) لسنة 1975.
- اتفاقية تنقل الأيدي العاملة في الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادرة في 1969/01/28.

ويبقى أثر هذه الاتفاقيات محدودا على تنقل الأيدي العاملة بسبب محدودية الأقطار العربية التي صادقت عليها وهي أقطار مرسلة للأيدي العاملة.

4- المشروعات العربية المشتركة: فهي وسيلة فعالة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي وإيجاد صيغة مرنة لمصالح كل الأطراف المعنية بهاو هي تلك المشروعات التي تشترك في إقامتها أطراف عربية في بلدين عربيين أو أكثر سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خدمي أو غيره تستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو مالي أو خدمي من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصاديات هذه الأقطار[1].في مطلع الخمسينات وخلال انعقاد الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي العربي كانت المشروعات العربية المشتركة مطروحة على جدول أعماله وقد تعثرت تلك المشروعات لأسباب كثيرة أهمها وبالدرجة الأولى المتعلقة بالتمويل وخلال المرحلة التالية وبالضبط في السبعينات حدثت زيادة كبيرة في عدد المشروعات العربية المشتركة وكان الهدف منها أن تكون مدخلا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بعد توفر التمويل وتحقيق عوائد نفطية كما ظهرت في المنطقة العربية بعض المشروعات العربية المشتركة ولقد اتضح عددها حتى أوائل الثمانينات بلغ 521 مشروعا وأن إجمالي رؤوس أموالها بلغ 31.2 مليار دولار[2] منها 252 مشروع عربي مشترك و 269 مشروع دولي مشترك وعددها عام 2000 بلغ حوالي 830 مشروعا (كما يشير الجدول رقم (13)) وأن إجمالي رؤوس أموالها بلغ حوالي 35.7 مليار دولار منها 391 مشروع عربي مشترك و 439 مشروع عربي دولي مشترك والجدول التالي يوضح هذا.

---

[1] علي لطفي، « الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي »، القاهرة، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 175.

[2] علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 251.

جدول رقم (13): يوضح بيان أعداد المشروعات العربية المشتركة العربية الدولية المشتركة ورؤوس الأموال لعام (2000).

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بالآلاف الدولارات)
المشروعات العربية المشتركة	391	21379968
المشروعات العربية الدولية المشتركة	439	14347943
الإجمالي	830	35727911

المصدر: علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

والمتتبع لهذه المشروعات يلاحظ أن تركزها في المراكز المالية المهمة سواء كانت عربية أم دولية وهذا لوجود وتوفر هياكل أساسية وخدمات متطورة بدليل أن التوزيع الهيكلي للمشروعات العربية المشتركة حسب دراسة قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن قطاع التمويل يحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية في هذه المشروعات المشتركة وقدر بحوالي 34.9% ثم تليها مشروعات الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بنسبة عددية تقدر بـــ: 24% و 21.3% رؤوس أموال من إجمالي الأموال المستثمرة في هذه المشروعات ثم يأتي قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـــ: 19% رؤوس الأموال من إجمالي الأموال المستثمرة.

وفي الأخير إن صيغة المشروعات العربية المشتركة تعتبر أداة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولإزالة العقبات من أمامه وذلك بما تضمنته من تحقيق للمصالح المشتركة لعدد من الدول وكذلك التنسيق الإقليمي وتقسيم العمل على المستوى العربي وزيادة القدرة الإنتاجية للبلاد العربية وتنشيط التبادل التجاري بينها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التكامل الاقتصادي العربي

قبل الخوض في الحديث عن العوامل المؤثرة في التكامل الإقتصادي العربي فلا بأس أن نشير إلى الشروط والعوامل التي تؤثر في الميكانيزمات المتولدة عن العملية التكاملية والتي لخصها "ناي" في النقاط التالية[1]:

1 -الشروط البنائية.

2 -الشروط الإدراكية.

أ/ الشروط البنائية: وهي كما يلي:

- التماثل أو التساوي الاقتصادي للوحدات؛
- قيمة النخبة المكملة من حيث الحجم بدليل أن أكبر نخبة مكملة هي التي تصبح قوة مؤثرة في المنطقة التكاملية؛
- التعددية وهي التخصص الوظيفي والشمولي واتجاه الإنجاز في كل دول الأعضاء هي شروط جيدة للاستجابة التكاملية في منطقة ما؛
- قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب مع المشاكل والأزمات التي قد تؤدي إلى ترجيح احتمال التغذية الرجعية للعملية التكاملية ستكون سلبية.

ب/ الشروط الإدراكية: وهي كما يلي:

- إدراك الإنصاف في توزيع المنافع أي كلما كان هناك وعي وإدراك من قبل صناع القرار في الدول الأعضاء حول الإنصاف والتساوي في توزيع المصالح بين الدول الأعضاء كلما توفر مناخ جيد ومناسب للتكامل؛
- إدراكات قوة الحجة الخارجية بمعنى الطريقة التي يدرك بها ويتجاوبوا بها صناع القرار داخل الدول الأعضاء بطبيعة الاعتماد على الخارج؛
- انخفاض التكاليف المتصورة بمعنى جعل التكامل يبدو أقل كلفة لدى الدول الأعضاء مما يسهل الحصول على موافقة الأطراف على الخطوات التي ستبدأ بها عملية الترابط الاقتصادي.

أما عن التكامل الاقتصادي العربي فهو صلب موضوعنا بحيث يواجه التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن أصعب الأزمات رغم وضوح هدفه والمتمثل في دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها وإعادة فصلها عن

[1] عامر مصباح، « نظريات تحليل التكامل الاقتصادي»، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 143.

الاقتصاد الرأسمالي باعتبارها الصيغة المثلى والقاعدة الأساسية نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية لصالح الوطن العربي ورغم ذلك لا تزال الطريق بعيدة لتشكيل هاته القاعدة و بالتالي فإن المزايا المحققة من جراء تحقيق التكامل العربي هو توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التخصص والإسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد وتحسين الموقع العربي في تقسيم العمل الدولي وزيادة قوة المساومة العربية[1].

ولهذا أمام هذه التحديات العالمية الحالية وفي ضوء ما يتحقق من فوائد ومزايا جراء تحقيق التكامل فمن الغريب ألا يتعمق وتتعزز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في زمن يتميز بعصر التكتلات الاقتصادية وظاهرة تدويل الحياة الاقتصادية وهذا راجع لعوامل وبالأحرى معوقات جعلته حبر على ورق وكذلك مجرد شعارات حماسية دون التطبيق الفعلي وما يؤكد ذلك التفكك الملاحظ على الدول العربية والأزمات والمشاكل التي تعترضها لدى سوف نتعرض من خلال هذا المطلب لأهم المعوقات والعوامل التي أثرت عليه.

إن أول هاته الأزمات أو المعوقات هي تفاوت وعدم تكافؤ النمو الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية والمتمثلة في التبعية والتخلف ما نتج عنه تقسيم دولي غير متكافئ فرضت على الوطن العربي في فترة الاستعمار ويجدر بنا أيضا ملاحظة بعض العوامل الأخرى هي:

- أن معظم التجارة العربية البينية تقع داخل المناطق الفرعية حيث أن 75% من تجارة دول مجلس التعاون مع الدول العربية هي تجارة بين دول المجلس ذاتها بالمقام الأول؛
- تشابه نمط التجارة العربية البينية بنمط تجارتها الغير العربية؛
- إستحواد الدول التي تنتهج سياسات ونظم تجارة حرة على الجزء الأكبر من التجارة العربية البينية مما يشكل تفاوت في حجم التجارة البينية بين الدول العربية؛
- ضعف التدفقات الرأسمالية إلى البلدان العربية بسبب عدم قدرة هاته الأخيرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية مما يساعدها على إتمام العملية التكاملية على الصعيد الدولي؛
- عدم تحقيق التنويع في المنتجات بسبب المحدودية وارتفاع التكاليف للقيام بالمشروعات والأعمال وبالتالي تحد من التجارة مما يؤثر على القدرة التنافسية؛

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، « التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل »، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 107.

- وجود العقبات الإدارية والنقدية والمالية والجمركية التي تحول دون انسياب السلع والأموال وتنقل الأشخاص من ثم عدم تحقيق التكامل[1]؛
- نقص الإدارة والتعاون الحكومي وضعف الثقة بين الحكومات العربية والذي سببه سياسي وليس اقتصادي فأدى إلى ظهور خلافات سياسية بين الحكومات مما يساهم في إعاقة مسيرة التكامل لديها؛
- أثر الأوضاع الدولية في رسم التعاون الاقتصادي العربي المطلوب وبالأخص العولمة دون ضوابط اقتصادية واجتماعية قد يقود إلى تهميش بعض الدول العربية وخاصة الصغيرة منها إذا لم تنسق الدول العربية مواقفها وتنظم تعاونها باتخاذ موقف موحد اتجاهها؛
- سوء الهياكل الاقتصادية لكثير من الدول العربية؛
- عدم اشتراك القطاع الخاص في عملية التكامل الاقتصادي وسيطرة المؤسسات الحكومية؛
- تنوع العملات العربية مما يخلق صعوبة في إجراءات الدفع؛
- غياب المشاركة الشعبية وعدم وجود رأي عام ضابط لتحقيق المشروع[2].

ولهذا وفي رأينا أن هناك شروط أساسية لنجاح أي تعاون اقتصادي عربي أيا كان شكله ودرجته مهما كانت الإجراءات العملية المتخذة لتفعيل التعاون العربي الاقتصادي.

أولا: النظر إلى التكامل الإقتصادي العربي بحد ذاته وخاصة في ضوء الأوضاع الراهنة وأن نتوجه إليه دون أي التزام بالجوانب السياسية.

ثانيا: التدرج والشمول: بمعنى التدرج في تطبيق التكامل في محتواه وشموليته وكذلك في برنامجه الزمني وارسم هذا التدرج يجب الاستفادة من تجربة الآخرين وبالأخص الأوروبيين مع الأخذ بالحسبان الفرو قات التي تميزنا عنهم.

ثالثا: جدية التطبيق ومصداقيته لأن الاتفاقيات تقاس قيمتها بمقدار تطبيقها وفاعليتها وجديتها ونخص بالذكر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأن تنفيذها بدأ وأن أهم ما يعرضها للخطر هو عدم تنفيذها بمصداقية جادة وبروح منفتحة[3].

---

(1) سليمان المنذري، « الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية »، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1995، ص 23.

(2) عبد الوهاب رميدي، « واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة »، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، ص 105.

(3) إسماعيل صبري وآخرون، « التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة »، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ط1، 2000، ص 160.

ونخلص إلى القول على الرغم من كل المعوقات التي وقفت في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك وأثقلته وأثرت في مرونته فإنه مازال مطلبا حتميا وملحا لإعادة تفعيل وتنشيط التجاري البينية على الرغم من تدنيها بل لا بد من إزالة كل القيود التي تعترضها والتي من شأنها أن تعيق انسيابها بين الدول العربية وفي الوقت نفسه لابد من تعزيز القدرات الإنمائية للدول العربية على أساس تكاملي واهتمام كل قطر عربي بإنتاج السلع وفق المزايا النسبية التي يتمتع بها لتجنب التماثل في الهياكل الإنتاجية وتنافسية السلع المتشابهة التي وقفت في تطوير التجارة البينية.

المبحث الثالث: مجلس التعاون الخليجي كنموذج للتكامل الاقتصادي المدعم للتجارة البينية

كان لتجربة مجلس التعاون الخليجي الأثر الإيجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة إذ حافظ المجلس على وجوده منذ سنة 1981 وحتى الوقت الراهن بغية تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها لدى تهدف الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس وكيفية تأثير المراحل التكاملية للمجلس وقيامها على التبادل التجاري بينها.

المطلب الأول: مسيرة مجلس التعاون الخليجي

كان قرار قيام المجلس وذلك في 21 رجب 1401 الموافق لـــ25 مايو 1981 تجسيدا لواقع تاريخي واجتماعي بحيث تتميز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها كلها عوامل خلقت تقارب وترابطا بين سكان المنطقة والمتمثلة في البلدان الخليجية الستة وهي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وسلطنة عمان من زاوية أخرى يمثل قيام مجلس التعاون الخليجي ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية كما يمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لتحقيق نوع من الوحدة العربية الإقليمية بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل وبالرغم من أن قيام مجلس التعاون الخليجي كان وفق نظرية ومبادئ التكامل المشابهة لحالة الإتحاد الأوروبي إلا أنه كيف المفاهيم طبقا لحاجاته فهذا المجلس جاء بهدف الوصول إلى مستوى أعمق من التعاون.

وقد حقق المجلس في السنوات الأولى من مشواره التكاملي العديد من الإنجازات ففي الخمس سنوات الأولى من عمر المجلس كان سجل الالتزام بتطبيق الاتفاقية وما كان يتفق عليه من قرارات يعتبر أمرا مدهشا وواعدا في المسيرة بالمقارنة مع الترتيبات الإقليمية الأخرى في الدول النامية.

ويعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي أو إتحاد اقتصادي ولهذا فإن دول المجلس للتعاون الخليجي شرعت منذ البداية على تحقيق التكامل والترابط في المجال الإقتصادي باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية لإنشاء « منطقة التجارة الحرة لدول المجلس » وفق

الاتفاقية الإقتصادية المبرمة في نوفمبر 1981 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983 واستمرت نحو 20 عاما إلى نهاية 2002 ثم حل محلها الإتحاد الجمركي لدول المجلس[1].

وكان الهدف الأساسي من قيام مجلس التعاون الخليجي هو تعزيز وتأطير وتأسيس التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء هذا التعاون القائم فعلا في معظم المجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو غيرها من مجالات التعاون الإقليمية ففي المجال الإقتصادي باعتباره في مقدمة المجالات التي تسعى دول المجلس إلى تعزيزه، أكد النظام الأساسي وهذا ما حددته المادة (4) الرابعة من الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي على النحو التالي[2]:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها؛
- وضع أنظمة متماثلة بما في ذلك الشؤون الآتية:
  - الشؤون الإقتصادية والمالية؛
  - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات؛
  - الشؤون التعليمية والثقافية؛
  - الشؤون الاجتماعية والصحية؛
  - الشؤون الإعلامية والسياحية؛
  - الشؤون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة ... وتشجيع القطاع الخاص.

ووفقا لهذه الأهداف الشاملة جاءت الاتفاقية الإقتصادية الموحدة لتضع الخطوات العملية لتنفيذها مرورا بالخطوط العريضة للعمل الإقتصادي الخليجي المشترك في كل مجال من مجالاته وصولا إلى الوحدة الإقتصادية الكاملة.

وهناك أسس رئيسية حددتها الاتفاقية الإقتصادية الموحدة لتحقيق التكامل الإقتصادي الخليجي أهمها[3]:

- تحرير حركة الموارد الإقتصادية بين الدول الأعضاء بإزالة جميع القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال؛

---

(1) عبد العزيز الحمد العويشق، « التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الإتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها »، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2004.

(2) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، « المسيرة والإنجاز»، الرياض، ط4، 2009، ص:59.

(3) جاسم بن محمد ألقاسمي، « التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته »، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص: 50.

- توحيد التعريفة الجمركية وإيجاد درجة من الحماية الجمركية المشتركة اتجاه العالم الخارجي؛
- تنسيق الخطط الإنمائية والسياسات البترولية داخليا وخارجيا؛
- التعاون في مجال نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا في تنمية الموارد البشرية؛
- ربط ودعم التجهيزات الأساسية كشبكة النقل والمواصلات؛
- تنسيق السياسات والأنظمة المالية والنقدية والتجارية فيما بينها؛
- تحقيق المواطنة الإقتصادية بالوصول إلى حرية ممارسة النشاط والتملك والتسوية في المعاملات بين المواطن المحلي والمواطن من إحدى دول الأعضاء؛
- تنسيق التعاون مع العالم الخارجي في مجالات الاستطلاع وتقديم المعونات للتنمية.

وبعد 20 عاما من الاتفاقية الإقتصادية الموحدة جاء قرار قادة دول المجلس بتعديل الاتفاقية لتتناسب مع المستجدات والمتغيرات الإقليمية الدولية حيث تم التوقيع على التعديل في ديسمبر 2001 مع انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان وهذا التعديل هو بمثابة إعادة تحديد للمنهج الإقتصادي لمجلس التعاون في مختلف تفصيلاته ليتوافق مع المتغيرات الإقتصادية العالمية وتحقيق المواطنة الخليجية حيث جاءت الاتفاقية الإقتصادية الجديدة تطويرا شاملا للاتفاقية الإقتصادية التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 والتي أرست قواعد العلاقات الإقتصادية بيت الدول الأعضاء و أنشأت بموجبها منطقة التجارة لدول مجلس التعاون.

وتتضمن الاتفاقية الجديدة نصوصا جديدة ومطورة تطويرا جذريا تعكس قرارات المجلس الأعلى وتوجيهاته ومستجدات العمل المشترك مثل الإتحاد الجمركي (الفصل الأول)، والسوق الخليجية المشتركة (الفصل الثاني)، والإتحاد النقدي والاقتصادي (الفصل الثالث) وكذلك تخصص هاته الاتفاقية الجديدة فصلا مستقلا عن التكامل الإنمائي بين دول المجلس (الفصل الرابع)، وتنمية الموارد البشرية (الفصل الخامس)، وفصل عن التعاون في المجال البحث العلمي والتقني (الفصل السادس) وفصل عن النقل والمواصلات والبنية الأساسية (الفصل السابع).

وتختلف تنفيذ هذه الاتفاقية الجديدة عن سابقتها بأسلوب وآلية تنفيذ لا تقتصر على الحث على التعاون فقط والتنسيق بين الدول المجلس وإنما تتعدى ذلك إلى تبني برامج محددة وصريحة وآليات قابلة للتنفيذ كما يحتوي (الفصل الثامن) على آليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات التي قد تنشأ.

وتطوير هذه الاتفاقية جاء بمثابة وقفة لتقويم العمل الإقتصادي الخليجي خلال العشرين عاما الماضية وللتعرف على مدى استجابتها للاحتياجات الحالية والمستقبلية التي لم تكن بارزة حينئذ أثناء إعداد بنود الاتفاقية الإقتصادية

القديمة مثل الانتقال إلى الإتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة وكذلك انضمام غالبية دول المجلس إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

وقد صمم لمجلس التعاون لجان وزارية قادرة على التحكم فيه والتنسيق بين دول المجلس والتي تعمل على إيجاد وسائل لتنفيذ الأهداف التي تضمنها النظام الأساسي والاتفاقية الإقتصادية كما تتولى هذه اللجان تنفيذ القرارات والتوصيات التي يوافق عليها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري إلى جانب ذلك فإن اللجان الوزارية تنظر إلى المبادرات والقضايا التي ترد إليها من الدول الأعضاء واللجان الوزارية الأخرى والأمانة العامة وترفع هذه اللجان للمجلس الوزاري توصياتها بشأن القضايا التي تعرض عليها وتقوم اللجان بما يلي:

- إقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات؛
- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ[2].

كما جاء قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21-22 ديسمبر 2002 قيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس في 01 جانفي 2003 وجاءت هاته الخطوة لتكملة مسار عملية التكامل نظرا للأسس التي جاءت بها وهي[3]:

- تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي تتضمن فرض رسوم جمركية موحدة بنسبة 5% على جميع السلع المستوردة؛ تعامل السلع المنتجة داخل الإتحاد الجمركي بنفس المعاملة التي تعامل بها السلعة الوطنية من تنقل بحرية بين دول الأعضاء؛
- نظام قانون جمركي موحد ولوائح مماثلة وأنظمة مماثلة في جميع دول المجلس؛
- إعتبار أي منفذ جمركي بدول المجلس سواء كان بري أو بحري بدول المجلس نقطة دخول واحدة لأية دولة عضو بالنسبة للبضائع الأجنبية؛
- إنتقال السلع بين دول المجلس دون أي قيود سواء جمركية أو غير ذلك.

---

(1) علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

(2) محمد خليل المتزلاوي، « التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي »، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد و الإدارة، 2002، ص 47.

(3) الأمانة العامة لمجلس التعاون، الإتحاد الجمركي لدول مجلي التعاون لدول الخليج العربية، 2003.

أما عن السوق الخليجية المشتركة وتنفيذا للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين ديسمبر (2002) بشأن استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007 فإن المجلس الأعلى أعلن انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من الأول من جانفي 2008.

وتعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الإقتصادية بان يعامل مواطنوا دول المجلس الطبيعيون والإعتباريون في أي دولة من دول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الإقتصادية وعلى وجه الخصوص مايلي[1]:

- مزاولة جميع الأنشطة الإقتصادية والاستثمارية والخدمية؛
- ممارسة المهن والحرف؛
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات؛
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية؛
- التأمين الاجتماعي والتقاعد؛
- تملك العقار؛
- تنقل رؤوس الأموال؛
- المعاملة الضريبية؛
- الإستفاذة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية؛
- التنقل والإقامة.

كما تهدف السوق الخليجية المشتركة بداك إلى إيجاد سوق واحدة لإستفاذة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة وفتح مجال للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ورفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس.

أما عن التعاون النقدي (الإتحاد النقدي) يجري العمل حاليا على تطبيق الجدول الزمني النقدي والذي أقره المجلس الأعلى في قمة مسقط (2001) لتحقيق متطلبات الإتحاد النقدي وتحقيق مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية وفي ديسمبر 2005 تم الموافقة على معايير

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون، إعلان السوق الخليجية المشتركة ، 2007.

التقارب الإقتصادي اللازمة لقيام الإتحاد النقدي بالإضافة إلى انتهاء من مسودة التشريعات والأنظمة الخاصة بالسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة ووضع وإدارة السياسة النقدية الموحدة[1].

المطلب الثاني: تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس ونتائجها

ترجع أهمية تحليل التجارة البينية لدول المجلس إلى العديد من العوامل نذكر أهمها في عاملين هما:

- معظم الدراسات التحليلية المتعلقة بالتجارة البينية تتم في الدول الأوروبية أو دول منطقة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) والقليل من هذه الدراسات التي تتم في دول أو تكتلات أخرى خاصة الدول النامية.
- مساعدة المسؤولين على تبني السياسات الملائمة وبالتالي إمكانية تحقيق النتائج الأفضل كما أن تحرير التجارة البينية سيحقق لنا مزايا وفوائد ناتجة عن التبادل والتخصص والتوسع في الإنتاج والتنوع والوفورات وهناك رأي يقول أنه إذا كانت التجارة القائمة هي تجارة بينية فإن تعديل الصناعة لتتناسب وقوى التنافس البيني تكون أسهل مما لوكانت قامة على أساس الميزة النسبية.

وتهدف دراسة تحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون لإظهار أثر قيام الإتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها باعتباره مرحلة مهمة من مراحل التكامل الإقتصادي حيث تم تشكيل الإتحاد الجمركي في يناير 2003 وهو نقلة نوعية لمسيرة العمل الإقتصادي المشترك لأنه يقوم على توحيد التعريفة الجمركية (5%) وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة بحيث بلغ إجمالي التبادل السلعي بين دول المجلس لعام 1993 حوالي 11.1بليون دولار ليرتفع خلال الفترة (1993-2002) إلى 18 بليون دولار وبلغ متوسط حجم التجارة البينية للفترة (1993-2003) أكثر من 15.2 بليون دولار أي بمتوسط معدل زيادة سنوية للتجارة البينية خلال هاته الفترة حوالي 5% .

وخلال عام 2003 وهي السنة الأولى لقيام الإتحاد الجمركي أرتفع حجم التجارة البينية إلى 21.5 بليون دولار وبلغت الزيادة السنوية لمعدل التجارة البينية حوالي 19.5% أي ثلاث أضعاف المعدل في السنوات العشر السابقة (1993-2002) [2].

---

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون، التقرير السنوي للمسيرة، 2008.

[2] عبد العزيز الحمد العويشق، « التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الإتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها »، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 2004.

ويوضح الجدول التالي إجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس وحصة كل دولة من الإجمالي خلال الفترة (1993-2003) .

جدول رقم (14): يوضح حجم التجارة البينية لدول المجلس خلال الفترة (1993-2003)

الوحدة: (مليون دولار و %)

السنة	حصة كل دولة من إجمالي التجارة البينية لدول الخليج						الإجمالي
	الكويت %	قطر %	سلطنة عمان %	السعودية %	البحرين %	الإمارات %	
1993	5	4	17	31	17	26	11110
1994	7	4	16	30	16	27	11623
1995	7	4	15	33	16	26	13233
1996	7	4	14	36	16	24	14580
1997	7	4	15	35	15	24	15559
1998	7	5	18	30	10	30	14328
1999	7	5	17	32	10	30	14427
2000	8	4	18	32	10	29	16644
2001	7	4	18	31	10	29	16689
2002	7	4	17	33	10	29	18009
2003	6	4	16	36	10	28	21524

المصدر: عبد العزيز أحمد العويشق، مرجع سابق.

وخلال عام 2003 شكل حجم التجارة البينية للمملكة العربية السعودية مع بقية دول المجلس نسبة 36% ثم تليها الإمارات العربية بنسبة 28% ثم سلطنة عمان بـــ16% ثم تليها البحرين بـــ10% ثم تأتي الكويت بـــ6% وأخيرا قطر بنسبة 4% وهذا ما يوضحه الجدول السابق.

والمتتبع لحجم التجارة البينية لدول المجلس يلاحظ تطورا كبيرا بحيث ارتفعت إجمالي الصادرات البينية لدول المجلس من حوالي 5.5 بليون دولار عام 1993 إلى 9.4 بليون دولار عام 2002 ثم إلى 11.7 بليون دولار عام 2003 وهي السنة الأولى لقيام الإتحاد الجمركي أما بالنسبة للواردات فبلغ إجمالي الواردات البينية لدول المجلس 5.6 بليون

دولار في عام 1993 وارتفعت إلى 8.6 بليون دولار في عام 2002 ثم إلى 9.8 بليون دولار عام 2003 و يوضح الجدول التالي حصة كل دولة من الصادرات والواردات من التجارة البينية معبرا عنها بالنسب المئوية.

جدول رقم (15) : يوضح حصة كل دولة من دول المجلس من التجارة البينية (1993-2003)

الوحدة (بالمائة %)

الدولة	حصة كل دولة من الصادرات البينية			حصة كل دولة من الواردات البينية		
	1993	(1993-2002)	2003	1993	(1993-2002)	2003
السعودية	%50	%50	%53	%11	%14	%17
الإمارات	%27	%28	%26	%24	%27	%30
سلطنة عمان	%10	%11	%12	%24	%22	%21
البحرين	%6	%6	%4	%28	%21	%18
قطر	%4	%3	%2	%5	%5	%5
الكويت	%2	%3	%2	%8	%11	%11

المصدر: عبد العزيز الحمد العويشق، مرجع سبق ذكره.

ونلاحظ من خلال الجدول ارتفاع أرقام الصادرات البينية عن أرقام الواردات البينية وهذا التباين راجع بشكل أساسي إلى تباين أرقام صادرات الدول المجلس إلى دول الإمارات وكذلك إلى أرقام دولة الإمارات من الواردات من دول المجلس.

كما تعتمد دول المجلس وتحافظ على مستوى مرتفع من الإنتاج التجاري وذلك من خلال الأفضلية التي حققتها (الأفضلية النسبية) في منطقة الـــ:" مينا " وذلك لتبؤها مرتبة عالية في تكامل سوق العمالة وذلك من خلال تركز معظم التدفق داخل المنطقة وعملات قابلة للتحويل مع أسعار صرف إسمية ثابتة وحركة حرة لرأس المال.

وشكلت أنظمتها المالية المتقدمة فضلا عن ذلك حافزا مهما لتعزيز تكاملها مع الاقتصاد العالمي كما كان للإصلاحات المتخذة في دول المجلس دور كبير في زيادة التجارة البينية بتكثيف جهودها عبر تقديم خطط وإجراءات لتعزيز نمو القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية[1].

[1] البنك الدولي، تقرير « التجارة و الاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا »، دار الساقي، بيروت، 2004، ص 164.

ولتحرير التجارة أثر على بعض القطاعات والصناعات فيكون هناك رابح وخاسر وبالتالي يجب أن تكون وتيرة الإصلاحات شاملة وأن تأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي من الممكن أن تكون فيها تكاليف مرتفعة.

أما النتيجة المستخلصة من تحليل التجارة البينية لدول المجلس هو أن التبادل التجاري قد قفز فترة ملحوظة خلال السنة الأولى من قيام الإتحاد الجمركي مقارنة بالسنوات العشر السابقة لقيام الإتحاد كما لا ننسى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول المجلس (1983-2002) صاحبها ارتفاع ملحوظ في معدلات التجارة البينية في السنوات الأولى من قيامها إلا أن تلك المعدلات انخفضت بل كان سالبا في بعض السنوات نتيجة لاستمرار بعض معوقات التجارة البينية والحروب بالأخص حرب الخليج الأولى.

مماسبق يتضح لنا بأن التجارة البينية في مجلس التعاون بإمكانها أن تلعب دورا حيويا في تشجيع وتعزيز التكامل بحيث تطورت من 15 مليار دولار سنة 2003 إلى 61 مليار دولار سنة 2009 [1]سبب في ذلك هو أن هذا النوع من التجارة (التجارة البينية) بإمكانها أن تزدهر حتى في حالة الأوضاع التي تكون فيها هياكل الإنتاج والتجارة فيما بين الشركاء التجاريين تنقصها التكاملية الفعالة كما هو الحال السائد الآن بالتالي تستطيع دول المجلس استنباط آليات لتطوير التجارة البينية بينها وإحدى هذه الآليات مثلا من خلال ترتيبات المساهمة الإنتاجية على المستوى الإقليمي والتي تتضمن البدء بعمل جزء من عملية التصنيع لسلعة محددة في بلد ما من دول المجلس وتحويل النشاط الآخر لدولة أخرى في عملية أخرى كأن تنتج هيكل السيارة في دولة (أ) ثم يشحن إلى الدولة (ب) لأجل التجميع مع الأجزاء الباقية ومن تم إعادتها إلى الدولة (أ) عبر الإقليم، وحسب رأي بعض الخبراء الاقتصاديين فإن ترتيبات المساهمة في الإنتاج بين الدول أدت إلى تحقيق مستوى عال من التجارة البينية بين دول التكامل القائمة.

وللحفاظ على معدلات نمو مرتفعة في المستقبل للتجارة البينية سوف يتطلب تحقيق تعاون وتكامل أعمق عن طريق تطوير التكامل الرأسي لهيكل الإنتاج في الإقليم وهذا من شأنه يجعل دول المجلس تتخصص قي خطوط مختلفة للإنتاج الصناعي و بالتالي الزيادة في حجمها وكذلك مراجعة معوقات التجارة البينية وإزالتها و استكمال مراحل التكامل فيما بينها لتعظيم وتعميم الفائدة.

[1] عبد الرحمان بن حمد العطية، كلمة افتتاحية للقمة الخليجية 31، 2010

المطلب الثالث: السياسات المثلى لزيادة مساهمة التجارة البينية

هناك العديد من السياسات الضرورية التي ينبغي تبنيها والتي تساعد بدورها على تنشيط وزيادة التجارة البينية وأهم هذه السياسات[1]:

1 -العمل بشكل إيجابي مع متطلبات مرحلة الإتحاد الجمركي لتحقيق متطلبات التكامل الإقتصادي:

بحيث في هذه المرحلة ينبغي التعامل مع المستجدات العالمية والمتسارعة التي تشهدها الساحة الإقتصادية الدولية في العالم مع ما يعنيه من اتجاه نحو إزالة كافة المعوقات أمام حركة انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر حدودها والتعامل مع تزايد دور منظمة التجارة العالمية والدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في تدويل عملية إنتاج السلع والخدمات هذا ما يستوجب معه تسريع خطي لمتطلبات الإتحاد الجمركي ووضع السياسات التي تتماشى مع هذه المستجدات.

أما لب متطلبات الإتحاد الجمركي هو إقامة الجدار الجمركي الموحد تجاه العالم الخارجي وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة بين دول المجلس مع التركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية التي تتلاءم مع موارد وظروف دول المجلس ومراجعة كافة السياسات والتشريعات الإقتصادية بحيث تكون متقاربة ومنسجمة.

كما أن قيام الإتحاد الجمركي سنة 2003 كمرحلة سبقت السوق الخليجية المشتركة أمر تحتمه المستجدات التي أحدثتها اتفاقيات الـــOMC وذلك بهدف التعامل مع الدول الأخرى كوحدة واحدة ووضع الآليات المشتركة.

2 -العمل على جذب وتوطين الاستثمارات المختلفة:

وذلك من خلال جذب وتوطين الاستثمارات المحلية والإقليمية وتوجيهها لخدمة التكامل من جهة وجذب الاستثمارات الأجنبية ذات التقنيات العالية من جهة أخرى.

كما أن قواعد و لوائح التجارة المعقدة وغير الشفافة – خاصة التي تتضمن قدرا كبيرا من السلطة التقديرية للإدارة وتمنح معاملة تفضيلية لمجموعات منتقاة من المنتجين والمستهلكين- لعنة تصيب نظام الإدارة الجيد والشفافية و إنشاء ساحة ممهدة للعب وجميعها عناصر ضرورية للاستثمار الأجنبي والمحلي الكفء[2].

---

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] روبرت شيرر، « جدول أعمال للتجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي»، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 38،صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001، ص 15.

فمازالت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس ككل أقل من مثيلاتها في بعض دول تكتل الآسيان فمثلا في سنة 1990 وصل معدل الاستثمار في تايلاند إلى أكثر من 41% أما في دول المجلس لم يتجاوز 19 % وبالتالي وجب على دول مجلس التعاون الخليجي على تحسين المناخ الاستثماري لديها لكي تستطيع جلب أكبر عدد من الشركات الأجنبية فالاستثمار يهمه وجود تشريعات وقوانين واستقرار سياسي ووضوح في السياسات الإقتصادية ككل وأهم مقومات نجاح جذب الاستثمار هو خلق قاعدة معلومات صناعية خليجية موحدة توفر المعلومة الدقيقة للمستثمرين بما يساعدهم اتخاذ قرار الاستثمار المناسب بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات والتعامل بالشفافية .

3 - تنويع القاعدة الإنتاجية:

ينبغي على دول المجلس اعتبارها من أولويات السياسات الاقتصادية التي يجب العمل بها وذلك لتذبذب أسعار النفط التي تسعر في الأسواق العالمية الأمر الذي يجعلها في حالة عدم استطاعة لرسم موازناتها المالية ومعرفة حجم الموارد المالية ومصروفاتها وبالتالي يتعين عليها الاهتمام بالقطاعات الأخرى خارج النفط وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذه الإستراتيجية تتطلب الكثير من الجهد والسياسات التي تحقق نجاحها كالحوافز والدعم والتسويق بحيث مثلا في السعودية نلاحظ أن القطاع النفطي لديه الحصة الكبيرة من الأموال المستثمرة من التركيب الصناعي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (16)

الجدول رقم (16): يوضح قيمة رأس المال المستثمر في السعودية في مختلف الصناعات

الوحدة (مليون دولار)

البيان	2007	2008	الإجمالي
الصناعات الغذائية والمشروبات	20533.07	23070.67	43603.74
صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة	-	1463.8	1463.8
صناعة الخشب والفلين ومنتجاتها	1146.13	1048.53	2194.66
الصناعات الورقية	-	2651.15	2651.15
الصناعات البترولية والكيميائية	-	51902	51902
الإجمالي	21679.2	80136.15	101815.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرة الإحصائية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2009.

بحيث يبين الجدول رقم (16) تركز الأموال المستثمرة في الصناعات البتر وكيماوية بحيث بلغت 51902 مليون دولار سنة 2008 ونفس الشيء بالنسبة لباقي دول الخليج لأن هذه الصناعات تعتمد بالدرجة الأولى على النفط وهذا ما يفسر سبب تشابك نمط الإنتاج في دول الخليج وخلق صناعات متنافسة وغير متكاملة الأمر الذي أدى إلى بقاء المستوى المتدني للتجارة البينية لهاته الدول ومعنى هذا أن جهود التنويع الاقتصادي على الصناعات المرتبطة بالنفط لم يكن لها أثر ملموس في رفع مستوى التجارة البينية.

ومن هنا لا نستطيع التقليل من تأثير أسعار النفط على معدلات النمو العالية التي حققتها دول المجلس بعد عام 2003 بحيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 حوالي 26%[1] ويمكن القول أن إيرادات دول المجلس الإجمالي ترتفع مع ارتفاع أسعار النفط وتنخفض مع انخفاضها ويتبع ذلك انخفاض أو ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع أو انخفاض التجارة البينية تبعا له وهو يثبت أن التجارة البينية نفسها هي متغير تابع لتغيرات أسعار النفط.

وإن ما تواجهه دول مجلس التعاون فيما يتعلق بتقلبات أسعار النفط وتذبذبها يدفعها إلى ضرورة الاهتمام بتنويع مصادرها وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لعائداتها ليتسنى لها تجنب هذه التقلبات ومجابهة المخاطر بأقل التكاليف لذا وجب على دول المجلس بإعادة هيكلة اقتصادها بالقيام بـــ[2]:

- إجراء مسح تفصيلي للإمكانيات والموارد والقطاعات الإقتصادية لكافة دول المجلس حتى يتسنى لهم معرفة كل اقتصاد بالتحديد عن طريق أوجه الشبه والاختلاف؛
- الإنتقال من الاعتماد شبه الكامل على النفط إلى تشجيع القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات؛
- تفعيل دور القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) خاصة في المشاريع الموجهة للتصدير؛
- الإعتماد بشكل متزايد على الخدمات لأنها أظهرت منافع كبيرة من تحرير تجارة السلع؛
- تشجيع قطاع الزراعة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتقليل من الفاتورة الغذائية وهذا لا يتحقق إلا بدعم الاستثمار في هذا القطاع وإقامة البنية التحتية له وتشجيع الأبحاث فيه؛
- توطين موارد المجلس توطينا جغرافيا يحقق الجدوى الإقتصادية* والاستخدام الأمثل لها.

---

(1) أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، « العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي »، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 55.

(2) عباس بلفاطمي، جمال بلخباط، « تحديات الاندماج الخليجي»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، جامعة الشلف، 2008، ص55.

* الجدوى الإقتصادية: هي أسلوب عملي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي.

4 -تشجيع قيام المشاريع المشتركة: وذلك من خلال الفلسفة التي يقوم عليها التكامل الإقتصادي والقائم على تعزيز الشراكة الإقتصادية عن طريق تكوين تحالفات إستراتيجية وقيام مؤسسات وشركات ودمجها بغية خلق شركات كبيرة قادرة على المنافسة القوية والأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

والطريقة الملائمة في رفع نسبة التجارة البينية هي الاتفاق على إقامة صناعات مشتركة بعد أن ألغت التطورات التكنولوجية المنتشرة من الفروق والحساسية التي كانت موجودة لبعض الدول من أنها قد تتخصص في إنتاج سلعة أقل في الأهمية من سلعة أخرى مثلا إنتاج الملابس لبعض الدول في حين أن دولا أخرى تتخصص في إنتاج السلع الصناعية المتقدمة كالسيارات فالتطور التكنولوجي ألغى هذه الفروق لأنه في الوقت الراهن لا توجد سلعة صناعية يتم إنتاجها في بلد واحد وإنما تعددت مراكز إنتاجها وإذا كانت هناك فكرة إنتاج هاتف خليجي أو سيارة فإنه يتم إنتاجه في أكثر من دولة خليجية ومن تم لا يحتكر أي بلد شرف إنتاج هذه السلعة.

5 - تطوير الخدمات المساندة لنمو التجارة البينية: إن السوق الموحدة سوف تضيف حركة جديدة من الخدمات بسبب حجمها الكبير وتكون هذه الخدمات مصاحبة للتجارة البينية مثل النقل والشحن والتأمين والتسويق والتمويل التي تعتبر من مستلزمات نجاح هذه التجارة وهذا ما تناولناه في الفصل الثاني حول تسهيلات التجارة في إزالة العقاب أمام التجارة ولدعم التكامل الإقتصادي.

فالاستخدام الأمثل للموارد التمويلية الخاصة بالمؤسسات المصرفية والمالية وتطوير خدمات التسويق مثل توفير المعلومات والبيانات والترويج والتسعير ...الخ كلها ذات أهمية وتزيد وتساعد في نمو التجارة البينية وتكون أكثر قدرة في منافسة المنتجات الأجنبية.

وتزامنا مع هذه السياسات هناك حاجة أيضا لقيام مؤسسات وهيئات تساعد على نمو التجارة البينية وهي على سبيل المثال[1]:

- إنشاء صندوق إقليمي لتسوية المدفوعات الإقليمية للتجارة البينية بين المصدرين والمستوردين بين دول المجلس أسوة بإتحاد المدفوعات الأوروبي الذي كان نواة للسوق الموحدة وساعد في قيام الإتحاد الحالي.
- إنشاء بنك إقليمي للتجارة البينية متخصص في تمويل الصادرات البينية يساعد في تقديم تسهيلات وإئتمانات للتجار أو المؤسسات التي تعمل في مجال التجارة البينية فقط.

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص167.

وفي الأخير هناك حقيقة هامة لا يجب إغفالها وهي أن التكامل الإقتصادي يمثل مكسبا للجميع (كل دول مجلس التعاون) كما أن فيه مكسبا لكل دولة من دول المجلس وهذا يعني أنه لا يمكن أن نتصور أن يكون هناك تكامل اقتصادي حين يكون الكسب فقط لدولة ما من دول التكتل على حساب الدول أخرى في ذلك التكتل إذ ينبغي أن يكون في يقيننا أن هذا التكامل في النهاية يجب أن يؤدي إلى مكسب مشترك ثم مكسب لكل طرف على حدي وقد يكسب طرف أكثر من طرف لكن في النهاية يجب أن يكون لكل طرف من الأطراف مكسبا وهذه المكاسب قابلة للتحديد.

المبحث الرابع: مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل التحديات الراهنة

مما لا شك فيه أن العديد من الإنجازات الإقتصادية التي تحققت في ظل مجلس التعاون الخليجي التي نستطيع أن نلتمسها في مجالات مختلفة سواء من ناحية التبادل التجاري أو المشاريع المشتركة أو التنسيق في المجالات الإقتصادية وبالرغم من هذه الإنجازات فإنه لا يزال هناك تفاوتات تشكل معوقات هامة أما تكوين التكامل الإقتصادي لهاته الدول ومن بين هاته التحديات والمصاعب وهي الناجمة من طبيعة اقتصادياتها التي لا تزال بعيدة نوعا ما عن تكوين تجمع إقليمي أو صدمات خارجية ناتجة عن انتقال العدوى من بلد إلى آخر كالتبعات الناجمة عن التقلبات المستمرة في أسواق النفط والمال الدوليين.

لدى سنتناول في هذا المبحث أهم تلك التحديات بدء بالتحديات الداخلية انتقالا إلى التحديات الخارجية ووصولا إلى الخلاصة والمقترحات.

وهكذا فإن مجلس التعاون الخليجي يواجه ثلاثة أنواع من التحديات الرئيسية يشمل النوع الأول التحديات التي تواجهها كل دولة على حدي للمحافظة على كيانها الإقتصادي والسياسي والنوع الثاني التحديات الداخلية ويمكن دمجها مع النوع الأول لتصبح نوعا واحدا أما النوع الثالث فهي التحديات الخارجية سواء كانت في الإقليم العربي أو الدولي وسيتم التطرق لهم فيما يلي[1]:

المطلب الأول: مجلس التعاون والتحديات الداخلية

1 -سيادة القطاع النفطي في الهيكل الإقتصادي وذلك باعتماد دول مجلس التعاون على مورد واحد وهو النفط والذي تؤثر فيه تطورات الأسواق الدولية كما ترتبط هاته الدول اقتصادياتها بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط بتمويل موازناتها بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية ويثير هذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية بعض القلق من الآثار المترتبة عليه وأهم القضايا المطروحة هي مقدار الاعتماد على النفط في تمويل الإنفاق الحالي وبالذات الجاري منه وسنحاول من خلال الجدول الموالي استعراض تطور مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي ونسبة مساهمته في إيرادات الموازنة العامة وعائدات التصدير للوقوف على أهمية هذا القطاع.

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، « مستقبل التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة »، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، 2004.

جدول رقم (17): يوضح مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي وإيرادات الموازنة العامة وعائدات التصدير للفترة (1996-2005)

الوحدة بالمائة (%)

السنوات	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي	المساهمة في إيرادات الموازنة العامة	المساهمة في عائدات التصدير
1996	37.7	72.9	84.3
1998	26.6	58.2	80
2000	41.9	79.9	88.8
2001	35.3	76.6	85.4
2002	34.7	75.3	67.6
2003	36.6	76.4	86.1
2004	40	79.6	85.6
2005	46.4	82.2	87.7

المصدر: بلعور سليمان، « التكامل الإقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، (2008-2009)، ص، 219.

ويعكس الجدول أهمية قطاع النفط في تركيب الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في تكوين إيرادات الموازين العامة إضافة على حصوله على حصة كبيرة في عائدات التصدير ولذلك تتأثر بأي تغيرات تحدث بمستوى أسعار النفط فالقطاع النفطي متعلق بأسعار النفط السائدة في السوق الدولية وحجم الإنتاج وكلاهما عاملين خارج نطاق التحكم والسيطرة من قبل دول المجلس بحيث الأسعار تتحدد بفعل عوامل الطلب والعرض في السوق الدولية وحجم الإنتاج الذي يتحدد بنظام الحصص في الأوبيك (OPEC).

كما أن الطبيعة الريعية لاقتصاديات دول المجلس واستمرار اعتماد النشاطات الإقتصادية والاجتماعية في كل منها على الإنفاق العام الذي يتم تمويله بحوالي 90% من عائدات النفط السنوية أو من فوائض عائدات النفط في سنوات اليسر أو الاقتراض بضمانات عائدات النفط في المستقبل وهذا ما جرى لهاته الدول في منتصف الثمانينات عندما انهارت أسعاره وتراجع الطلب عليه[1] خير دليل على اعتماد هاته الدول على هذا القطاع.

[1] علي خليفة الكواري، « مجتمعات على مفترق طرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية »، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2005، ص 151.

ولقد استطاعت دول المجلس تحقيق درجة جيدة من التنوع في هيكلها الإقتصادي وإن كان بدرجة متفاوتة بين الأعضاء ففي منتصف السبعينات كان قطاع النفط يساهم بحصة في الناتج المحلي تتراوح بين (65-70%) لتنخفض بحوالي 50% في الثمانينات وإلى حصة متوسطة تبلغ 37.4% في النصف الأول من التسعينات ثم إلى متوسط يبلغ الثلث (32-35%) في النصف الثاني من التسعينات وهذا راجع لجهود حثيثة لدول المجلس في خفض مساهمة القطاع النفطي ولازالت مساهمة هذا القطاع كبيرة في جملة الإيرادات الحكومية[1].

2 -ختلال سوق العمل وسيادة العمالة الأجنبية:

منذ مطلع الستينات من القرن الماضي ونتيجة لاكتشاف النفط أصبح سكان المجلس يتضاعف مرة كل 15 سنة ولا تعود هذه الزيادة الهائلة في السكان للنمو الطبيعي فقط وإنما أيضا للهجرة الأجنبية الغير مسبوقة التي شهدتها دول المجلس حيث أصبحت تشكل العمالة الوافدة إلى دول المجلس وحظيت العمالة الأجنبية باهتمام واسع لدى هاته الدول بسبب العديد من الآثار المترتبة عنها أمنيا وسياسيا واقتصاديا والتي من أهمها مشكل البطالة وتزايد حجم التحويلات المالية الوافدة مما شكل ضغطا مستمر على موازين المدفوعات كما أن قوة العمل المحلية تنمو بمعدل يصل 6% سنويا بما فيه مساهمة المرأة في قوة العمل وبالرغم من أن معدلات نمو الطلب على القوى العاملة في هذه الدول تفوق هذه النسبة إلا أن معظم هذه الفرص تذهب للوافدين الجدد إما بسبب تدني مستويات الأجور أو عدم امتلاك المواطنين للخبرات والمهارات اللازمة وخلال الفترة (1975-1995) انضم حوالي 1.3 مليون مواطن إلى سوق العمل في دول المجلس بينما انضم ما يقارب ¾ ثلاثة أرباع المليون من مواطني هاته الدول إلى سوق العمل.

أما عن التحديات الذاتية يمكن حصرها في تحديين أساسيين وهما وجود الإرادة السياسية لدى حكومات هاته الدول لاتخاذ سياسات هامة ومصيرية في الجوانب الإقتصادية لتحقيق التكامل المنشود وما يترتب عنها من قرارات وإجراءات تطال مجموعات المصالح المحلية والتحدي الثاني هو قيام إتحاد نقدي فإن هذا الأخير يتطلب سلسلة من السياسات والإجراءات الداعمة التي تتميز بموقف مالي قوي وسليم تتطلب تنسيق بين جميع السياسات الإقتصادية وهذا كله ليصب في صالح تعزيز التجارة البينية لصالح دول المجلس.

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المطلب الثاني: مجلس التعاون والتحديات الخارجية

تعددت وتنوعت التحديات الخارجية التي تواجهها دول مجلس التعاون وذلك بسبب العولمة والانفتاح الدولي وترابط الأسواق رأس المال ويمكن هنا الإشارة إلى بعض التحديات الخارجية وتتمثل في:

1 -العلاقات الإقتصادية الخليجية – العربية

وهي العلاقات الخاصة بجهود التكامل الإقتصادي العربي بحيث عرفت هذه الجهود للتعثر أحيانا والتوقف لأسباب عديدة لا تخفى علينا كما لعب الأحداث السياسية والخلافات والتراعات الإيديولوجية والحدودية والإقليمية الضيقة دورا هاما في تعطيل العمل في اتفاقيات التكامل الإقتصادي وبعد نصف قرن من الزمن على تلك الجهود فإن التجارة البينية بين الدول العربية ليست بأحسن حالا من التجارة البينية بين دول المجلس فهذه التجارة تشكل في أحسن الأحوال نسبة تتراوح حول (7- 8%) وترتفع أحيانا إذا أستبعد النفط ومشتقاته منها، وبالرغم من كل الإخفاقات التي عرفتها الوحدة العربية فإن دول المجلس لا يسعها إغفال المحيط العربي محاولات إحياء وانتعاش جهود التكامل بين دولة ومازالت دول مجلس التعاون تطمح إلى قيام تكامل عربي يؤدي إلى وحدة واندماج كما ينبغي لدول المجلس التعامل مع قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيلها بشكل إيجابي مما يتيح عدة مزايا وفوائد على الإقليم العربي بصفة عامة[1].

2 -العلاقات الإقتصادية الخليجية – الأوروبية

تواجه دول مجلس التعاون مع دول الأوروبية العديد من التحديات لعل أبرزها العلاقة غير المتوازنة التي تربط تلك الدول بالإتحاد الأوروبي الذي يفرض إجراءاته وشروطه في تنظيم العلاقات التجارية القائمة بينه وبين دول المجلس حيث يفرض الإتحاد الأوروبي إجراءات حمائية غير مبررة على دخول السلع الخليجية إلى أسواقه مما أدى إلى تحميل دول المجلس خسائر كبيرة نتيجة عجز موازينها مع الإتحاد الأوروبي.

ويعد الإتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين التجاريين مع دول مجلس التعاون كونه ثاني أكبر مستورد للصادرات السلعية الخليجية بعد اليابان بقيمة 11 مليار دولار عام 1999 ليصل إلى 31.2 مليار دولار عام 2005 أما بالنسبة للواردات لدول المجلس فإن نسبة كبيرة منها تأتي من الإتحاد الأوروبي فوصلت سنة 1999 إلى 52.4 مليار

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 81.

دولار وهو ما شكل نسبة 35.2% من إجمالي الواردات وبذلك احتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في إجمالي الواردات وقد حافظ على هذه المرتبة سنة 2005 بقيمة واردات بلغت 45.5 مليار دولار أي نسبة 17% من إجمالي الواردات[1].

3 تحديات المنظمة العالمية للتجارة

لقد كان لدولة الكويت السبق في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT) من بين دول مجلس التعاون وذلك مباشرة بعد استقلالها عام 1963 وانضمت مؤخرا إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في سنة 1995 ولحقت بها البحرين في نفس السنة ومع تسارع الأحداث في مجال التجارة الدولية انضمت باقي دول المجلس إلى المنظمة فحصلت قطر والإمارات على العضوية سنة 1996 ثم سلطنة عمان في 10 أكتوبر 2000 لتصبح رسميا العضو رقم 139 أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية وهي آخر عضو في دول المجلس سنة 2005 كما أن من أهم الشروط لقبول الدول عضوا هو التزام الدول بتحديد سقوف التعريفات الجمركية تمهيدا إلى إزالتها وعدم تجاوز هذه السقوف إلا من خلال مفاوضات مع الشركاء التجاريين الذين قد يتضررون.

وقد حددت منظمة التجارة العالمية سقوف التعريفات الجمركية لدول المجلس في الجداول الملحقة باتفاقات انضمام كل منها على النحو التالي[2]:

- دولة الكويت: تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات من جميع السلع ما عدا النفط الخام والمشتقات النفطية والبتر وكيماوية بـــ 100%.
- دولة البحرين: تحددت السقوف الجمركية العليا على واردات 127 مجموعة سلعية بـــ: 35% بينما تم تحديدها للسجائر بـــ 100%.
- دولة الإمارات: تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 155 مجموعة سلعية ما بين 5% إلى 15%.
- دولة قطر: تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 150 مجموعة سلعية بين 5.5% إلى 30 %باستثناء استيراد لحم الخنزير والسجائر بـــ 100%.

---

[1] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، « منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي »، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (الجوانب القانونية الإقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية) ، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة وتجارة دبي، المجلد 3، ط1، 9- 11 ماي، 2004، ص1202.

ومما لا شك فيه أن تكتل دول مجلس التعاون مكن هاته الأخيرة في الدخول إلى الاندماج العالمي من مركز قوة والاستفادة من أحكام منظمة التجارة العالمية وتقر وتعد أن مجموعة الدول المندمجة في أي تكتل إقليمي يعتبر دولة واحدة بصرف النظر عن شكل الاندماج والتكامل حيث تستثنى الدول الأعضاء في أي تكتل إقليمي من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بدليل أن العلاقات التجارية البينية وما تقرر من مزايا تجارية تعتبر إجراء داخلي يتم في دولة واحدة ولا يمتد بشكل تلقائي إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى في منظمة التجارة العالمية.

وأكبر تحدي يواجه دول مجلس التعاون في هذا الصدد هو القرارات صادرة عن المجلس الأعلى لدول المجلس وتعارضه مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة فعلى سبيل المثال جاء نظام الحماية الذي أقره المجلس الأعلى مرتكز على أمرين، أولهما فرض رسوم جمركية على السلع المنافسة للصناعات ذات المنشأ الوطني بمعدل لا يتجاوز 25% من قيمة السلعة والأمر الثاني هو السماح لدول المجلس باللجوء إلى القيود الكمية للواردات أو منع الاستيراد للسلع المنافسة ذات المنشأ الوطني في حالة تعرضها للإغراق.

لذا وجب ضرورة تعديل قرارات المجلس الأعلى بما يتواكب مع منظمة التجارة العالمية كأن يتم التوفيق بين المعدل الأقصى للرسوم الجمركية في النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية بدول المجلس وأحكام المنظمة (OMC) وكذلك ضرورة إلغاء القيود الكمية ومنح الاستيراد (من أهم مبادئ وأحكام المنظمة العالمية للتجارة) للحماية ضد الإغراق وتحديد إجراءات بديلة تتفق مع أحكام المنظمة مثل رفع الرسوم الجمركية.

وترتب عن انضمام بلدان المجلس إلى المنظمة العالمية للتجارة آثار و انعكاسات إيجابية وسلبية سوف نستعرضها وهي كالآتي[1]:

الآثار الإيجابية

- انضمام دول المجلس إلى تكتل اقتصادي يعطيها مزايا لا تتمتع بها الدول الأعضاء منفردة من أهمها اتفاقات منظمة التجارة العالمية تعتبر المعاملات بين أطراف التكتل الإقتصادي أمر داخلي وليس دولي فضلا عن المزايا الأخرى للانضمام للتكتل.
- ارتفاع مستوى الإنتاج والجودة في الصناعات البتر وكيماوية.
- تزايد إمكانية نقل التقنية والاستفادة منها.

[1] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 231.

- الاستفادة المباشرة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتتمثل في تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات النفطية والبتر وكيماوية الأمر الذي يؤدي إلى سوق أكبر لهذه المنتجات.
- استفادة غير مباشرة تتمثل في أن منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية وهذا يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي ومن تم زيادة الطلب العالمي على مختلف المنتجات الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وهذا سيعود بالفائدة على الدول المنتجة للنفط ومن بينها دول المجلس.
- تحفيز الصناعات في دول المجلس على استخدام طرق إنتاج ذات كفاءة مرتفعة تسمح لها بالمنافسة في الأسواق الدولية.

الآثار السلبية

- ارتفاع أسعار الواردات الزراعية بسبب إزالة وتخفيض دعم الصادرات الزراعية في الدولة المتقدمة.
- اشتداد المنافسة في قطاع الخدمات وذلك بسبب ضعف هذا الأخير أما منافسة الشركات الأجنبية.
- إيقاف الدعم الحكومي بسبب الالتزام بأحكام المنظمة (OMC).

4 توحيد العملة الخليجية

وهو تحد هام بالنسبة لدول المجلس التي هي في طور ومسار التكامل بحيث يغلب الانطباع السائد بأن توحيد العملة يكلف كثيرا بأن الدول الداخلة فيه لا تستطيع بصورة منفردة باستخدام السياسة النقدية للحد من التذبذبات الإقتصادية بالإضافة إلى الفوائد المتدنية من توحيدها.

المطلب الثالث: المقترحات والخلاصة

سوف نطرح عدد من المقترحات والتوصيات بهدف تمكين دول المجلس من مواجهة هذه التحديات الجديدة وتحقيق أقصى فائدة وتتمثل فيما يلي:

1 -الإسراع بقطار الاندماج الإقليمي والعالمي فالاندماج هو القطار الحقيقي للدول النامية من أجل اللحاق بالعولمة ويجب اختيار التوقيت الملائم لذلك بل يجب الاندماج إقليميا قبل الشروع في الاندماج العالمي كأن تسرع في بناء إطار اقتصادي عربي مشترك على غرار السوق العربية المشتركة وباقي التكتلات الإقتصادية الإقليمية لتعبئة كل القدرات العربية نحو الاستثمار والتنمية على أساس سوق واسعة وقادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة.

2 -تنمية معدلات التجارة البينية العربية في الأجل القصير حتى يتم استكمال بناء التكامل الإقتصادي مع التزام الدول بالمراجعة الإقتصادية والمالية والنقدية من أجل زيادة الكفاءة الإقتصادية وتحسين المركز التنافسي للوحدات المالية العربية والتحرير التدريجي للقطاع المالي.

3 -تحقيق المشاركة العادلة في التجارة الدولية أي وقف نزيف تهميش الدول النامية وضرورة تحقيق التوازن في العلاقات الإقتصادية الدولية بين الدول المتقدمة والنامية.

4 -إتباع سياسات نقدية ومالية تتسم بالمرونة حتى تتمكن من معالجة أي خلل في عناصر الاقتصاد الكلي (التضخم، الميزان التجاري، ...).

5 -تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية لجذب الاستثمار الأجنبي ونظرا لتشابه الخصائص الطبيعية والاقتصادية لدول المجلس فإن هناك ضرورة لقيام دول المجلس بتنسيق السياسات الاستثمارية لتجنب المنافسة فيما بينها ولتحقيق الاستفادة من المزايا النسبية.

6 -إحداث تغيير نوعي في قوانين التجارة والمصارف والهجرة من أجل تسهيل عملية اندماج المشروعات والبنوك وإصدار قوانين حماية المستهلك ومكافحة الإغراق وحماية حقوق الملكية الفكرية في ضوء ظروفها الإقتصادية.

7 -إنشاء مفوضية اقتصادية تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص تقوم بوضع القواعد والضمانات اللازمة للاتفاقيات مع دول العالم الخارجي بحيث تصب في خانة التكتل مثل وضع عقد لقواعد اتفاقيات شراكة بين كل دولة من دول المجلس مع أي دولة أو تكتل خارج منظومة مجلس التعاون.

خلاصة:

بعد أن تم عرض مختلف التجارب الدولية في مسار التكامل الاقتصادي، وكيف تطورت التجارة البينية نتيجة تحرير التجارة في معظم دول العالم، فما على الدول العربية هو تثمين جهودها للنهوض بالتجارة البينية العربية، وذلك من خلال معرفة الأسباب البارزة في إخفاق محاولات تفعيل التجارة العربية ضمن المسار التكاملي، والزيادة في فعالية منطقة التجارة الحرة الكبرى، وذلك للاستفادة من مزايا الحجم الكبير التي توفرها الأسواق العربية، وكذلك تدعيم القرارات المتخذة لإزالة كافة العوائق الجمركية والغير جمركية، وهو ما يتطلب آليات وأنظمة جديدة أكثر فاعلية.

خاتمة

اهتمت هذه الدراسة بموضوع التكامل الاقتصادي بشكل عام، والتكامل العربي وتكتل مجلس التعاون بشكل خاص، ودورهما في تفعيل التجارة البينية، كما شجعت المستجدات والمتغيرات الدولية والإقليمية كاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على التعجيل بتوفير قاعدة تعاون اقتصادي مشترك بين الدول، يساعدها في تلبية طموحاتها المختلفة.

كما أن واقعية التكامل تكمن أساساً في تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية، حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكامل، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل، وكذلك يقلل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة خصوصاً إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مراحل متقدمة، حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية، وبالأخص الجانب التجاري محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية، التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

كما تناولت الدراسة تحليل وتقييم للتجارة البينية ومساهمتها في التجارة الخارجية لبعض التجارب الدولية، كما تناولنا واقع التجارة العربية في ظل التكامل العربي الذي يوفر لها منهجية علمية وعملية وتدريجية ودفاعية تصبوا إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية التحرير ومن خلال كل هذا تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

- وجود نمو متواصل للتجارة البينية بشكل يفوق التجارة الكلية في أكبر التجمعات الإقليمية.
- دعم وتسهيل التجارة البينية يساعد في تسهيل عملية التكامل الاقتصادي إلى الأفضل.
- ازدياد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد عن 10 % في أحسن الأحوال.
- الدور الكبير الذي لعبته تسهيلات التجارة في إزالة العوائق الغير الجمركية بالنسبة للتكامل الاقتصادي.
- نمو متواصل للتجارة البينية الخليجية بسبب الأثر الذي تركه التكامل على تجارتها (أثر خلق التجارة).

- التركيز السلعي والجغرافي للتجارة العربية البينية، بحيث جل الدول تعتمد بالدرجة الأولى على النفط في تجارتها، أما بالنسبة للتركز الجغرافي مثلا، نلاحظ أن صادرات البحرين إلى السعودية تفوق الـــ 50 % ، وكذلك واردات سلطنة عمان من الإمارات تفوق 90 %، في إجمالي الصادرات والواردات على التوالي.

- تشابه في التركيبة السلعية للتجارة البينية مع تلك التجارة الكلية العربية، حيث يأتي في المرتبة الأولى الوقود المعدني، تليها الموا د الكيميائية، ثم الأغذية والمشروبات.

- ضعف العمل الاقتصادي العربي المشترك، بسبب عدة عوامل لعل أهمها، انخفاض معدلات التنمية، وغياب مشروعات التنمية المشتركة، وضيق الطاقة الإنتاجية، وعدم تنوعها.

- الأشواط الكبيرة التي قطعتها دول مجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، رغم التشابه الكبير في الموارد الاقتصادية، وهذا راجع إلى وجود رغبة سياسية قوية لهاته الدول.

- أغلب التكتلات في الدول النامية لم يسعفها الحظ في النجاح لتكون مثيلة لها كما هو الحال في الدول المتقدمة.

وفي ختام هذا البحث نوصي بما يلي:

- السرعة في تنفيذ ما اتفق عليه في مراحل التكامل الاقتصادي، كالقضايا الجمركية ومالها من تأثير على التجارة البينية.

- مواجهة العراقيل التي تقف أمام تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي العربي، وتجاوز الخلافات البينية.

- تشجيع الدول العربية على تبني سياسة تشجيع الصادرات كبديل لسياسات إحلال الواردات، ذلك لأن سياسة التشجيع تحتوي ضمنيا على سياسة إحلال الواردات إقليمياً.

- الاهتمام بالمؤسسات والصناعات والأنشطة الصغيرة والمتوسطة، وفتح الأسواق أمامها، وتحقيق الترابط فيما بينها عبر شبكات من المراكز المتخصصة في تنميتها وإبراز دورها كعصب رئيسي للعملية الإنتاجية.

- إنشاء وحدة عربية متخصصة في شؤون منظمة التجارة العالمية في الجامعة العربية لتوفير المشورة اللازمة للأقطار العربية.

- وضع إستراتيجيات صناعية وزراعية مشتركة تطبق في الدول العربية، وخاصة في المشاريع الأساسية ذات الإنتاج الوفير وذلك لتحقيق تنمية صناعية وزراعية حقيقة فيما بينها.

- الدخول في شركات مع الأقطاب الكبرى للاستفادة من المزايا المتاحة كنقل التكنولوجيا للدول العربية، حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية.

وفي كل الأحوال يبقى من الضروري بل الحتمي التركيز على التكامل الاقتصادي ودوره في تنشيط التجارة البينية لاسيما وأن هاته الأخيرة ترفع من شأنها في مستويات التكامل الاقتصادي، وتشجيع الفرص الاستثمار الأمر الذي من شأنه أن يسمح لها بالتعاطي الايجابي مع التحديات الدولية والإقليمية الراهنة.

ويفتح هذا البحث أفاقا لدراسات أخرى تكمل هذه الدراسة و تعالج جوانب أخرى و هي كالأتي :

- الاستثمارات البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي.

- التسويق داخل منطقة التجارة الحرة وأثره على التنمية التكاملية .

- القطاع الخاص و تفعيله لمسار التكامل الاقتصادي.

- مدى تلاءم التجارة الالكترونية مع إجراءات التكامل الاقتصادي.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

1. أشرف أحمد العدلي،"**التجارة الدولية**"، مصر، ط1، مؤسسة طيبة وشركة رؤية للنشر والتوزيع، 2006.
2. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، "**المسيرة والإنجاز**"، الرياض، ط4، 2009.
3. إسماعيل صبري وآخرون، " **التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة** "، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ط1، 2000.
4. إكرام عبد الرحيم ، " **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** " ،القاهرة ،مكتبة مدبولي ،2002.
5. برهان الدجاني، "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتمالات المستقبل** "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005.
6. جاسم بن محمد القاسمي، " **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته** "، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
7. حربي عريقات ، "**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين** " في قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين،نص محمود حسين الوادي وآخرون،مكتبة المجتمع العربي،ج1،ط1،عمان،2009.
8. حسين عمر ، "**التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**"،دار الفكر العربي،1998.
9. رعد حسن الصرن، "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، دمشق، دار الرضا للنشر، الجزء الثاني، 2001.
10. سامي عفيفي حاتم ، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ط2، 1994.
11. سامي عفيفي حاتم، "**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**" ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005.

12. سليمان المنذري، **"الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية"** ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1995.

13. السيد محمد أحمد السريتي ، **"التجارة الخارجية"**، الإسكندرية الدار الجامعية ،2009.

14. السيد محمد أحمد السريتي، **"اقتصاديات التجارة الخارجية"**، مصر، مؤسسة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

15. شوقي ناجي جواد ، **"إدارة الأعمال الدولية"**، ط 1 ، عمان،2002.

16. عادل خليفة، **"السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق"** ، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، 2001.

17. عامر مصباح، **"نظريات تحليل التكامل الاقتصادي"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

18. عبد الباسط وفا، **"دراسات في مشكلات التجارة الخارجية "**، مصر، دار النهضة العربية، 2000.

19. عبد القادر رزيق المخادمي، **"التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل"** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

20. العربي فاروق، **"الدولة الأمة على محك العولمة"** ، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

21. العربي فاروق، **"عولمة المبادلات مسار وآثار"**، الجزائر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2006.

22. علي توفيق الصادق ، **"التكامل الاقتصادي العربية"** ،القاهرة "الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،ط1،القاهرة،مصر،2010.

23. علي خليفة الكواري، **"مجتمعات على مفترق طرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2005.

24. علي عبد الله المناعي ، **"التكتلات الاقتصادية دورها في تطور التجارة البينية"**، البحرين ، الاصدرات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث ،2005.

25. علي لطفي، **"الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"** ، القاهرة، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

26. محمد محمود الإمام، **"تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

27. محمد محمود يوسف، **"الإدارة الإستراتيجية لتكاليف النقل ودورها في تنمية حركة التجارة العربية البينية"**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

28. منير الحمش، **"العولمة الاقتصادية : المفهوم– السمات – التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي – الانكسار"** ، بحوث اقتصادية وعربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 41،2008.

29. موريس شيف و ألن ونترز ، **"التكامل الإقليمي والتنمية"** ،ترجمة مركز معلومات،قراء الشرق الأوسط،مصر،2003.

30. ميشل تود ارو ، **"التنمية الاقتصادية"** ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق،مصر، دار المريخ.

31. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **"التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"**، مصر، دار الفكر الجامعي، 2007.

ب– الرسائل والأطروحات

32. آسيا الوافي، **"التكتلات الاقتصادية والإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، 2007.

33. بلعور سليمان، **"التكامل الإقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، (2008-2009).

34. بوشايب حسينة، **"واقع وآفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001.

35. توات عثمان ،"**التكامل التجاري الإقليمي: الآثار والتحديات منظمة التجارة العالمية حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

36. حشماوي محمد، "**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

37. حنيش الحاج، "**التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.

38. خبازي فاطمة الزهراء، "**المنافسة لأورو دولار ومستقبل النظام النقدي الدولي**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2005.

39. خليفة موراد ، "**التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية**" ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق،2006.

40. عبد الوهاب رميدي، "**واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001.

41. محمد خليل المترلاوي، "**التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد و الإدارة، 2002.

42. مداني لخضر، "**تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

43. مقدم عبيرات ، "**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**" ،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2002.

ت- المجلات والدوريات:

44. أحمد الكواز ، **"التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"** ، دورية جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009.

45. أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، **"العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي"** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

46. روبرت شيرر، **"جدول أعمال للتجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي"** ، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 38،صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001.

47. زايري بلقاسم ، **"تحليل إمكانيات التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي"**،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد6،العدد1،فيفري 2009.

48. عباس بلفاطمي، جمال بلخباط، **"تحديات الاندماج الخليجي"** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، 2008.

49. عبد الرزاق فارس الفارس، **"مستقبل التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة"**، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، 2004.

50. عبد العزيز الحمد العويشق، **"التجارة البينية في دول المجلس وتأثير قيام الإتحاد الجمركي على التبادل التجاري بينها"**، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2004.

51. علاوي محمد لحسن، **"الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي"** ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009- 2010.

52. مدرسة الكادر النسائية، **"العولمة"** ، سلسلة كراسات ثقافية، الكراسة الخامسة، بدون تاريخ.

53. نوري منير، **"معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية"** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،جامعة الشلف ،2006.

ث- الملتقيات والمؤتمرات:

54. بشير خليفة الزعبي، خالد محمد السواعي، عيد علي الزيود، **"التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"** ، المؤتمر الدولي بعنوان (**التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**) ، بالجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر ، 2004.

55. بعلوج بولعيد، **"التكتل الاقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة"** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان(**التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**) ، سطيف 86 – 09 ماي، 2004.

56. حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، **" تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية"**، الملتقى الدولي الثاني بعنوان (**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق**) ، بالأغواط، 17-19 أفريل ، 2007.

57. خالد سعد زغلول حلمي، **"منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي"**،مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (**الجوانب القانونية الإقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**) بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة وتجارة دبي، المجلد 3، ط1، 9- 11 ماي، 2004.

58. سامي عفيفي حاتم، **"خصائص نظام أوروجواي –مراكش التجاري متعدد الأطراف"** ، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (**الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**) ، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 9-11 ماي، 2004.

59. سعيد سويد النصيبي، **"منظمة التجارة العالمية الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام"** ، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (**الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**) ، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ط1، 9-11 ماي، 2004.

60. عمر محمد سالمان، **"نموذج تسهيلات التجارة ودوره في إزالة العقبات غير الجمركية للتجارة"** ، المؤتمر الدولي بعنوان (**التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**) ، بالجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر، 2004.

61. قويدري محمد، فرحي محمد، **"أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"** مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان (**التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية**) بسطيف، 8-9 ماي، 2004.

62. مؤسسة تشجيع الاستثمار، **"تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية –حالة أردن"**، المؤتمر الدولي بعنوان (**التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**)، بالجامعة الأردنية، 20- 22 سبتمبر، 2004.

63. محمد الأمين فارس ، **"العولمة، الحكم السليم والدور المتغير للدواة: أفاق جديدة"** ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء الإقليمي حول (**أثر العولمة على الأوضاع الاجتماعية قي المنطقة العربية**) ، الأسكوا 19-21 ديسمبر ، بيروت،2005.

64. مصطفى سلامة حسين، **"النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية: الهدف والمبادئ– احترام القواعد"** ، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (**الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**) ، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ط1، 9-11 ماي، 2004.

هـــ- المقالات:

65. سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **"واقع الاستثمارات العربية البينية"** ، مقال منشور على موقع الانترنت: www. Aljazeera. Net/NR/exeres/ 52B1A2D7-BEC3-465F-A/htm ملف معاين بتاريخ: 2010/09/11.

66. صلاح الدين حافظ، **"السوق العربية المشتركة تساؤلات مؤلمة"** ، مقال منشور على موقع الانترنت: WWW.aljameah.com/a/arshef/101/11.htm ملف معاين بتاريخ: 2010/10/17.

67. هدى عباس، مقال منشور بعنوان **"التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية"**، على موقع الانترنت: http//www.onlineassosiate.net، صفحة المعاينة بتاريخ: 2010/07/31.

68. [1] عبد الرحمان بن حمد العطية، **كلمة افتتاحية للقمة الخليجية** 31، 2010

و– التقارير:

69. الأمانة العامة لمجلس التعاون، إعلان السوق الخليجية المشتركة ، 2007.

70. الأمانة العامة لمجلس التعاون، الإتحاد الجمركي لدول مجلي التعاون لدول الخليج العربية، 2003.

71. الأمانة العامة لمجلس التعاون، التقرير السنوي للمسيرة، 2008.

72. البنك الدولي، تقرير **"التجارة و الاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"** ، دار الساقي، بيروت، 2004.

73. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية ودولية وإقليمية، 2009 الملاحق (3/8) (4/8).

74. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2006.

ل– المواقع الالكترونية:

75. www. Aljazeera. Net/NR/exeres/ 52B1A2D7-BEC3-465F-A/htm

76. WWW.aljameah.com/a/arshef/101/11.htm

77. http//www.onlineassosiate.net

78. www.riyodlchomler.com/doc/traderelation.doc.

79. www.gcc.sg.org

II. المراجع باللغة الأجنبية.

A- Les livres

80. F. Kahnert, P.Richards, E.Stoutjesdijk, P.Thomopoulos, Intégration économique entre pays en vire de développement, Etudes du centre de développement, Paris, 1969.

81. Etiennne arvaque, Gaël Lagadec Intégration Economique Européenne, 1ed ,de Boeck université, 2002.

B- Les rapports

82. Annuaire Eurostat, l'Europe en chiffre, 2008, P 355.

83. Alasraj Hussien, ferigen direct investment development policis in the arab countrie, MPRA,MUNICH,2005